المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الحديث الشريف
قسم علوم الحديث

الأحاديث الحِسَان الغَرَائب

في

جامع الإمام التِّرْمِذي

جمعاً ودراسةً حديثية

رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالية الدكتوراه

إعداد الطالب
عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري

بإشراف
فضيلة الدكتور: عبد الصمد بن بكر عابد
الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية

١٤٢٣ هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد.

فإن الكتب الستة أعني صحيح الإمام البخاري، والإمام مسلم، وجامع الإمام الترمذي، وسنن الإمام أبي داود، والإمام النسائي، والإمام ابن ماجه ـ رحمهم الله جميعاً وغفر لهم ـ حلت عند أهل العلم في منزلة رفيعة، وحظيت بعناية محمودة، من بين سائر كتب الحديث المسندة، ويُقاربها في ذلك، وقد يفوق بعضها موطأ الإمام مال رحمه الله تعالى وغفر له.

وكان مما يُرشد إليه المحدثون طلبةَ هذا العلم الشريف ـ صرف عنايتهم إلى هذه الكتب، رواية ودرساً، وقراءة وتفقهاً.

وقد لقي جامع الإمام أبي عيسى الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من أهل العلم حظاً وافراً من العناية والاهتمام، لما حوى من العلوم النافعة، والفوائد الجليلة، فهو كتاب دراية، ورواية.

إلا أن هذا الكتاب العظيم، والسفر الشريف، حُجِبت بعض فوائده وفرائده، بسببين:

أولهما: اختلاف نسخه في ذكر حكم الإمام الترمذي على الأحاديث، اختلافاً كثيراً.

ثانيهما: ما حصل في بعض أحكامه المركبة من إشكال عند أهل العلم ـ في معرفة مراده بتلك المصطلحات، حتى اختلفت أقوالهم، وتباينت اجتهاداتهم في توضيح مراد أبي عيسى الترمذي من تلك الأحكام، وخاصة في جمعه ببين الحسن والصحة، والحسن والغرابة.

فمن الخدمة لهذا الكتاب الجليل ـ أن تُكتب دراسات تخدم مصطلحاته المفردة، والمركبة، من حيث توثيقها، وتحقيقها، من خلال المقابلة على الأصول العتيقة، والنسخ الصحيحة.

ويُقرن ذلك بدراسة تلك المصطلحات عن طريق جمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بأحد تلك الأحكام، ثم دراستها؛ لتجلية مراد الإمام الترمذي بأحكامه على تلك الأحاديث، مع الإفادة من كلام أهل العلم، والاستضاءة به في ذلك.

فمن أجل ما تقدم ذكره بدا لي أن العمل في موضوعٍ له تعلق بهذا الجانب لاشك أن له قيمةً علمية، وأن فيه خدمةً لكتاب اتخذه العلماء أصلاً وإماماً.

فاخترتُ أن يكون عنوان بحثي في رسالة الدكتوراه: "الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمعاً ودراسة حديثية"، وأُجمل أسباب اختياري لهذا الموضوع في الآتي:

أولاً: أن الحديث الحسن من أنواع الحديث المهمة، التي تباينت فيه أقوال العلماء في التعريف به، ودراسة مثل هذا الموضوع مما يُسهم في تجلية وبيان هذا النوع.

ثانياً: أن الإمام الترمذي هو أكثر من شَهَرَ الحسن عند المتقدمين.

ثالثاً: أنه ـ رحمه الله ـ عرَّف بالحديث الحسن، فهل يُريد بـ "الحسن الغريب" ما يريده بالحسن المطلق، أو يريد به شيئاً آخر.

رابعاً: أن في هذا البحث خدمةً في توثيق بعضٍ من أحكام الإمام الترمذي، لاختلاف النسخ المطبوعة والمخطوطة في ذلك.

خامساً: أن في هذا البحث أداءً لبعض الخدمة لـ "الجامع الإمام الترمذي" الذي هو أحد الأصول الستة المعتمدة.

وقد جعلتُ البحث في قسمين:

القسم الأول من الدراسة: فيه بابان:

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة وبيان منهجه فيه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

المبحث الرابع: مشايخه ورحلته في طلب العلم.

المبحث الخامس: تلامذته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: مصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: جامع الترمذي ومكانته بين كتب السنة وبيان منهجه فيه.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع ومكانته عندهم.

المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي فيه، وشرطه، وما أخذ عليه.

المبحث الرابع: رواة الكتاب عن الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: نسخه الخطية.

المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

الباب الثاني: في دراسة مصطلح "حسن غريب" نظرياً.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الحديث الحسن:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.

المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً، وشرح المراد بها، والانتقادات عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفات العلماء للحسن قبل الحافظ ابن الصلاح.

المطلب الثاني: تعريف الحافظ ابن الصلاح وتقسيمه الحسن إلى نوعين وإفادة العلماء منه وتقريرهم له.

الفصل الثاني: الحديث الغريب.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.

المبحث الثاني: تعريف الغريب اصطلاحاً.

المبحث الثالث: أنواع الغريب.

الفصل الثالث: الحديث الحسن الغريب عند الإمام أبي عيسى الترمذي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إشكاله، وأقوال أهل العلم فيه.

المبحث الثاني: بيان المراد به من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها أبو عيسى بذلك.

وأما القسم الثاني : فدراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ بقوله: "حسن غريب".

- **منهج العمل في الرسالة:**

سرتُ في العمل في الرسالة على المنهج التالي:

(أ) ـ نص جامع الترمذي :

١. أنقل نص الأحاديث مع حكم الإمام الترمذي من النسخة المطبوعة، التي بدأ بتحقيقها العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ وأفيد من النسخ المخطوطة في تصحيح ما يقع فيها من خطأ أو تصحيف، أو زيادة.

٢ ـ أوثق حكم الإمام الترمذي من المصادر الآتية:

أ ـ النسخ المخطوطة.

وهي: نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا، ونسخة (لا له لي السليمانية)، ونسخة المكتبة المحمودية باستنبول، ونسخة مكتبة رئيس الكُتَّاب، ونسخة مكتبة ليدن، ونسخة مكتبة فيض الله، ونسخة الخزانة العامة بالرباط.

ب ـ المصادر الأخرى:

١. "مستخرج الطوسي" المسمى بـ"مختصر الأحكام".

٢. "تحفة الأشراف" للحافظ المزي.

٣. "النفح الشذي" للحافظ اليعمري.

٤. "الأحاديث المستغربة" في جامع الترمذي لابن العلائي.

٥. "تكملة شرح الترمذي" للحافظ العراقي.

٦. "تحفة الأحوذي"، للعلامة المباركفوري[١].

وأما "عارضة الأحوذي" لابن العربي فلا أوثق الحكم منها لأمور :

(١) رداءة الطبعة الموجودة بين أيدينا .

(٢) قلة نقل ابن العربي لحكم الإمام الترمذي .

(٣) أنَّ إحدى النسخ المعتمدة في مقابلة أحكام الإمام الترمذي قُرأت على ابن العربي[٢].

وقد اتخذت نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا أصلاً في تتبع أحاديث البحث؛ لكونها بخط الكَروخي، صاحب الرواية المشهورة المعتمدة عند المشارقة .كما سيأتي في وصف نسخ الجامع التي وقفتُ عليها .، فقمتُ بتتبع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالحسن والغرابة معاً، واستخرجتها، وقابلتُ تلك الأحكام على بقية النسخ، والمصادر.

فما اتفقت بقية النسخ والمصادر مع هذه النسخة في إيراد حكم الإمام الترمذي، أو الأكثر . أثبتُّه، وما اختلفت فيه النسخ والمصادر، وكان العدد الأقل منها هو الذي ورد في الحكم فلا أدخله معي في البحث.

لقول الحافظ ابن الصلاح . رحمه الله تعالى .: ((وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: "هذا حديث حسن"، أو " هذا حديث حسن صحيح" ونحو ذلك، فينبغي أن تُصحِّحَ أصلك بجماعة أصول، وتعمدَ على ما اتفقت عليه))[٣].

ويلاحظ من خلال وصف النسخ الآتي ذكره . إن شاء الله تعالى . أهليتها للاعتماد؛ لقدمها، وكونها من روايات مختلفة، مقروءة على أهل العلم، أو بخطوطهم.

---

(١) أوثِّق ما فيها على حسب الطبعة المصرية ، إلا عند مخالفة ما فيها لبقية المصادر أو النسخ فإني أراجع الطبعة الهندية الحجرية ، فإن اتفقت الطبعتان اكتفيتُ بالإحالة على الطبعة المصرية، وإن اختلفتا بينت ما في الطبعة الهندية أيضاً موثقا النقل منها.

(٢) وهي نسخة مكتبة "فيض الله".

(٣) علوم الحديث (ص٣٢).

٣ . أبين المهمل من الأسماء ، أو اسم من ذُكِر بكنيته ونحوهما ، و أعتمد في ذلك على "تهذيب الكمال" للحافظ المزي غالباً.

٤ . أضبط بالشكل ما يُشْكِل من الأسماء في الأسانيد ، أو الكلمات في المتون .

(ب) . التراجم :

١ . أترجم لرجال الأسانيد المتكلم فيهم بجرح معتبر ، يُخرج حديثهم عن حيز الاحتجاج، وكذلك الثقات ومن دونهم الذين أعل الحديث لتفردهم، أو مخالفتهم.

٢ . أذكر اسم الراوي واسم أبيه وجده ونسبته ، و بلده ناقلا ذلك من "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر.

٣ . ثم أختار من أقوال الأئمة المتقدمين ما أراه يبين الراجح من حال المترجم ، وربما ذكرتُ قولاً لبعض الأئمة المتأخرين عند الحاجة .

٤ . أرتب الأقوال بحسب وفيات مصنفيها .

٥ . أذكر في خاتمة الترجمة سنة وفاة الراوي ، فإن لم أقف على ذكر لها ، ذكرتُ طبقته كما في "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر .

(ج) . تخريج الأحاديث :

١ . أعتني بتخريج الحديث من الوجه الذي أخرجه منه الإمام الترمذي .

٢ . أخرّج الحديث من دواوين السنة المشهورة (الصحاح ، و السنن ، و المسانيد، والمعاجم) ، مكتفياً بأعلاها سنداً ، و أشهرها عند تواردها على تخريج الحديث من طريق واحد.

وقد استفدت من كتب التخريج القديمة والحديثة في معرفة مخرِّجي أحاديث البحث، كـ"نصب الراية"، و"التلخيص الحبير".

ومن أكثر التحقيقات المعاصرة التي أفدت منها في بحثي هذا، في تخريج أحاديثه . تحقيق "مسند الإمام أحمد" الذي قام بتحقيقه مكتب مؤسسة الرسالة، وتكفل بطباعته وتوزيعه خادم الحرمين الشريفين . حفظه الله ورعاه .، فجزى الله خيراً من سعى في نشره، وتحقيقه، وإخراجه على هذا النحو، فلا ريب أنه جهد مشكور، وعمل موفَّق.

٣ ـ إن لم أجد الحديث في دواوين السنة المشهورة فإني أخرِّجه من المصنفات الأخرى (كالتواريخ ، وكتب أحوال الرجال ، و الأجزاء ، و كتب الفوائد و الغرائب) .

٤ ـ عند ذكر الشواهد لا ألتزم بكونها صالحةً للاعتبار ، بل أذكرها في بعض الأحيان ولو لم تكن كذلك لبيان أني قد وقفت عليها وعرفت حالها .

(د) ـ توثيق النقول من المصادر أو المراجع :

١ ـ عند تخريج الحديث أذكر العلَم (صاحب الكتاب) الذي أخرجه في المتن وأحيل على المصدر الذي أخرجه في الهامش .

٢ ـ النصوص المنقولة في المتن بنصها أجعلها بين أقواس، ثم أضع الإحالة في آخرها، ثم أذكر المصدر الذي نقلتُ منه في الهامش .

٣ ـ إذا نقلت النص متصرفاً فيه فإني لا أقوِّس على النص، وأكتفي بقولي في الهامش (انظر:) للدلالة على ذلك.

٤ ـ أوثق النقول وما شابهها من مصادرها الأصلية، وإذا لم أقف عليها وثقت من أعلى مصدر، أو مرجع علمته .

٥ ـ العزو إلى الموطأ، والكتب الستة يكون بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث[١].

و ما عداها فإلى الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد ـ إذا كان الكتاب يقع في عدة أجزاء ، وإذا كان يقع في جزء واحد وأحاديثه مرقمة ترقيماً تسلسلياً فأحيل على رقم الحديث ، فإن لم تكن أحاديثه مرقمةً فأحيل على رقم الصفحة .

٦ ـ العزو إلى كتب الرجال :

إن كان الكتاب مكوناً من أجزاء فأوثق النقل بذكر الجزء والصفحة .

وإن كان يقع في جزء واحد والكتاب مكون من تراجم مرقمة ترقيماً تسلسلياً فأوثق النقل بذكر رقم الترجمة.

فإن لم يكن فيه ترقيم فأوثق النقل بذكر رقم الصفحة التي ورد فيها.

هـ ـ المختصرات والرموز المستعملة في الرسالة:

---

(١) "صحيح مسلم" خاصةً أحيل فيه على رقم الحديث في الباب ، و ليس على الرقم العام.

(اهـ): للدلالة على انتهاء النص المنقول من المصدر.

(هـ): للإشارة إلى التاريخ الهجري.

(ت): اختصار "تُوفِّيَ".

(ق): اختصار لكلمة ورقة.

(ص): اختصار لكلمة صفحة.

(أ،ب): للإشارة إلى وجهي ورقة المخطوط.

(ط): اختصار لكلمة طبعة أو مطبوع.

وأما رموز النسخ المعتمدة في توثيق حكم الإمام الترمذي:

(ل): نسخة مكتبة (لا له لي) التابعة للسليمانية باستنبول.

(ف): نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا.

(ض): نسخة مكتبة فيض الله باستنبول.

(س): نسخة مكتبة رئيس الكتاب باستنبول.

(ز): نسخة الخزانة العامة بالرباط.

(م): نسخة المكتبة المحمودية التابعة للسليمانية.

وختاماً، فهذا جُهد المقل، وعملُ من يعتريه النسيان والقصور، فإن أصبتُ فبفضل الله وبرحمته، وإن أخطأتُ فحسبي أني بذلت جهدي، وجزى الله خيراً من أرشدني إلى خطأي، وأوقفني على زللي، بنصح وصدق، وإنصاف وعلم، والحمد لله خالصاً، والشكر له واجباً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كلمة شكر

أحمد الله عز وجل الذي وفَّقني لهذا العمل، وأسأله سبحانه التوفيق والسداد.

ثم أسأله سبحانه أن يغفر لوالدي محدث المدينة النبوية رحمه الله تعالى ـ وأن يرفع درجاته، ويجزيه عني خير الجزاء، على حسن تربيته وتعليمه، ونصحه وشفقته.

فله الفضل ـ بعد الله عز وجل ـ في سلوكي في طلب هذا العلم الشريف، فكم أدَّب وعلم، وأفاد ونصح.

والشكر موصول، لفضيلة شيخي وأستاذي فضيلة الدكتور عبدالصمد بكر عابد، فإن له أكبر الأثر، في إخراج هذا العمل بهذه الصورة ـ لما أفاده من نصح وتوجيه، وملاحظة وتقويم.

فلا عجب فهو أحد خرِّيجي مدرسة أبي عيسى، ومن خبروا "جامعه"، وصحبوه سنين عديدة.

وحريّ بي أن لا أنسى مشرفي الأول على هذه الرسالة شيخي الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف ـ رحمه الله تعالى وغفر له، فقد رعى هذا العمل في ابتدائه، وقبل أن يُؤتيَ ثمارَه، فلم يألُ في توجيهه، وإرشاده، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر القائمين على هذه الجامعة المباركة، لما يُقدمونه من خدمة لي ولغيري من طلبة العلم، فجزاهم الله خيراً، وبارك في جهودهم.

وأشكر كل من قدم لي فائدة، أو نصحاً، أو أعان على تصوير كتاب، من الإخوة الفضلاء، وأخص منهم الدكتور عبدالله محمد حسن دمفو، والشيخ عبداللطيف الجيلاني، فجزاهم الله عني خير الجزاء آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القسم الأول من الدراسة

وفيه بابان:

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه.

الباب الثاني: دراسة مصطلح "حسن غريب" نظريا.

الباب الأول: جامع الإمام الترمذي، ومنزلته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي.

الفصل الثاني: جامع الإمام الترمذي، ومكانته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه.

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم.

المبحث الرابع: مشايخه ورحلته في طلب العلم.

المبحث الخامس: تلامذته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: مصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك السُّلمي، الترمذي.

هكذا ذكر نسبه الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان غُنجار، صاحب "تاريخ بُخارى" (ت٤١٢هـ).

وزاد بعض أهل العلم في نسبته: البُوغي[١].

وعلى وَفْق ما ذَكَرَ غُنجار ساق نسبه الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي[٢]، وابن الأثير[٣]، وابن القطان[٤]، وابن نُقطة[٥]، وابن خَلِّكان[٦]، والمِزّي[٧]، والذهبي[٨].

وأما أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، فقال: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شدَّاد[٩].

وقال الحفَّاظ: المِزّي، والذهبي، وابن كثير: وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السَّكَن[١٠].

والقول الأول هو المشهور، والصحيح في نسبه.

والسُّلَمِي: نسبةً إلى سُليم بن منصور[١١]، وهو والد قبيلة عربيةٍ، من قَيسِ عَيلان، من مُضَر[١٢].

---

(١) الأنساب للسمعاني (٢/٣٦١).

(٢) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص٣١) .

(٣) جامع الأصول (١/١٩٣).

(٤) في بيان الوهم والإيهام (٥/٦٣٧) .

(٥) في التقييد لمعرفة رواة السن والمسانيد (١/٩٢) .

(٦) في وفيات الأعيان (٣/٤٠٧) .

(٧) في تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠) .

(٨) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠) .

(٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب٣/٩٠٤) .

(١٠) تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠)، والبداية والنهاية (١٤/٦٤٧).

(١١) كما في النفح الشذي (١/١٧١) نقلاً عن الحافظ أبي محمد عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي.

(١٢) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص٢٦١)، والأنساب للسمعاني (٧/١٨١)، ونهاية الأرب للقلقشندي (ص٤٠٣، ٢٩٤).

والترمذي: نسبة إلى مدينة "ترمذ"، مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جَيْحون[١] من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصَّغانِيَان[٢]، ولها قَهَنْدَز[٣] وَرَبَض[٤]، يُحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجُر[٥].

قال أبو سعد السمعاني: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة ـ وكنتُ أقمتُ بها اثني عشر يوماً ـ بفتح التاء، وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديماً فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقوله المَتَوقُّون وأهل المعرفة ـ بضم التاء والميم جميعاً ـ وكل واحد يقول معنىً لما يدعيه[٦].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التُجيبي: بكسر التاء على الأشهر[٧].

وأما البُوغي ـ بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وفي آخرها غين معجمة ـ: هذه النسبة إلى بُوغ،وهي قرية من قرى ترمذ، على ستة فراسخ[٨] منها، إما أن الترمذي كان من هذه القرية، أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته[٩].

---

(١) نهر جَيحون: نهر عظيم، وهو الحد الفاصل في القديم بين الأقوام الناطقة بالفارسية والتركية، فما كان في شماله من أقاليمَ يُسمَّى ما وراء النهر، ينبع من بُحيرة في التبت الصغرى، وله روافد كثيرة. انظر: معجم البلدان (١٩٦/٢ ـ ١٩٧)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٧٦ـ٤٨٨)

(٢) الصَّغانِيَان ـ بالفتح، وبعد الألف نون، ثم ياء مثناة من تحت، وآخره نون ـ ولايةٌ عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ، شديدة العمارة، كثيرة الخيرات، يُقال: إنه كان بها ستة عشر ألف قرية، مشاربهم من أنهار تمد إلى جيحون، وفيها جبال وسهول. انظر: معجم البلدان (٤٠٩/٣)

(٣) القَهَنْدَز: ـ بفتح أوله، وثانيه، وسكون النون، وفتح الدال، وزاي، وهو فالأصل: اسم الحصن، أو القلعة في وسط المدينة. معجم البلدان (٤١٩/٤)

(٤) الرَّبَض ـ بالتحريك ـ: في الأصل حريم الشيء، وهو ما حول بنيان المدينة من خارج. انظر: المصدر السابق (٢٥/٣)

(٥) معجم البلدان (٢٦/٢).

(٦) الأنساب للسمعاني (٤١/٣).

(٧) برنامج التجيبي (ص١٠٦).

(٨) الفرسخ ثلاثة أميال، والميل يُساوي: ١,٦٨ كيلو تقريباً. انظر: تاج العروس (مادة "فرسخ"٢٧٣/٢)، و"المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها" (ص٣٠٠)

(٩) الأنساب للسمعاني (٣٦١/٢).

ولم تكن أصول الترمذي من ترمذ، وإنما قدم إليها جدُّه من مرو، قال الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي[١]: قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ: كان جدِّي مروزياً، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار[٢][٣].

المبحث الثاني: مولده:

لم تُعرف سنة مولد الترمذي تحديداً، وإنما ذكر أهل العلم مولده على التقريب.

فقال الحافظ الذهبي: وُلِدَ في حدود سنة عشر ومائتين [٤].

وقال في موضع آخر[٥]، ووافقه الصفدي: وُلِدَ سنة بضعٍ ومائتين[٦].

المبحث الثالث: نشأته، وطلبه للعلم:

أغفلت المصادر التي وقفتُ عليها أكثر المعلومات المتعلقة بنشأة أبي عيسى الترمذي، ولكن بالنظر إلى وفيات بعض مشايخه، نَجِد أن أقدمهم وفاةً:

محمد بن عمرو السوَّاق البلخي[٧] المتوفى سنة ٢٣٦ هـ.

وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ، وأحمد بن محمد بن موسى مردُويَه[٨] المتوفى سنة ٢٣٨ هـ على الراجح.

فيدل ذلك على أنه لم يسمع الحديث في صغره، وإنما سمع بعد أن تجاوز العشرين من عُمُرِه[٩]، فإن من المعروف عند المحدثين حرصَهم على رواية أسانيدهم العالية في مصنفاتهم.

---

(١) المحدِّث، الحافظ، الرَّحَّال، الشيرازي الأصل، ثم البغدادي، ثقة، متقن، صاحب رحلة واسعة، ومعرفة جيِّدة، توفي سنة ٥٨٥هـ. انظر ترجمته في: التكملة لوفيات النقلة (١١٩/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٣٩/٢١)

(٢) هو الليث بن نصر بن سيار أبو هشام الكِناني، كان أمير بُخارى، صدوق له رواية للحديث، مات في سنة بضعٍ وثمانين ومائة. تاريخ الإسلام (وفيات ١٨١-١٩٠هـ) (ص٣٥١).

(٣) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣) .

(٥) تاريخ الإسلام (وفيات ٢٦١-٢٨٠هـ) (ص٤٥٩).

(٦) الوافي بالوَفيات (٢٩٥/٤) .

(٧) انظر ترجمته في: رجال صحيح البخاري للكلاباذي (٦٧١/٢)، وتهذيب الكمال (٢٢٣/٢٦) .

(٨) انظر ترجمته في: إكمال تهذيب الكمال (١٣٩/١)، وتهذيب التهذيب (٤٥/١) .

(٩) ذكر صاحب كتاب "كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب"(٥٨/١) من مشايخ أبي عيسى: محمد بن جعفر القُوْمسي، وأنه توفي سنة ٢٢٠هـ، والظاهر أنه خطأ فلم أقف على نص في وفاته، إلا أن الذهبي ذكره في وفيات (٢٤١-٢٥٠هـ) من تاريخ الإسلام (ص٤٢٠).

وأما سماع أبي عيسى من أهل بلده"ترمذ، كما هي عادة أهل الحديث في بدئهم بالأخذ عن علماء بلدانهم. قبل الرحلة إلى غيرهم، فقد سمع أبو عيسى من نفر من الترمذيين، ومنهم:

١ ـ صالح بن عبدالله الترمذي.

وقد اختُلِف في وفاته:

فقال البخاري، وابن حبان: سنة ٢٣١ هـ، وقال البخاري ـ مرة أخرى ـ: مات سنة بضعٍ وثلاثين ومائتين بمكة. وقال البغوي: مات سنة ٢٣٩هـ[١].

فلو صح التاريخ الأول لكان أقدم مشايخه وفاةً.

وكان صالح بن عبدالله الترمذي صاحب حديث، وسنَّة، وفَضْل[٢].

ولعل أبا عيسى تأثر به في أخلاقه وحرصه على السنة، واتباعه لها.

وقد روى عنه في "جامعه" أحد عشر حديثاً[٣].

٢ ـ أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي، أحد أصحاب الإمام أحمد، توفي قبل سنة ٢٥٠ هـ[٤].

روى عنه في "جامعه" اثني عشر حديثاً[٥].

٣ ـ الجارود بن معاذ السُّلَمي الترمذي، وهو بلديُّه، ومن قبيلته نفسِها، توفي سنة ٢٤٤هـ[٦].

روى عنه في "جامعه" أربعة أحاديث[٧].

---

(١) انظر: التاريخ الأوسط (٢٥٣/١)، والكبير للبخاري (٢٨٥/٤)، تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي (ص٧٢)، والثقات لابن حبان (٣١٧/٨) .

(٢) انظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٣١٧/٨)، وتهذيب التهذيب (١٩٦/٢) .

(٣) انظر الأحاديث:

(٤٠٣،٤١٦،٥٩٠،٢١٩٨،٢٢١٠،٢٣٠٤،٢٣٧٠،٢٤٠٦،٢٩٢٠،٣٣٩٧،٣٤٠٥).

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢٠/١).

(٥) انظر الأحاديث:

(١٩٥،٦٤٠،٩٨٠،١٤٧٧،٢٢٩٥،٣٥٦١،٣٥٦٨،٣٥٧٠،٣٦٦٠،٣٨١٦،٣٨١٩،٣٩٠٥).

(٦) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢٨٧/١).

(٧) انظر الأحاديث: (١٣،٦٧٤،٢٠٣٢،٢٤٨٠).

٤ ـ هُرَيْم بن مِسْعَر الترمذي خادم الفضيل بن عياض[١].

روى عنه في "جامعه" حديثين[٢].

وذُكِرَ في بعض مصادر ترجمة الترمذي أنه وُلِد أكمه[٣]، إلا أن الناظر في ترجمته يقف على أكثر من نص عن أهل العلم، تدل على أنه أضر في كبره، في آخر عمره، بعد طلبه للعلم:

نقل الحافظ الذهبي عن أبي عبدالله الحاكم[٤] قال: قال لي أبو أحمد (يعني محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري صاحب كتاب "الكنى")، سمعتُ عمر بن علِّك يقول : مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) ولم يُخَلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بكى حتى عَمِي[٥].

ونقله في موضع آخر: بلفظ: بكى حتى عَمِي، وبقي ضريراً سنين[٦].

وهذا إسناد صحيح إلى ابن علِّك.

وعمر بن علِّك هو عمر بن أحمد بن علي المروزي (ت٣٢٥هـ) حافظ ثقة[٧].

وقال الحافظ أبو سعد الإدريسي: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحارث المروزي الفقيه[٨]، يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزي[٩]، يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألتُ عنه، فقالوا: فلان.

---

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤/٢٦٦).

(٢) انظر الأحاديث: (٢٨٩٢،٢٦١٣).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠).

والأكمه: الذي يُولد أعمى. مختار الصحاح (مادة "كمه" ص٥٧٩)

(٤) ويظهر أنه ذكر ذلك في "تاريخ نيسابور"، وقد وقف عليه الحافظ الذهبي، إلا أنه في عِداد المفقود الآن .

(٥) سير أعلام النبلاء (ترجمة "أبي أحمد الحاكم"١٦/٣٧٢) .

(٦) سير أعلام النبلاء (ترجمة "الترمذي" ١٣/٢٧٣) .

(٧) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١١/٢٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٢٤٣).

(٨) لم أقف على ترجمته.

(٩) هو التاجر أحد رواة الجامع وسيأتي ذكره هناك.

فذهبت إليه، وأنا أظن أن الجزءين معي، وحملت معي في مَحْمَلي جزءين، كنت ظننت أنهما الجزءان اللذان له، فلما ظفِرتُ به وسألته، أجابني إلى ذلك، أخذتُ الجزءين فإذا هما بياض، فتحيرتُ!. فجعل الشيخ يقرأ عليَّ من حفظه، ثم نظر[١] إليَّ فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني؟! قلت: لا[٢]. وقصصتُ عليه القصة، وقلتُ: أحفظه كلَّه، فقال اقرأ، فقرأت جميع ما قرأ عليَّ على الولاء، فلم يُصدقْني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيئَني، فقلتُ حدِّثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال: هاتِ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ، فما أخطأتُ في حرف، فقال لي: ما رأيت مثلك! [٣].

قال القسطلاَّني: أخبرنا أبو الحسن المقدسي، عن كتاب الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أنه قال: قال أبو عيسى ـ رحمه الله ـ: كان جدي مروزياً، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار، وتوفي أبو عيسى في ليلة الاثنين الثالث عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين، وقد كان أضر في آخر عمره[٤].

وقال الحافظ الذهبي: اختلف فيه؛ فقيل: ولد أعمى. والصحيح: أنه أضر في كبره، بعد رحلته، وكتابته العلم[٥].

قال الحافظ ابن كثير: والذي يظهر من حاله أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب، وذاكر، وناظر، وصنف[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا ـ يعني قول يوسف بن أحمد ـ، مع الحكاية المتقدمة ـ أي قصة الترمذي مع شيخه الآنفة الذكر ـ يردُّ على من زعم أنه وُلِد أكمه[٧].

المبحث الرابع: مشايخه، ورحلته في طلب العلم:

---

(١) كذا في "التقييد" لابن تقطة، وهو المناسب للسياق، وفي المصدرين الآخرين: "ينظر".

(٢) كأن : لا هنا ليست للنفي، بل للنهي، بمعنى: "لا تفهمْ صنيعي هذا خطأً، فإني لم أكن أقصد ما حصل". ولو حُملت "لا" على النفي لكان المعنى غير مستقيم.

(٣) شروط الأئمة الستة (ص١٧.١٨)، والتقييد لابن نقطة (١/٩٥.٩٦)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١.٣٢).

(٤) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠).

(٦) البداية والنهاية (١٤/٦٤٩).

(٧) تهذيب التهذيب (٣/٦٦٩).

تقدمت الإشارة إلى بعض مشايخه في المبحث السابق، وخاصة ما يتعلق بمشايخه من أهل بلده، وأما من سمع منهم في رحلته:

فقد قال الحافظ الذهبي: ارتحل فسمع بخراسان، والعراق، والحرمين، ولم يرحل إلى مصر، والشام[١].

وفصَّل ما أجمله الذهبي ـ الحافظُ ابنُ نقطة، فقال: سمع بالحجاز من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

وبالبصرة من محمد بن بشَّار بُندار، ومحمد بن المثنى، وعمرو بن علي بن بحر بن كثير الفلاس، وبواسط من أبي الشعثاء علي بن الحسن.

وبالكوفة من أبي كُريب، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر في آخرين.

وببغداد من الحسن بن الصبَّاح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني.

وبالري من أبي زرعة الرازي.

وبخراسان من علي بن حُجْر، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن يحيى النيسابوري، في خلقٍ كثير[٢].

وقال الحافظ الذهبي: أقدم ما عنده حديث مالك، والحمَّادين، والليث، وقيس بن الربيع.

وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري وأصحاب هشام بن عمار ونحوه[٣].

وأعلى ما عنده عن مالك أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة بن سعيد، وأبي مصعب الزهري.

وأعلى ما عنده عن حماد بن سلمة أن يكون بينه وبينه رجل واحد كعبدالله بن معاوية الجمحي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣) .

(٢) التقييد (٩٢/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٧١/١٣) .

وأعلى ما عنده عن حماد بن زيد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة، وأحمد بن عبدة الضبي، ويحيى بن درست.

وأعلى ما عنده عن الليث بن سعد أن يكون بينه وبينه رجل واحد كقتيبة أيضاً، وعامة روايته عن الليث من طريقه.

وأما قيس بن الربيع فروى من طريقه أحاديث قليلة، وبينهما فيها رجلان، كعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، عن يزيد بن هارون عن قيس.

ومن مشايخه من أكثر الرواية عنهم جداً: كقتيبة بن سعيد[١] (ت ٢٤٠هـ)، ومحمد بن بشار بُندار[٢] (ت ٢٥٢هـ)، ومحمود بن غيلان[٣] (ت ٢٣٩هـ)، وهنَّاد بن السَّرِي[٤] (ت ٢٤٣هـ)، وأحمد بن منيع[٥] (ت٢٤٤هـ)، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[٦] (ت ٢٤٣هـ)، وأبي كُريب محمد بن العلاء[٧] (ت٢٤٧هـ)، وعلي بن حُجْر[٨] (ت ٢٤٤هـ)، وعبد بن حميد[٩] (ت٢٤٩هـ) . وخاصة في أبواب التفسير .، ومحمد بن المثنى[١٠] (ت ٢٥٢هـ).

فهؤلاء العشرة يروي عنهم ثلثي أحاديث "الجامع" تقريباً، وكلهم حفاظ ثقات أجلاء.

وأما أكثر من استفاد أبو عيسى منهم في علم العلل والتاريخ . وخاصةً في كتابه "الجامع":

فعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، وأبو عبدالله البخاري(ت٢٥٦هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ).

---

(١) يروي عنه (٦٠١ حديث) .

(٢) يروي عنه (٤٤٢ حديث) .

(٣) يروي عنه (٢٩٢ حديث) .

(٤) يروي عنه (٢٨٠ حديث) .

(٥) يروي عنه (٢٤٩ حديث) .

(٦) يروي عنه (١٨٠حديث) .

(٧) يروي عنه (١٧٦ حديث) .

(٨) يروي عنه (١٦٩حديث) .

(٩) يروي عنه (١٥٨ حديث) .

(١٠) يروي عنه (٧٦ حديث) .

قال الترمذي: وما كان فيه (أي: "الجامع") من ذكر العلل في الأحاديث، والرجالِ، والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به عبدالله بن عبدالرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد (يعني البخاري) وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبدالله وأبي زرعة[١].

المبحث الخامس: تلامذته:

ذكر الحافظ المزي ـ رحمه الله ـ ستةً وعشرين راوياً يروون عن أبي عيسى، وهم:

١. أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي.

٢. أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر.

٣ ـ أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ.

٤. أحمد بن يوسف النسفي.

٥. أبو الحارث أسد بن حَمْدويه النسفي.

٦. الحسين بن يوسف الفِرَبْري.

٧. حماد بن شاكر الورَّاق.

٨. داود بن نصر بن سُهيل البَزْدوي.

٩. الربيع بن حيَّان الباهلي.

١٠. عبد الله بن نصر بن سُهيل البزدوي.

١١. عبد بن محمد بن محمود النسفي.

١٢. أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوَذاري.

١٣. الفضل بن عمار الصَّرَّام.

١٤. أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوية "الجامع".

١٥. أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي.

١٦. أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي المعروف بالأمين.

١٧. أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي.

١٨. أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النسفي.

---

(١) العلل (في خاتمة "الجامع٥/٧٣٨).

١٩. محمد بن مكي بن نوح النسفي.

٢٠. محمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكَّر.

٢١. محمود بن عنبر النسفي.

٢٢. أبو الفضل المسَبِّح بن أبي موسى الكاجَري.

٢٣. أبو مطيع مكحول بن الفضل النسفي.

٢٤. مكي بن نوح النسفي المقرئ.

٢٥. نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[١].

٢٦. الهيثم بن كليب الشاشي.

قال: وآخرون[٢].

وبقي ممن لم يذكرهم الحافظ المزي:

٢٧. أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان.

٢٨. أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي.

وسيأتي ذكرهما في رواة "الجامع".

٢٩. محمد بن سهل الغزَّال.

٣٠. بكر بن محمد الدهقان.

٣١. أبو علي بن حرب.

ذكر هؤلاء الثلاثة أبو سعد السمعاني[٣].

ويكفي الترمذي فخراً سماع شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه على سبيل المذاكرة: فقد قال الترمذي ـ عند حديث عطية عن أبي سعيد مرفوعا: "يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرُك" ـ قال: وسمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه[١].

---

(١) تأتي ترجمته وضبط نسبته عند ذكر رواة "الجامع".

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/٢٥١.٢٥٢) .

(٣) في الأنساب (٣/٤٢.٤٣).

وذكر صاحب كتاب "الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن" (ص٨٦) من تلامذة أبي عيسى الترمذي ـ الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا وأحال على "سير أعلام النبلاء" (١٣/٣٩٩)، وهو خطأ، وإنما تتلمذ ابن أبي الدنيا ـ كما ذكر الحافظ الذهبي في الموضع المذكور ـ على محمد بن إسماعيل الترمذي، لا على أبي عيسى.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه:

قال أبو الفضل السليماني[٢]: سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي[٣] يقول: سمعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي[٤].

قال الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن علي المروزي، المعروف بابن علِّك (ت٣٢٥هـ): مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري)،ولم يُخلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بَكَى حتى عَمِي[٥].

وقال ابن حبَّان: كان ممن جَمَعَ، وصنَّف، وَحَفِظَ، وذاكَرَ[٦].

وقال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي (ت٤٠٥هـ): محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ الضرير، أحد الأئمة، الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّف كتاب "الجامع" و"التواريخ" و"العلل" . تصنيفَ رجل عالِمٍ، متقنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ[٧].

وقال أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني (ت: ٤٤٦هـ): أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلامٌ في الجرح

---

(١) الجامع (كتاب المناقب، باب "٢١" ٥/٦٤٠).

(٢) اسمه أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، حافظ رحال، توفي سنة ٣٤٤هـ.
انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١٩٨/٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٠/١٧)
في التهذيب "البيلماني" وهو تصحيف مطبعي.

(٣) كذا في "التهذيب"، والصواب: "الشِّيْرَكَشي" كما تقدم في تلامذة أبي عيسى الترمذي.

(٤) تهذيب التهذيب (٦٦٩/٣).

(٥) ذكره الحافظ الذهبي عن الحاكم أبي عبدالله قال: قال لي أبو أحمد (يعني محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري صاحب كتاب "الكنى")، سمعتُ عمر بن علِّك يقول : فذكره. وهذا إسناد صحيح إلى ابن علك. سير أعلام النبلاء (٣٧٢/١٦).
وذكره في ترجمة الترمذي، فقال: "قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول" السير (٢٧٣/١٣) فهو يعني بقوله: "قال الحاكم" . أبا أحمد لا أبا عبدالله، كما مر في النص السابق.

(٦) الثقات (١٥٣/٩) .

(٧) فضائل الكتاب الجامع للإسعردي (ص٣١) .

والتعديل، روى عنه ابن محبوب، والأجلاء بمرو، سمعنا سننه من بعض المراوزة، عن ابن محبوب عنه...، وهو مشهور بالأمانة، والعلم[١].

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني: إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف[٢].

وقال العلامة قاسم بن يوسف التجيبي: وشهرة أبي عيسى ـ رحمه الله ـ وجلالة قدره، وكثرة حفظه، للمتون وعللها، والأسانيد واتصالها، وتفننه في كثير من العلوم ـ معلومٌ متعارفٌ عند أئمة المشرق والمغرب[٣].

وقال الحافظ المزّي: أحد الأئمة الحفاظ المبَرّزِين، ومن نفع الله به المسلمين[٤].

وقال الحافظ الذهبي: "جامعه" قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَحْوٌ[٥].

قال الحافظ ابن كثير: هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة منها "الجامع"، و"الشمائل"، و"أسماء الصحابة" وغير ذلك، وكتاب "الجامع" أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق[٦].

المبحث السابع: مصنفاته:

١ـ **"الجامع"** ويأتي الكلام عليه مفصلاً في المبحث الآتي ـ إن شاء الله تعالى ..

٢ـ **"العلل" الصغير** ـ مطبوع في خاتمة الجامع ..

وهو جزء لطيف، صنفه كمقدمة، أو مدخل لكتابه "الجامع".

قال ابن الأثير: وفي آخر "الجامع" كتاب "العلل" جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها[٧].

وقد ذكر الترمذي في "العلل الصغير" مسائلَ عديدة، منها:

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (المنتخب٣/٩٠٤.٩٠٥).

(٢) الأنساب (٢/٣٦٢).

(٣) برنامج التجيبي (ص١٠٦).

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٦) .

(٦) البداية والنهاية (١٤/٦٤٧) .

(٧) جامع الأصول (١/١٩٣.١٩٤) .

١. أن جميع ما فيه كتابه من الأحاديث معمول به عند بعض أهل العلم، خلا حديثين.

٢. أنه سرد أهم مصادره التي اعتمدها في ذكر آراء الفقهاء، وذكر العلل وأحوال الرجال، وأسانيده إلى المصنفين في ذلك.

٣. سبب تأليفه لكتابه، وبيان أنه قد تقدمه من أهل العلم من صنف فيما لم يُسبق إليه.

٤. بيان أن الكلام في الرجال وبيان الثقة من الضعيف من النصيحة للأمة، وذكر من تصدى لذلك من أهل العلم، وأمثلة للضعفاء الذين بيَّنوا أحوالهم.

٥. ذكر بعض أهل الحفظ والإتقان من أئمة الحديث، ومنزلتهم فيه.

٦. حكم الرواية بالمعنى، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والحديث المرسل.

٧. بيان مراده بالحديث الحسن، والحديث الغريب بأنواعه.

وعلى كل فالكتاب مع صغر حجمه نافع مفيد، لو عُدَّ أول مصنف مفرد في مصطلح الحديث لما كان ذلك مستبعداً فيما يبدو لي . والله تعالى أعلم ..

٣. "**العلل" الكبير** . مطبوع ترتيبه للقاضي أبي طالب محمود بن علي التميمي الأصبهاني الشافعي (ت٥٨٥هـ) ..

وقد ذكر فيه الأحاديث وعللها، من إرسال، ومخالفة، ونكارة، وقد أفاد فيه من شيخه البخاري كثيراً.

٤. "**شمائل النبي صلى الله عليه وسلم**" . مطبوع ..

وهو في وصف أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريمة، وصفاته الخَلْقية الشريفة، وعاداتِه، وعباداتِه صلوات الله عليه وسلامه.

وقد أسند أحاديثه، إلا أنه لم يُتبعْها بالحكم عليها كما فعل في الجامع . إلا فيما ندر ..

٥. "**تسمية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم**" . مطبوع .:

وغالبه سرد لأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، وربما ذكر شهود الصحابي لبعض الغزوات، وكون حديثه مرسلاً، وأين نزل من البلدان ونحو ذلك، وقد ذكر فيه ثمانيةً وعشرين وسبعمائة صحابي.

٦. "**كتاب فيه الموقوف**".

ذكره الترمذي نفسه في كتاب "العلل" الصغير[١]، ويظهر أنه خصه بذكر الآثار عن الصحابة والتابعين.

٧. **"التاريخ"** (مفقود):

ذكره النديم[٢]، وأبو سعد السمعاني[٣]، والإسعردي[٤].

ويرويه السمعاني من طريق: أبي الفتح محمد بن محمد بن عبدالله الحَوَرْنَقِيّ، عن أبي علي الوخشي إجازة، عن أبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه، عن الترمذي.

٨. **"الزهد"** (مفقود):

ذكره الإسعردي[٥]، والحافظ ابن حجر، وقال: لم يقع لنا[٦].

٩ . **"الأسماء والكنى"** (مفقود):

ذكره الإسعردي[٧]، والحافظ ابن حجر[٨].

وذُكِرت مصنفاتٌ لم أجد مستنداً صحيحاً لذكرها في مصنفات أبي عيسى الترمذي، ومن ذلك:

أولاً: **"التفسير"**: ذكره صاحب "خلاصة التذهيب"، وعبارته في ترجمة الترمذي: ((أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب "الجامع"، و"التفسير"))[٩].

وبالرجوع إلى أصله، وجدت الحافظ الذهبي يقول: ((أبو عيسى الترمذي، الحافظ الضرير، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب "الجامع"، وغيره من التصانيف))[١٠].

---

(١) المطبوع في خاتمة الجامع (٥/٧٣٧) .

(٢) في الفهرست (ص٢٨٩).

(٣) في المنتخب من معجم الشيوخ (٣/١٦٠٥).

(٤) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

(٥) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٣/٦٦٩).

(٧) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

(٨) تهذيب التهذيب (٣/٦٦٩).

(٩) خلاصة التذهيب (٢/٤٤٧).

(١٠) تذهيب التهذيب (٣/ق٨٠/أ).

فالظاهر أنه تحرفت كلمة "غيره" إلى كلمة "تفسير"، على أحد النساخ، أو على مؤلف "الخلاصة".

ويدلُّ على أنه ليس للترمذي "تفسير" مفرد أمور:

١. أنه لم يذكر ذلك أحد العلماء المتقدمين القريبين من عصره، ولا أحد الحفاظ المتأخرين ذوي الاطلاع الواسع، كالذهبي، وابن حجر وغيرهما.

٢. أنه لم يذكر في كتب الفهارس والبرامج والأثبات التي تعتني بسوق الأسانيد إلى المصنفات.

٣ ـ أنه لم يذكر الترمذي في الكتب المؤلفة في تراجم المفسرين، كـ "طبقات المفسرين" للسيوطي، و"طبقات المفسرين" لتلميذه الداودي، و"طبقات المفسرين" لأحمد بن محمد الأدنهوي، و"معجم المفسرين" لعادل نوهيض.

ثانياً: **"الرباعيات في الحديث"**:

ذكره إسماعيل باشا في "هدية العارفين"[١]، والظاهر أنه يعني الأسانيد الرباعية في "جامع الترمذي"، وهذه قد علَّم عليها بعض المعتنين بـ "الجامع" في بعض نسخه[٢]، وذكر محمد بن جعفر الكتاني أنها: مائة وسبعون حديثاً[٣].

ولم أقف في المصادر المتقدمة على صحة نسبة هذا الكتاب للترمذي، والتصنيف في هذا النوع متأخر عن عصر الترمذي.

المبحث الثامن: وفاته:

بعد عمر ناهز فيه السبعين توفي الإمام أبو عيسى الترمذي، مخلِّفاً وراءه تصانيف مفيدة، وعلماً غزيراً ـ لم يزل علماء الحديث وغيرهم ينهلون منه، وينتفعون به، على مر الأيام والأعوام.

وقد ذكر الحافظ أبو عبدالله غنجار، وأبو العباس المستغفري، والحافظ يوسف بن أحمد البغدادي أن أبا عيسى الترمذي توفي بترمذ ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين[١].

---

(١) ١٩/٢.

(٢) كـ نسخة "فيض الله" الآتي ذكرها عند ذكر النسخ التي وقفت عليها للجامع.

(٣) الرسالة المستطرفة (ص٩٨).

ونصَّ على هذه السنة أيضاً ابن خَلِّكان، والذهبي، والصفدي، وابن كثير[٢].

إلا أنَّ الخليلي والسمعاني خالفا في ذلك:

فقال الخليلي: مات بعد الثمانين ومائتين[٣].

وخطَّأ الحفاظ هذا القول من الخليلي، ورجحوا القول السابق.

قال العراقي: قول الخليلي قاله على الظن، وليس بصحيح[٤].

وقال السخاوي: قول الخليلي ظن منه؛ لأن النقل بخلافه [٥].

وقال السيوطي: قول الخليلي : بعد الثمانين ـ وَهَمٌ[٦].

وأما السمعاني فقال: مات بقرية بُوغ، في سنة خمس وسبعين ومائتين[٧].

وهو خطأ أيضاً؛ لكثرة القائلين بالقول الأول، وتقدم زمانهم.

---

(١) فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠.٤١)، وتهذيب الكمال (٢٥٢/٢٦).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٤٠٧/٤)، والإشارة في وفيات الأعيان (ص١٣٨)، والبداية والنهاية (١٤/٦٤٨.٦٤)، والوافي بالوفيات (٢٩٥/٤) .

(٣) الإرشاد (٩٠٥/٣).

(٤) انظر: شرح الألفية (٢٥٦/٣).

(٥) فتح المغيث (٣٤٦/٤).

(٦) انظر: تدريب الراوي (٨٨٥/٢).

(٧) الأنساب (٣٦٢/٢).

الفصل الثاني: جامع الترمذي ومكانته بين كتب السنة، وبيان منهجه فيه:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع ومكانته عندهم.

المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي فيه وشرطه، وما أخذ عليه.

المبحث الرابع: رواة الكتاب عن الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: نسخه الخطية.

المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

المبحث الأول: اسم الكتاب:

يُطلق على جامع أبي عيسى عدةُ أسماء:

١ ـ **"الجامع"**:

وهو أشهرها وممن سماه بذلك: أبو القاسم عبيدالله بن أحمد الأزهري[١]، والإدريسي[٢]، والقاضي عياض[٣]، والإسعردي[٤]، والذهبي[٥]، وابن كثير[٦]، والحافظ ابن حجر[٧] ، والروداني[٨] وغيرهم.

والجامع: هو الكتاب الذي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرِّقاق، والآداب،وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب، والمثالب وغير ذلك[٩].

٢ ـ **"الجامع الكبير"**:

وهو أشهر عنوان رأيته مدوناً على النسخ المخطوطة التي برواية أبي الفتح الكَروخي[١٠].

وممن سماه به الوادي آشي[١١]، وأبو الخير أحمد بن العلائي[١٢]، والمجاري[١٣]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني من أسماء "الجامع"[١٤].

٣. **"المسند الجامع"**:

---

(١) كما في تاريخ بغداد (٤٢٣/٧).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٧)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١).

(٣) في الغنية (ص١٩٥).

(٤) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

(٦) في البداية والنهاية (٦٤٧/١٤).

(٧) في المعجم المفهرس (ص٣١).

(٨) صلة الخلف (ص٦٣).

(٩) انظر: الرسالة المستطرفة (ص٤٢).

(١٠) انظر: ما سيأتي في مطلب وصف النسخ الخطية التي وقفتُ عليها.

(١١) في برنامجه (ص١٩٥).

(١٢) الأحاديث المستغربة (ق١/أ).

(١٣) في برنامجه (ص١١١).

(١٤) الرسالة المستطرفة (ص١١).

ممن سماه بذلك الإسعردي[١].

٤ ، ٥ ، ٦. **"الصحيح"، "الجامع الصحيح"، "المسند الصحيح"**:

وممن أطلق عليه اسم الصحيح: النديم[٢]، والخطيب[٣]، وابن الأثير[٤]، وياقوت[٥].

وأما "الجامع الصحيح" فسماه بذلك الحاكم[٦]، والبرقاني[٧].

وأما "المسند الصحيح" فسيأتي في ثناء العلماء على الجامع[٨].

وقد انتقد أهل العلم إطلاق الصحيح على "جامع الترمذي"، وبقية السنن الأربعة:

قال ابن الصلاح: هذا تساهل؛ لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً، ونحو ذلك من أوصاف الضعيف[٩].

وقال الحافظ العراقي في "ألفيته"[١٠]:

وَمَنْ عليها أَطْلَقَ الصَّحيحا فقد أَتَى تساهلاً صَرِيحا

٧ . **"السنن"**:

وممن سماه به عبدالحق بن عطية[١١]، والشوكاني[١٢]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني في أسماء "الجامع"[١٣].

ويُعنى بـ"السنن": الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيءٌ من الموقوف[١].

---

(١) في فضائل الكتاب الجامع (ص٣٨).

(٢) في الفهرست (ص٢٨٩).

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦).

(٤) في جامع الأصول (١٩٣/١).

(٥) في معجم البلدان (٢٧/٢).

(٦) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦).

(٧) كما في تاريخ بغداد (٦٩/٥).

(٨) لم أذكر مُسَمِّيه بذلك؛ لأن الاسم قد ورد في خبر مسند، لم يظهر لي مَن مِن رجال الإسناد مُطْلِقُهُ.

(٩) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٦-٣٧).

(١٠) مع شرحها (١٠٤/١).

(١١) في فهرسه (ص٥٠).

(١٢) في إتحاف الأكابر (ص٤٤).

(١٣) الرسالة المستطرفة (ص١١).

٨ ـ **"الجامع الكبير المختصر في السنن المسندة"**:

سماه بذلك القاسم بن يوسف التجيبي[٢].

٩ـ **"الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفةِ الصحيح والمعلول، وما عليه العمل"**:

نص على هذا العنوان ابنُ خير الإشبيلي[٣]، وهو مدوَّن على نسختين من نسخ الجامع[٤].

وهذا العنوان شرح لمضمون كتاب أبي عيسى:

فإنه جامع لاحتوائه على جميع الكتب التي تتكون منها الجوامع ـ كما تقدم ..

وهو**"مختصر"** لقوله في آخر كتاب "العلل الصغير"[٥]: ((وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار؛ لما رجونا فيه من المنفعة)).

وغالب ما فيه من المسندات **"سنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"**، وأما الموقوفات فقد أفرد لها تصنيفاً خاصاً كما تقدم في مؤلفاته.

كما أوضح فيه "**الصحيح من المعلول**" بالنص على الحكم بصحة أحاديث الكتاب، أو حسنها، واعتناءه ـ رحمه الله تعالى ـ بذكر عللها، واختلاف الرواة فيها.

وبيَّن ما عليه العمل عند أهل العلم[٦].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٣٢).

(٢) في برنامجه (ص٩٩)، وفي مستفاد الرحلة والاغتراب (ص٣٨٨)، وليس فيه كلمة "السنن".

(٣) في فهرسته (ص١١٧).

(٤) هما نسخة فيض الله ـ كما يأتي في وصف النسخ المخطوطة للجامع، ونسخة لفضيلة الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، نقل صورة من صفحة عنوانها الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في كتابه "تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي" (ص٨٥).

(٥) في خاتمة الجامع (٧٦٣/٥).

(٦) وزاد بعض الباحثين أسماء لم يُرد مطلقوها أنها تسمية للكتاب: مثل "كتاب أبي عيسى"، و"مصنف أبي عيسى"، فليس هذا الصنيع تسمية، نعم لو قال: "الكتاب"، أو "المصنف" لأبي عيسى، لكان مسلماً.

وكذلك "جامع أبي عيسى" ليس عنواناً جديداً، بل هو كقول القائل: "صحيح البخاري"، و"الصحيح" للبخاري، فليسا عنوانين مختلفين، والإضافة هنا بمعنى اللام.

وقل نحو ذلك في: "الجامع الكبير في السنن"، و"الكتاب الجامع".

المبحث الثاني: ثناء العلماء على كتاب "الجامع"، ومكانته عندهم:

حلَّ كتاب الجامع في منزلة عالية عند أهل العلم، ونال حُظوة لديهم، فذكروا فيه من رائق المدح، وجميل الوصف ما يُعلي من شأنه، ويدل على رفيع قدره عندهم:

فقد قال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي: صنف الترمذيُّ كتاب "الجامع" والتواريخ و"العلل" تصنيف رجل عالم متقن(١).

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر: سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى وكتابه فقال: كتابه ـ عندي ـ أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالم، وكتاب أبي عيسى يَصِلُ إلى فائدتِهِ كلُّ أحد من الناس(٢).

وقال الحافظ ابن عبدالبر: ثلاثة كتب مختصرة في معناها، أُوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، و"الأحكام في القرآن" لابن بُكير(٣)، و"مختصر ابن عبدالحكم(٤)"(٥).

وقال العلاَّمة أبو بكر بن العربي: اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، و"الموطأ" هو الأول والباب، وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي، فما دونهما،... وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حَلاوةُ مَقْطَع، ونفاسةُ مَنزَع، وعُذوبةُ مَشرَع(٦).

---

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٧)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣١).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٦)، وانظر : التقييد لابن نقطة (٩٤/١)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣٣).

(٣) محمد بن أحمد بن عبدالله بن بُكير التميمي، البغدادي، فقيه مالكي، ولِي القضاء، وهو من كبار أصحاب القاضي إسماعيل بن إسحاق، له مصنفات، منها كتاب "أحكام القرآن". تُوفي سنة ٣٠٥هـ. ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٦/٥)، والديباج المذهب (ص٢٤٣).

وكتابه "أحكام القرآن" في عداد المفقود ـ حسب اطلاعي ..

(٤) عبدالله بن عبدالحكم بن أعين، المصري، فقيه، من كبار المالكية بمصر، توفي سنة ٢١٤هـ.

قال القاضي عياض: وقد اعتنى الناس بمختصراته، ما لم يُعتنَ بكتاب من كتب المذهب، بعد "الموطأ"، و"المدونة" اهـ.

انظر: ترتيب المدارك (٣٦٣/٣)، والديباج المذهب (ص١٣٤)

(٥) فهرست ابن خير (ص١٢١) .

(٦) عارضة الأحوذي (٦.٥/١) .

وقال ابن الأثير: هذا كتاب "الصحيح" أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تَكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل(١).

وقال الإسعردي: اشتمل كتاب الترمذي على فقهِ الحديث وعِلَلِه، وبيانِ المجروحين من رجالِه، وتعديلِ نقَلَتِهِ، وهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد، والفضل والنقد، من العلماءِ والفقهاء، وحفَّاظِ الحديثِ النُّبهاء ـ على قَبولِها، والحكم بصحة أصولِها، وما ورد في أبوابِها وفصولِها(٢).

وقال الحافظ الذهبي: "جامعُهُ" قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه(٣).

وقال الحافظ ابن كثير: كتاب "الجامع" أحد الكتب الستة، التي يَرجِعُ إليها العلماءُ في سائرالآفاق(٤).

وورد خبرٌ عن أبي عيسى الترمذي يُثني فيه على كتابه:

رواه ابن نقطة، والقسطلاني قالا: أخبرنا أبو سعد ثابت بن مشرف البناء البغدادي، قال أخبرنا علي بن حمزة الموسوي إجازة، قال أخبرنا نجيب بن ميمون الواسطي الأصل الأديب الهروي، عن أبي علي منصور بن عبد الله بن خالد بن أحمد بن خالد بن حماد الذهلي، قال: قال أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ـ رحمه الله ـ: صنفتُ هذا الكتاب ـ يعني "المسند الصحيح" ـ فعرضتُهُ على علماء الحجاز فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء العراق فرضُوا به، وعرضتُهُ على علماء خراسان فرضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما كان في بيته نبي يتكلم(٥).

---

(١) جامع الأصول (١/١٩٣).

(٢) انظر: فضائل الجامع (ص٣٠)، وقوله : "وهو أحد الكتب الخمسة .." إلخ مقتبس من كلام الحافظ السِّلفي في "مقدمته لكتاب معالم السنن" المطبوعة في خاتمته (مع مختصر السنن للمنذري ٨/١٤١.١٤٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٦) .

(٤) البداية والنهاية (١٤/٦٤٧) .

(٥) التقييد لابن نقطة (١/٩٣.٩٤)، وفضائل الكتاب الجامع (ص٣٢).

وإسناد هذا القول ضعيف جداً؛ فإن منصور بن عبد الله الخالدي الذهلي متروك، وفي سنده أيضاً انقطاع؛ فإنه لم يُدرك الترمذي، فقد مات سنة اثنتين الأربعمائة، ولا يمكن أن يُدرك الترمذي، إلا إذا عاش أكثر من مائةٍ وثلاثين سنة، ولم يُذكر في ترجمته أنه عُمِّر[١].

ونظم بعض أهل العلم قصيدتين تُثنيان على كتاب الجامع:

أولاهما: لأبي العباس أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي الإقليشي، وهي طويلة، ومنها قوله:

كتابُ الترمذيِّ رياضُ علمٍ ... حكتْ أزهارُه زُهْرَ النجومِ
به الآثار واضحةً أُبِينتْ ... بألقابٍ أُقيمتْ كالرسومِ
فأعلاها الصحاح، وقد أنارت ... نجوماً للخُصوص وللعمومِ
ومن حسنٍ يليها أو غريبٍ ... وقد بان الصحيحُ من السقيمِ
فعلله أبو عيسى مبيناً ... معالِمُهُ لطلابِ العلومِ
فطرَّزه بآراءٍ صحاحٍ ... تَخيَّرَها أولو النَّظرِ السليمِ
من العلماءِ والفقهاءِ قدماً ... وأهلِ الفضلِ والنهجِ القويمِ
فجاء كتابه عِلْقاً نفيساً ... تَنافَسُ فيه أربابُ الحلومِ
ويقتبسون منه نفيسَ عِلْمٍ ... يُفيدُ نفوسَهم أسنى الرُّسومِ
جزى الرحمن خيراً بعد خيرٍ ... أبا عيسى على الفعل الكريمِ
وألحقه بصالح من حواه ... مصنَّفُه من الجيلِ العظيمِ
وكان سميُّه فيه شفيعاً ... محمدٌ المسمى بالرحيمِ
صلاة الله تورثه علاءً ... فإن لذكره أزكى نسيمِ

والأخرى: للحافظ قطب الدين القسطلاني، قال:

أحاديثُ الرسول جلا الهموم ... وبُرء المرء من ألم الكلومِ
وإن الترمذي لمن تصدى ... لعلم الشرع مغن عن علومِ
فلا تبغي بها أبدا بديلا ... وعرف بالصحيح من السقيمِ
غدا خضرا نضيرا في المعاني ... فأضحى روضه عطر الشميمِ

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٨٤/١٣)، ولسان الميزان (٦٢/٧).

فمن جرح وتعديل، حواه ومن علل ومن فقه قويمِ
ومن أثرٍ، ومن أسماءِ قوم ومن ذكر الكنى لِصَدٍ فهيمِ
ومن نسخٍ، ومشتبه الأسامي ومن فَرْق، ومن جَمْع نهيمِ[١]
ومن قول الصحاب، وتابعيهم بحل، أو بتحريم عميمِ
ومن نقل إلى الفقهاء يُعزى ومن معنى بديعٍ مستقيمِ
ومن طبقات أعصار تقضتْ ومن حل لمنعقد عقيمِ
وقسَّم ما روى حسنا صحيحا غريبا فارتضاه ذوو الفهومِ
ففاق مصنفاتِ الناس قِدْما وراق فكان كالعقد النظيمِ
وجاء كأنه بـدْرٌ تلالا يُنير غياهبَ الجهل العظيمِ
كتاب الترمذي غدا كتاباً يعطر نشره مرَّ النسيمِ[٢]

فائدة: في ذكر ما تضمنه الجامع من العلوم:

حوى كتاب أبي عيسى على علوم عديدة، ومسائل في علم الحديث مفيدة:

قال أبو بكر بن العربي: فيه أربعة عشر علماً فوائدَ[٣]:

صنَّف ـ وذلك أقربُ إلى العمل ـ وأسند.

وصحح وأسقم[١].

---

(١) اختلفت المصادر في إيراد هذه الكلمة:

فوردت: في المطبوع من فضائل الكتاب الجامع، وختم جامع الترمذي للبصري: " بهيم".

وفي قوت المغتذي: " نهيم ".

وفي مقدمة تحفة الأحوذي: " فهيم" وهو بعيد لأنه يُؤدي إلى تكرار القافية في بيتين متجاورين.

وفي نموذج الأعمال الخيرية: " لهيم ".

(٢) انظر: القصيدتين في فضائل الكتاب الجامع (ص٥٣.٥٥)، وختم جامع الترمذي لعبدالله بن سالم البصري (ق٣/ب ـ ق٥/أ)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/٣٥٨.٣٦٠)، ونموذج الأعمال الخيرية (ص٦٠٥.٦٠٦).

وقصيدة الأقليشي وحدها في: البحر الذي زخر للسيوطي (٣/١٠٥٨. ١٠٦١)، وبستان المحدثين (ص١٦٥)، والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٧٥).

ولم ينسب السيوطي، ولا البصري، ولا الدهلوي، ولا صديق حسن خان، ولا المباركفوري ـ قصيدة الأقليشي إلى قائل، فكأنهم لم يقفوا على كتاب الإسعردي.

وقصيدة القسطلاني وحدها: في قوت المغتذي للسيوطي (ص٨.٧)،

(٣) في برنامج التجيبي (ص١٠٤): "فرائد".

وعدد الطرق.

وجرَّح وعدَّل.

وأسمى وأكنى.

ووصل وقطع.

وأوضح المعمول به والمتروك.

وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره.

وذكر اختلافَهم في تأويله.

وكل علمٍ من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نِصابه، فالقارئُ لا يزال في رياضٍ مونِقة، وعلومٍ متفقةٍ متَّسقة، وهذا نشرٌ [٢] لا يضمه[٣] إلا العلم الغزير، والتوفيق[٤] الكثير، والفراغ (للتدبر والتدبير)[٥][٦].

وقال الحافظ أبو عبدالله ابن رُشيد ـ متعقباً على ابن العربي ـ: هذا الذي قاله القاضي أبو بكر ـ رحمه الله ـ في بعضه تداخل، مع أنه لم يستوفِ تعديدَ علومه، ولو عدد ما في الكتاب من الفوائد ـ بهذا الاعتبار ـ لكانت علومه أكثر من أربعة عشر علماً:

فقد حسَّن.

واستغرب.

وبيَّن المتابعة والانفراد.

وزيادات الثقات.

وبيَّن المرفوع من الموقوف.

والمرسل من الموصول.

---

(١) في المطبوع: "وأسلم"، والمثبت هو الموافق للسياق، وأقرب للرسم، وقد نقل العلامة قاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه (ص١٠٤) كما أثبته.

(٢) في المطبوع : "شيءٌ"، والمثبت من المصدر السابق.

(٣) في المطبوع، والمصدر السابق: "لا يعمه"، والمثبت هو الموافق للسياق.

والمقصود أن هذه العلوم المتفرقة، لا يُضَمُّ شتاتُها، ويُجمع متفرِّقُها إلا بعلم غزير، وتوفيق كبير ..إلخ.

(٤) كذا في المطبوع، وفي المصدر السابق: "التوفر" وعلى كليهما المعنى مستقيم.

(٥) في المطبوع : "النذير والتدبير"، والمثبت من المصدر السابق.

(٦) عارضة الأحوذي (١/٦٥) .

والمزيد في متصل الأسانيد.

ورواية الصحابة بعضهم عن بعض.

ورواية التابعين بعضهم عن بعض.

ورواية الصاحب عن التابع.

وعدَّد من روى ذلك الحديث من الصحابة.

ومن تثبُت صحبته ومن لم تثبت.

ورواية الأكابر عن الأصاغر إلى غير ذلك.

وقد تدخل رواية الصاحب عن التابع تحت هذا.

وتاريخ الرواة.

وأكثر هذه الأنواع قد صُنِّف في كل نوعٍ منها، والذي بيَّناه ما هو أهم للذكر.

والأجْرى على واضح الطريق أن يقال: إنه تضمن:

الحديث مصنفاً على الأبواب، وهو علم برأسه.

والفقهَ علمٌ ثان.

وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب، علم ثالث.

والأسماء والكنى علم رابع.

والتعديل والتجريح خامس.

ومن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ممن لم يدركه ممن أسند عنه ـ سادس.

وتعديد من روى ذلك الحديث ـ سابع.

هذه علومه الجُملية.

وأما التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعتُه كبيرة، وفوائده كثيرة اهـ[1].

وقال الحافظ أبو الفتح اليَعْمَري: ومما لم يذكراه أيضاً، ولا أحدُهما:

ما تضمنه من الشذوذ، وهو نوع ثامن.

ومن الموقوف، وهو تاسع.

---

(١) النفح الشذي (١/١٩٢-١٩٣).

ومن المدرج وهو عاشر[١].

وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجاد منه، وتُستفاد عنه.

وأما ما يقلَّ فيه وجود من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات، وما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية[٢].

فهذا ما يتعلق بالعلوم التي حواها جامع الترمذي، ولعل باحثاً يتصدى لدراسة هذه الأنواع من خلال "الجامع"، ويمثل لها، ويُبرز جهد أبي عيسى في توضيحها والدلالة عليها.

وأما ما يتعلق بمكانة "الجامع" بين كتب السنة:

فإنَّ أهل العلم جعلوا كتاب "الجامع" أحد الأصول الخمسة[٣]، أو الستة[٤] التي صرفوا هممهم إلى العناية بها ـ روايةً[٥]، وتدريساً، وشرحاً[٦]، وتصنيفاً للمؤلفات التي تخدم رجالها[٧]، وأسانيدها[٨].

قال المباركفوري: ((يُفهم من رموز "التقريب"، و"تهذيب التهذيب"، و"الخلاصة"، و"تذكرة الحفاظ" ـ أن رتبة "جامع الترمذي" بعد "سنن أبي داود"، وقبل "سنن النسائي"، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون ((د ، ت ، س))، مشيرين إلى "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، و"سنن النسائي".

وقال السيوطي في كتابه "الجامع الصغير" في بيان رموزه "خ" للبخاري، و"م" لمسلم، و"ق" لهما، و"د" لأبي داود، و"ت" للترمذي، و"ن" للنسائي اهـ.

قال المناوي في شرحه "فيض القدير": صنيع المؤلف قاضٍ بأنَّ "جامع الترمذي" بين أبي داود، والنسائي في الرتبة))انتهى[٩].

---

(١) يرد على الحافظ اليَعْمَري أن ابن رُشيد ذكر أن الجامع تضمن ذكر علل الحديث، والشذوذ والإدراج داخلان فيها.

(٢) المصدر السابق (١/١٩٣-١٩٤).

(٣) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، إضافة إلى "جامع الترمذي".

(٤) أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، و"جامع الترمذي"، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

(٥) كما في كتب "الفهارس"، و"البرامج"، و"الأثبات".

(٦) سيأتي ذكر أهمها ـ إن شاء الله تعالى ..

(٧) يأتي ذكر بعض منها ـ إن شاء الله تعالى ..

(٨) ككتب "الأطراف".

(٩) مقدمة تحفة الأحوذي (١/٣٦٤)، وانظر: فيض القدير (١/٢٥).

أما تقدم الصحيحين على "جامع" الترمذي، فأمر لا إشكال فيه، لتقدم مؤلفيهما، ومكانة كتابيهما، الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.

وأما تقديم العلماء لـ"سنن لأبي داود"، على "جامع" أبي عيسى الترمذي لأمور:

١. تقدُّم وفاة أبي داود (ت٢٧٥هـ) على الترمذي (ت٢٧٩هـ)، بل إن أبا عيسى ثبتت روايته عن أبي داود في "جامعه"(١).

٢ ـ عناية أبي داود في "سننه" بأحاديث الأحكام عناية كبيرة، تفوق عناية الترمذي، وأحاديث الأحكام عليها مدار الفقه في الدين، بعد كتاب الله عز وجلَّ.

٣ ـ وجود أحاديث شديدة الضعف في "جامع الترمذي" حتى إن بعضَ أهل العلم حكم بوضعها، بينما يقل ذلك عند أبي داود في "سننه" جداً.

المبحث الثالث : منهج الإمام الترمذي فيه وشرطه، وما أُخِذ عليه.

أ. منهج الإمام الترمذي في "جامعه" وشرطه:

صنَّف الإمام أبو عيسى الترمذي كتابه "الجامع" ورتبه على الأبواب، وجعله جامعاً مشتملاً على أحاديث الأحكام والعقائد، والآداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب.

وجرت عادته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

أنه يُعنون لكتب الجامع بقوله "أبواب الطهارة"، و "أبواب الصلاة" ونحو ذلك.

ثم يترجم كل باب على حدة، بحسب معاني وأحكام الأحاديث التي يذكرها في الباب، وكثيراً ما يُعنون بنص حديث يورده في ذلك الباب.

ويورد أحاديث الباب بأسانيده، مراعياً الاختصار في عدد الأحاديث التي يذكرها في الباب، فقد لا يكون في الباب إلا الحديث، أو الحديثان، فيكثر عنده لذلك التبويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.

وبعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث لها تعلقٌ بترجمة الباب، سواء كانت شواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.

ثم يحكم على حديث الباب بما يراه لائقاً بحاله ـ من صحة، أو حسن، أو غرابة، أو بأحد الأحكام المركبة من هذه المصطلحات، أو بعضها.

---

(١) انظر: (٢/٣٣٠ بعد الحديث٤٦٦)، و(٣/٩٨ بعد الحديث٧١٩).

ويُبيِّن الإمام الترمذي ـ عند حكمه على الحديث، في الغالب ـ جانب التفرد في رواية الحديث المذكور في الباب، ونوع تفرده، ومن تفرد به من الرواة.

كما يعتني ببيان علل الأحاديث إن وُجدت فيها علة، فيُفيض حيناً في بيان وجه التعليل، ويختصر أحياناً، مقتصراً على الإشارة إليها دون تفصيل.

ويذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهل العلم من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الأئمة، وآرائهم في مسائل الباب ـ على وجه مختصر ـ جامعاً في ذلك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.

ومنهجية الإمام الترمذي تبدو جلية من خلال سيره المطرد على هذا النهج المذكور، ومن خلال ما سطره في كتاب "العلل الصغير" من قضايا تتعلق بجامعه، فلذلك ذكرت سابقاً أن كتاب "العلل الصغير" يصلح أن يكون مقدمة لكتاب "الجامع"؛ لاحتوائه على غالب ما يُذكر عادة في المقدمات من: بيان السبب الداعي لتأليف الكتاب، وذكر موارد المصنف فيه، وشرحٍ لأهم مصطلحاته، التي رأى حاجتها إلى التوضيح.

ولعل الإمام الترمذي لم يجعل كتاب "العلل" في مقدمة "الجامع" تحاشياً لأن يتقدم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء غير أحاديثه.

وقسَّم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) أحاديث الجامع إلى أربعة أقسام فقال: ((وأما أبو عيسى ـ رحمه الله ـ فكتابه وحده على أربعة أقسام:

١. قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢. وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيَّنا.

٣. وقسم أخرجه للضديَّة، وأبان علته، ولم يُغْفِلْه.

٤. وقسم رابع أبان عنه؛ فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء، وهذا شرط واسع؛ فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عاملٌ ـ أخرجه، سواء إن صح على طريقه، أو لم يصح طريقه.

وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه))[١].

---

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٣).

وقال الحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤هـ): ((اعلم أن لهؤلاء الأئمة ـ يعني البخاري ومسلماً وأبا داود الترمذي والنسائي ـ مذهبا في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليه على سبيل الإيجاز:

وذلك أن مذهب من يُخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت، يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول، لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا باب فيه غموض، وطريقة معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم ولنوضح ذلك بمثال وهو:

أن تعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوتٌ:

فمن كان الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأُولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري، مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً، وهم **شرط أبي عيسى**.

وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً، أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبيّن ضعفه، وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة.

وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم، إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا))[١].

فيرى الحافظ أبو بكر الحازمي أن كتاب "الجامع" للإمام الترمذي قد خُرّجَ فيه لجميع الطبقات الخمس: طبقةٍ من اجتمع فيهم الحفظ والإتقان مع الملازمة، وطبقةٍ من كانوا أهل حفظ وإتقان فقط دون ملازمة وممارسة كأهل الطبقة الأولى، وطبقةٍ من اتصفوا بالملازمة إلا أنهم لم يسلموا من القدح فيهم، أو في بعض مروياتهم، وطبقةٍ نحوهم إلا أنهم قليلو الممارسة لحديث من يروون عنه.، وطبقةِ المجهولين والهلكى الذين لا يجوز إخراج حديثهم إلى على سبيل الاعتبار.

وامتاز الإمام الترمذي عن أبي داود، والنسائي ببيانه حال الأحاديث الضعيفة، والواهية، وأنه لا يسكت عنها.

ب . ما أُخِذ عليه:

أكثر من رأيته من الحفاظ اعتناءً ببيان منهج الإمام الترمذي من حيث التساهل، أو التشدد . الحافظ أبو عبدالله الذهبي، فإنه تصدى لتقويم "الجامع"، ومنهج الإمام الترمذي في مواضع من كتبه المختلفة:

فقال . رحمه الله تعالى .: ((في "الجامع" علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل))[٢].

وقال أيضاً: ((جامعه" قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ))[٣].

وقال في موضع آخر: ((ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديثٍ واحد، وإسناده ضعيف.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص٤٣.٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٦).

وكتابه من الأصول الستة التي عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلُح، وما ضعف ولم يُترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها.

وقد قال ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمِل به بعض الفقهاء.

قلتُ: يعني في الحلال والحرام، أمَّا في سوى ذلك، ففيه نظر وتفصيل))[١].

وقال في ترجمة "كثير بن عبدالله المزني": ((وأما الترمذي فروى من حديثه: "الصلح جائز بين المسلمين"[٢] وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي))[٣].

وقال في ترجمة "محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمْداني" وذكر له حديث "من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي.."[٤] قال: ((حسَّنه الترمذي فلم يُحْسِن))[٥].

وقال بعد ذكره لحديث آخر ضعيف: ((حسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثةٍ فيه، فلا يُغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضِعاف))[٦].

وقال أيضاً: ((انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب[٧] والكلبي[٨]))[١].

---

(١) تاريخ الإسلام (وفيات ٢٧١-٢٨٠) (ص٤٦٢) .

(٢) أخرجه الترمذي (كتاب الأحكام، باب ما ذُكر عن رسول الله صلى الله عليه سلم في الصلح بين الناس٣/٦٣٤ :١٣٥٢)، وابن ماجه (كتاب الأحكام ، باب الصلح ٢/٧٨٨ :٢٣٥٣).

وانظر تخريجه والكلام عليه في: نصب الراية (٤/١١٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٤٠٧).

(٤) يأتي تخريجه برقم (٣٠٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/٥١٥).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/٤١٦).

(٧) محمد بن سعيد المصلوب كذَّاب هالك، قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة. انظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن الإمام أحمد (٢/٣٨٠)، وميزان الاعتدال (٣/٥٦١)

أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (٣٥٤٩) وقال: هذا حيث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، من قِبل إسناده، قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي، هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد تُرِك حديثه.

(٨) هو محمد بن السائب الكلبي، النسَّابة الأخباري، متهم بالكذب، مات سنة ١٤٦هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٣/٥٥٦)، وتقريب التهذيب (الترجمة٥٩٠١).

أخرجه له أبو عيسى حديثاً واحداً (٣٠٥٩)، وقال: هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح...ومحمد بن السائب الكلبي يُكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث.

وانتقاد الحافظ الذهبي للإمام أبي عيسى يعود إلى الأمور التالية:

١ ـ أن منهجه في تضعيف الرواة فيه ليونة ورخاوة.

٢ ـ تصحيحه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء.

٣. تحسينه لأحاديث ضعاف.

٤. روايته عن قوم متهمين أو وضاعين، أحاديث واهية أو موضوعة.

وأما الأمر الأول:

فالناظر في عبارات الإمام الترمذي في نقده للرواة ـ يجد أنها ألين من عبارات كثير من النقاد، وأنه يُراعي أن ينسب القول في الراوي وتضعيفه إلى غيره، ومن ذلك قوله: "ليس عندهم بالقوي"(٢)، أو"ليس عندهم بالحافظ"(٣)، أو"تكلم فيه فلان"(٤)، أو "فيه مقال"(٥)، أو "يُضعَّف في الحديث"(٦)، أو "يُضعَّف"(٧).

وربما اشتدت عبارته قليلا، فقال: "منكر الحديث"(٨)، "ذاهب الحديث"(٩)، أو "تركه فلان"(١٠)، أو "ضعيف الحديث جداً"(١١).

ويُلاحظ أنه أقرب إلى الاعتدال في أحكامه على الرواة، إلا أنه قد يتساهل في بعضهم، كحكمه على "عبدالرحمن بن أبي الزناد" بأنه: ثقة(١٢). وهو متكلم فيه(١٣).

وقوله عن "حفص بن سليمان": يُضعف في الحديث(١). وهو متروك(٢).

---

(١) نقله السيوطي في "تدريب الراوي" (١/٨٧).

(٢) انظر الجامع: الأحاديث٦٦٣، ٢٩٠٦.

(٣) انظر الجامع: الحديث ١٧٧٥.

(٤) انظر الجامع: الأحاديث ٦٤٦، ٢٩١١، ٣٧١٧.

(٥) انظر الجامع: الحديث ٢٩٠٦.

(٦) انظر الجامع: الحديث ٧٢٦، ٢٦٤٨.

(٧) انظر الجامع: الحديث ٣٦٦٥.

(٨) انظر الجامع: الحديث ٥٠، ٢٦٦٦.

(٩) انظر الجامع: الحديث ٥٠٩، ١٧٢٦.

(١٠) انظر الجامع: الحديث ٢٠٦، ٢١٠٩.

(١١) انظر الجامع: الحديث ٣٧٠٩.

(١٢) انظر الجامع: بعد الحديث١٧٥٥.

(١٣) انظر ترجمته عند الحديث (٤).

وأما الأمر الثاني:

وهو تصحيحه لأحاديث بعض الضعفاء فربما وقع منه ذلك، كتصحيحه حديث كثير بن عبدالله المتقدم قريباً في كلام الحافظ الذهبي. وتصحيحه لعدد من أحاديث علي بن زيد بن جُدعان، وعاصم بن عُبيدالله مع ضعفهما[٣].

ومع هذا فقد يقال: الإمام الترمذي إمامٌ ناقدٌ له نظره واجتهاده، فهو يقوي حال هؤلاء لأمر لاحظه في حديثهم.

وأما الأمر الثالث:

وهو تحسينه لأحاديث من رواية قوم ضعفاء.

فهذا كما يأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ في الفصل الثالث، لا تعقب على الإمام الترمذي فيه، فإنه لم يشترط في الحسن ثقةَ رجاله، أو سلامتَهم من الجرح، بل إذا توافرت في الحديث الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن ـ كما سيأتي ـ فإنه يُحسِّن الحديث، وإن كان رواته ضعفاء.

وأما الأمر الرابع:

وهو روايته عن قوم متهمين، أو وضاعين ـ أحاديث واهية:

فلا شك أن إخراج الإمام الترمذي للمصلوب، والكلبي كان الأولى خلافُه، إلا أنه يسقط عنه جانب كبير من العتب لبيانه حالَهما، وتضعيفِه لحديثهما.

قال الحافظ ابن رجب: ((الغرائب التي خرَّجها (أي الترمذي) فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يُبيِّن غالباً، ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متهم بالكذب، متفقٍ على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد.

إلا أنه قد يُخرِّج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلَفاً إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

---

(١) انظر الجامع: بعد الحديث ٢٩٠٥.

(٢) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (٧٨٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٤٥٠/١).

(٣)مما صححه لابن جُدعان: الأحاديث ١٠٩، ٥٤٥، ١١٤٦، ٢١٩١، ٢٦٩٨، ٢٨٢٩، ٣١٦، ٣٦١٥، ٣٧٥٣، ٣٩٠٢.

ومما صححه لعاصم بن عبيدالله: الأحاديث ٩٨٩، ١١١٣، ١٥١٤، ٢١٣٥، ٣٥٦٢.

نعم قد يُخرّج عن سيء الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالباً، ولا يسكت عنه)) [١].

وهذه ميزة لكتاب "الجامع" للإمام الترمذي، وهي بيانه لحال الأحاديث التي في كتابه، وعدم سكوته عنها، بخلاف كثير ممن جمع السنن، واقتصر على ذكر الأسانيد كنوع من البيان.

وهذا إن كان في الأعصار المتقدمة كافياً عند كثير من أهل العلم، فإنه في الأعصار المتأخرة قد أصبحت الحاجة إلى صنيع أبي عيسى أكبر، وصارت طريقته أنفع وأفود.

وأما الحكم العام بتساهل الإمام الترمذي، أو تشدده، أو اعتداله في أحكامه على الأحاديث والرواة ـ فيحتاج إلى دراسة خاصة مستوعبة، فلا يكفي مجرد ضرب بعض الأمثلة لاستخراج نتيجة عامة على منهج الإمام، بل لابد من تتبع وسبْر، لجميع الجوانب التي توضح منهجه، في التساهل والتشدد.

ولا شك أن الحافظ الذهبي من أهل الاستقراء والتتبع، إلا أننا نحتاج إلى زيادة اطمئنان إلى هذه النتيجة التي توصل إليها.

ومن خلال العمل في هذا البحث وجدت أن غالب أحكام الإمام الترمذي على الأحاديث أقرب إلى التوسط والاعتدال، منها إلى التساهل.

ووجدت أن تساهله في تحسين بعض الأحاديث، يُقابله تشدده في تضعيف أحاديث في الصحيحين أو أحدهما.

فليس وصفه بالتساهل من أجل تحسينه تلك الأحاديث، أولى من وصفه بالتشدد من أجل تضعيفه الأحاديث الأخرى، والله تعالى أعلم[٢].

المبحث الرابع : رواة الجامع عن الإمام الترمذي:

---

(١) شرح العلل (١/٣٩٥-٣٩٧).

(٢) انظر المبحث الآتي: في بيان مراد الإمام الترمذي بقوله "حسن غريب"، من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها بذلك.

نقله السيوطي في "تدريب الراوي" (١/٨٧).

كتاب أثنى عليه أهل العلم، واحتوى على هذا العلم الغزير المفيد، وصنَّفه إمام في مكانة الإمام أبي عيسى الترمذي، لا عجب أن يحرص الرواة على سماعه من مؤلفه، ويكثر عددهم عنه، وقد بلغ من وقفتُ على روايتهم لـ "الجامع" عن مصنفه ثمانية رواة، وهم:

١ ـ محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضيل المَحْبُوبي، المروزي:

حلاَّه الذهبي بوصفه بـ: الإمام المحدث مفيد مرو.

وقال أبو بكر محمد بن منصور السمعاني: كان مزَكِّي مَرْوَ ومعدِّلَها، ومحدث أهلها في عصره، ومقدَّمَ أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة، وكانت الرحلة إليه في الحديث... كان سماعه بترمذ سنة خمس وستين ومائتين، رحل إلى أبي عيسى، وسماعاته صحيحةٌ مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول.

وقال ابن نقطة: حدث عنه الحافظ أبو عبدالله بن منده الاصبهاني، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري، والجرَّاحي وأَثنَوْا عليه خيراً.

وثَّقَهُ أبو عبدالله الحاكم، وقال: سماعه صحيح.

وُلِد سنة تسعٍ وأربعين ومائتين، وتوفي في شهر رمضان سنة ستٍ وأربعين وثلاثمائة[١].

ويَروي عنه "الجامع" ثلاثة من أصحابه:

الأول: أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله الجرَّاحي، المروزي.

قال أبو سعد السمعاني: شيخ، ثقة، صالح، راوية كتاب أبي عيسى الترمذي عن صاحبه أبي العباس المحبوبي.

وإسناد الجرَّاحي إلى الترمذي اشتهر بعلوه:

ولذلك قال المؤْتَمَن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب، وسمعه منه القاضي أبو منصور محمد بن محمد الأزدي، ونظراؤه.

فسمعت القاضي أبا عامر الأزدي يقول: سمعت جدي أبا منصور القاضي يقول: اسمعوا فقد سمعنا هذا الكتاب منذ سنين، وأنتم تساوونا فيه الآن ـ يعني سماعهم من الجرَّاحي.

---

(١) انظر ترجمته في : الأنساب للسمعاني (١١٢/١٢)، والتقييد لابن نقطة (٣٠/١)، وسير أعلام النبلاء (٥٣٧/١٥) .

وُلِد الجرَّاحي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[١].

وآخر من روى "الجامع" عاليا عنه ـ أبو سعيد محمد بن علي بن أبي صالح الدباس، البغوي[٢].

الثاني: أبو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن شعبة المروزي، السِّنْجِي[٣].

سكن بغداد وحدث بها عن أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي كتاب "الجامع" عن أبي عيسى الترمذي.

قال الخطيب البغدادي: وقال لي أبو القاسم الأزهري: سمعتُ من هذا الشيخ بعض كتاب "الجامع" لأبي عيسى، وكان شيخاً فَهِماً، ثقةً، له هَيبةٌ.

توفي ليلة الأربعاء، النصف من ذي الحجة، سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة[٤].

الثالث: أبو إبراهيم إسماعيل بن يَنَال المروزي، مولى محمد بن أحمد المحبوبي.

قال الحافظ أبو بكر محمد بن منصور السمعاني: كان ثقةً عالماً، أدركتُ بحمد الله نفراً من أصحابه.

وقال الحافظ الذهبي: هو خاتمةُ من سمِع من ابن محبوب.

وُلد سنة أربعٍ وثلاثين وثلاث مائة، وتوفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة[٥].

٢ ـ أبو سعيد الهيثم بن كُليب بن سُريج الشاشي، صاحب "المسند":

وصفه الحافظ الذهبي بـ: الحافظ، المحدث، الثقة، محدث ما وراء النهر، ومؤلف "المسند الكبير".

روى عنه أبو عبدالله بن منده، وارتحل إليه من بخارى، وعلي بن أحمد الخزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي، وآخرون.

---

(١) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٢٢٩/٣)، والتقييد لابن نقطة (١٠٣/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٥٧/١٧) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/١٩) .

(٣) السِّنْجي: نسبةً إلى سِنْج ـ بكسر السين المهملة، وسكون النون، وفي آخرها جيم ـ وهي قرية كبيرة من قرى مرو، على سبعة فراسخ منها. الأنساب للسمعاني (٢٦٣/٧)

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٢٣/٧)، والأنساب للسمعاني (٢٦٦/٧) .

(٥) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٢٤٤/١)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٦/١٧).

توفي سنة خمسٍ وثلاثين وثلاثمائة[١].

ويَروي عنه "الجامع":

أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد الخُزَاعي، المعروف بابن المرَاغي.

قال السمعاني: ثقةٌ، مكثِرٌ من الحديث.

وُلِدَ ببلخ سنة عشرين وثلاثمائة، وتوفي سنة إحدى عشرة وأربعمائة[٢].

٣ . أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، الهروي:

ذكره الحافظ الذهبي في المتوفين سنة أربعٍ وعشرين وثلاثمائة، وقال: سمع عثمان بنَ سعيد الدارمي، وغيرَه، وعنه أبو عبدالله بن أبي ذُهْل[٣].

ووقفتُ على ثلاثة من الرواة عنه غير ابن أبي ذُهْل، وهم: الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي[٤]، ومحمد بن إبراهيم بن عُبيس، والحسين بن أحمد بن الشمَّاخ[٥].

وتقدم قول المؤتمن بن أحمد الساجي: روى الحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله[٦]، عن أبي علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب، عن أبي عيسى الترمذي هذا الكتاب، وسمعه منه القاضي أبو منصور محمد بن محمد الأزدي، ونظراؤه.

٤ . أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي:

ذكر ابن طاهر المقدسي[٧]، وابن الجوزي[٨]، والحافظ ابن حجر[٩] أنه يُلقب دنكانة.

وقال ابن الجوزي: يروي عن صالح بن عبدالله الترمذي.

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة (٢/٢٩٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/٨٤٨).

(٢) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١٢/١٧٣)، والتقييد لابن نقطة (٢/١٨٨).

(٣) تاريخ الإسلام (وفيات ٣٢١-٣٣٠هـ) (ص١٦٣).

وأبو عبدالله بن أبي ذُهْل: هو محمد بن محمد بن العبَّاس العُصْمي، الضبي الهروي، حافظ كبير، توفي سنة ٣٧٩ هـ. تاريخ بغداد (٣/١١٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٠٦).

(٤) روايته عنه في المحدث الفاصل (ص٢٧٤) .

(٥) روايتهما عنه في "جزء فيه منتقى من ذم الكلام" (ص٢٤) .

(٦) هو ابن الشماخ الآنف الذكر، وهو حافظ متكلمٌ فيه، توفي سنة ٣٧٢ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٨/٨)، ولسان الميزان (٢/٤٨٣).

(٧) معرفة الألقاب (ق١٥/أ) .

(٨) كشف النقاب (١/١٩٦)، وتحرف اسمه إلى "محرر"، وهو على الصواب في مخطوطه (ق١٦/ب).

(٩) نزهة الألباب (١/٢٦٧) .

ويروي ابن خير من طريقه كتاب "الجامع"[١].

كما يروي الحافظ ابن حجر كتاب "العلل الكبير" من جهته[٢].

ويروي "الجامع" عنه:

أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني، ويقال أيضاً: العطَّار، المكّي.

سمِع من العقيلي كتاب "الضعفاء".

روى عنه الحكم بن المنذر البلوطي، وأحمد بن محمد العتيقي، ومحمد بن أحمد بن نوح الأصبهاني، وعليٌّ الورَّاق.

وصفه الحافظ الذهبي بـ "مسند مكة".

وتوفي بمكة سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة[٣].

٥ ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد الأسلمي، القطان، الفارسي، نزيل نيسابور.

أسند روايته لـ "الجامع" عن أبي عيسى ـ ابنُ خير الإشبيلي[٤].

قال الحاكم: شيخٌ صالح، ثقة في الحديث، فَهِمٌ في الرواية، ورد نيسابور سنة أربعين وثلاثمائة، وكتبنا عنه في خان الفرس، وأكثرنا الاختلاف إليه، وتوفي بنيسابور في ذي الحجة من سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاثمائة[٥].

٦ ـ أبو حامد أحمد بن عبدالله المروزي، التاجر:

لم أقف على ترجمة له، ويروي "الجامع" من طريقه ابن عطية[٦]، وابن خير[١].

---

(١) فهرست ابن خير (ص١٢١).

(٢) المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (ص١٥٩) وجاء اسمه في المطبوع هكذا: "أبو ذر محمد بن أحمد إبراهيم بن محمد الترمذي" وهو خطأ، وقد ضرب ناسخ النسخة التي اعتمدت في التحقيق على كلمة "أحمد"، إلا أن المحقق لم يتنبَّه لذلك. انظر: نسخة دار الكتب المصرية (ق٦٦/أ).

وجاء على الصواب دون إشكال في نسخة (برلين) (ق٨٢/أ).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (وفيات٣٨٠.٤٠٠) (ص١٧٨)، تذكرة الحفاظ (١٠٢٠/٣) والعقد الثمين (٤٨/٧).

(٤) فهرست ابن خير (ص١٢١).

(٥) الأنساب للسمعاني (٤٥٢/١٠) .

(٦) في فهرسه (ص٩٤) .

والراوي عنه:

أبو زيد محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي، راوي "صحيح البخاري" عن الفِربري، وهو أجل من رواه عنه.

قال الحاكم: كان أحفظَ الناس لمذهب الشافعي، وأحسنَهم نظراً، وأزهدَهم في الدنيا، قَدِمَ نيسابور غير مرة، وحدَّث.

توفي في رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[٢].

٧. أبو الحسن علي بن عمر بن التقي السمرقندي، الوَذاري[٣]:

قال ابن نُقطة: روى "جامع الترمذي" عن مصنِّفِه، حدَّث عنه أبو علي حسن بن الحسين الطَّبَسي[٤].

وقال السمعاني: روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن علي بن عمر الوذاري المؤدِّب، وأبو بكر أحمد بن محمد بن شاهين الفارسي وغيرهما[٥].

٨ . نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَثي[٦].

قال المستغفري في تاريخ "نسف": روى عن أبي عيسى الترمذي "الجامع"، شيخ ثقة، سمع منه أبو يعلى عبدالمؤمن بن خلف "الجامع"، وأهلُ البلد[٧].

٩ . أبو جعفر محمد بن جماهر[٨].

---

(١) في الفهرست (ص١٢٠.١٢١) .

(٢) تاريخ بغداد (٣١٤/١)، والتقييد لابن نقطة (٣٥/١).

(٣) أفدت ترجمته من صاحب كتاب "الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن" (ص١٢).

و "الوَذاري" . بفتح الواو، والذال المعجمة وفي آخرها راء، وقيل: بكسر الواو .: قرية كبيروبها حصن وجامع ومنارة على أربعة فراسخ من سمرقند. الأنساب (٢٩٤/١٣)

(٤) تكملة الإكمال (٤٦٣/١).

(٥) الأنساب (٢٩٦/١٣).

(٦) نسبةً إلى "شِيْرَكَث" . بكسر الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الراء، والكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة . وهي قرية من قُرى نسف. انظر: الأنساب (٢٣/٨)

(٧) التقييد (٣٧٨/٢).

(٨) لم أقف على ترجمته.

يروي من طريقه عطية بن سعيد الأندلسي[١] (ت:٤٠٧هـ) ـ جامع الترمذي، عن أبي جعفر ابن الحكم الحجبي، عن أبي جعفر بن جماهر، عن أبي عيسى.

قال ابن الأبَّار: وهو إسناد غريب، غير معروف[٢].

وأهم طريقين يُروَى بهما "الجامع" في الأعصار المتأخرة:

أولهما عند المشارقة :

طريق الشيخ المسند الثقة أبي الفتح عبدالملك بن أبي القاسم عبدالله الكَروخي، ثم الهروي[٣] (ت٥٤٨هـ):

قال: أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي[٤] رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة.

وأخبرنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبدالعزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم التِّرْياقي[٥]، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبدالصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الغُورَجي التاجر[٦]، قراءةً عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

---

(١) انظر: ترجمته في الصلة لابن بشكوال (٤٢٣/٢).

(٢) التكملة (٦/٤)، وانظر : "جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ـ" (ص٤٤).

(٣) قال السمعاني ـ في وصف الكَروخي ـ: هو شيخٌ صالح، سديد السيرة، كثير الخير والعبادة... سمعتُ منه ببغداد، وقرأتُ عليه جميع "الجامع" لأبي عيسى الترمذي.

وقال ابن نقطة: انتقل في آخر عمره إلى مكة، فكان يكتب النسخ من "جامع أبي عيسى" فيأكل من ذلك ويكتسي، وُلِد سنة ٤٦٢هـ، وتوفي سنة ٥٤٨هـ.

والكَروخي ـ بفتح الكاف، وضم الراء، وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى كَروخ، وهي بلدة بنواحي هراة، على عشرة فراسخ منها. انظر: الأنساب (٩٢.٩١/١١)، والتقييد (١١٦/٢)

(٤) من ولد المهلب بن أبي صُفرة.

كان زاهداً، صالحاً، وكانت الرحلة إليه من الأقطار لسماع الأسانيد العالية، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٧ هـ، بهراة.

انظر: التقييد لابن نقطة (٢٤٣/٢)

(٥) ثقة، مكثر، له حظ وافر من الأدب، ولد سنة ٣٨٩هـ، وتوفي سنة ٤٨٣ هـ.

والتِّرْياقي: نسبة إلى تِرياق ـ بكسر التاء المثناة من فوق، وسكون الراء ـ وهي قرية من قرى هراة.

انظر: الأنساب (٤٧/٣)، والتقييد لابن نقطة (١٢٦/٢)

(٦) شيخ، ثقة، صدوق توفي سنة ٤٨١ هـ.

والغُورَجي: نسبة إلى غُورَج ـ بضم الغين، وسكون الواو، وفتح الراء ـ وهي قرية من قرى هراة أيضاً.

قالوا: أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله بن أبي الجرَّاح الجرَّاحي المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضيل المحبوبي المروزي، أخبرنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي.

ولم يسمع الكَروخي من التِّرياقي من أول "مناقب ابن عباس" إلى آخر الكتاب لعدم سماع الترياقي له من الجرَّاحي، فسمعه الكَروخي من أبي المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدهان(١).

ومن طريق الكَروخي ـ يروي " الجامعَ" ـ ابن رُشيد(٢)، والتجيبي(٣)، والوادي آشي(٤)،والحافظ ابن حجر(٥)، والروداني(٦)، وزكريا الأنصاري(٧)، وصالح بن محمد الفلاني(٨).

وقدَّمتُ رواية الكَروخي على رواية الصَّدفي ـ الآتي ذكرها مع تأخر وفاته عن الصفدي ـ لعلو سندها.

قال يوسف بن أحمد البغدادي: كان الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر(٩) يقول: سمعنا هذا الكتاب منذ سنين، كما سمعتموه أنتم الآن من هذا الشيخ ـ يعني الكَروخي ..

ثانيهما عند المغاربة(١٠):

انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (١٨٢/٢)، والتقييد لابن نقطة (١٢٦/٢)

(١) انظر: نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا (ق٢٦٠/أ)، والتقييد لابن نقطة (١١٥/٢).

وأبو المظفر عبيدالله بن علي بن ياسين الدَّهان، قال الإسعردي: شيخ نبيل، روى عن الجرَّاحي، لما فات عبدالعزيز التِّرياقي من الكتاب. ولم يذكر وفاته الإسعردي ولا ابن نقطة. انظر: فضائل الجامع (ص٤٨)، والتقييد (١٢٢/٢)

(٢) مِلء العيبة (١٤٧/٢) .

(٣) في برنامجه (ص١٠١) .

(٤) في برنامجه (ص١٩٦) .

(٥) في المعجم المفهرس (ص٣٢) .

(٦) في صلة الخلف (ص٦٣) .

(٧) في ثبته (ق١٤/ب) .

(٨) في قطف الثمر (ص٥٧).

(٩) السَّلامي ـ بتخفيف اللام نسبة إلى مدينة السلام بغداد ـ، البغدادي، المحدِّث الحافظ، الثقة، كان حافظ بغداد في وقته، توفي سنة ٥٥٠ هـ. انظر ترجمته في: الأنساب (٣٢٤/٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٥/٢٠)

(١٠) ما ذكرته هنا على سبيل التمثيل، وإلا فهناك روايات أخرى للمغاربة، كما أن رواية الكَروخي نفسها قد بلغت المغرب والأندلس.

طريق الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصَّدَفي، السرقسطي[١] (ت٥١٤هـ): قال: أخبرني الشيخ الصالح أبو الحسين المباركُ بنُ عبدالجبار بن أحمد الأزدي، الصيرفي[٢]، والشيخُ الأجلُّ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرُون[٣] العدل، عن شيخِهما أبي يعلى أحمد بن عبدالواحد بن محمد بن جعفر[٤]، عن أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد السِّنجي[٥]، عن أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب، عن أبي عيسى.

قال أبو علي: غيرَ كلام أبي عيسى في آخر الكتاب، وأحاديثَ علَّمْتُ عليها في كتابي لم يكن ذلك سماعاً لهما.

قرأته على الشيخ الإمام أبي القاسم عبدالله بن طاهر البلخي[٦]، قدِمَ بغداد أيامَ كوني بها، أخبرني به عن محمد بن عبدالله الفارسي[٧]، عن أبي الحسن علي بن أحمد الخُزاعي[٨]، عن أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، عن أبي عيسى الترمذي.

ويروي الجامع من طريق الصَّدفي ابنُ عطية[٩]، والقاضي عياض[١٠]، وابن خير الاشبيلي[١]، والتجيبي[٢].

---

(١) الحافظ العلامة، يُعرف بابن سُكرة، برع في الحديث متناً وإسناداً، مع حسن الخط والضبط، وحسنِ التأليف، والفقهِ والأدبِ، مع الدين والخير والتواضع، توفي قتيلاً في ملحمة قُتَنْدة، سنة ٥١٤هـ، وهو من أبناء الستين. انظر: وبغية الملتمس (ص٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٦/١٩)

(٢) المعروف بابن الطيوري، محدث مسند، مكثر من الرواية، ثقة، من أهل الخير والصلاح، وُلد سنة ٤١١هـ، وتوفي سنة ٥٠٠هـ. انظر: التقييد لابن نقطة (٢٣٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١٣/١٩)

(٣) الحافظ المسنِد، ثقة عدل متقن، واسع الرواية، كتب بخطه الكثير، وُلد سنة ست ٤٠٦ هـ، ومات سنة ٤٨٨هـ. انظر : التقييد (١٤١/١)، وسير أعلام النبلاء (١٠٥/١٩)

(٤) المعروف بابن زوج الحُرَّة، قال الخطيب: كتبتُ عنه، وكان صدوقاً.
وُلِد سنة ٣٨١هـ، وتوفي سنة ٤٣٨ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢٧٠/٤)

(٥) تقدمت ترجمته عند ترجمة شيخه.

(٦) التميمي، الفقيه الشافعي، سبط أبي منصور عبدالقاهر البغدادي.
برع في الفقه، والأصول، ودرَّس بالمدرسة النِّظامية ببلخ، وكان صاحب ثروة، له مروءة وإحسان، وتفقد للفقراء، توفي سنة ٤٨٨هـ. انظر: تاريخ الإسلام (وفيات ٤٨١-٤٩٠هـ) (ص٢٤٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦٣/٥)

(٧) لم يتبيَّن لي من هو.

(٨) تقدمت ترجمته، عند ترجمة شيخه.

(٩) في فهرسه (ص٧٥).

(١٠) في الغنية (ص١٩٥).

وينبغي أن يُلاحظ ما ذكره الحافظ ابن رُشيد حين قارن بينهما فقال: ((بين رواية الصَّدَفي والكَروخي اختلاف كثير))[٣].

مع أنَّ كلا الروايتين من طريق المحبوبي، عدا الأحاديث التي أشار إليها الصدفي، مع "العلل الصغير"، فإنه يرويها من طريق الهيثم بن كليب.

وما تقدم بيانه من ذكر الرواة عن الإمام أبي عيسى الترمذي فيه رد على دعوى قديمة نُقِلت عن بعض أهل العلم، أعني: أبا عبدالله محمد بن علي بن عبدالملك الفسوي[٤].

قال الحافظ أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ) في "برنامجه":

((وما ذكره بعض الناس من أنه لا يصح سماع أحد من هذا المصنَّف من أبي عيسى، ولا روايته عنه ـ وهو كلام يُعزى إلى أبي محمد ابن عتاب، عن أبي عمرو السفاقسي، عن أبي عبدالله الفسوي ـ فهو باطل، قاله من قاله؛ فإن الروايات في الكتاب منتشرة شائعة، على جلة معروفين إلى المصنِّف.

ثم إن أبا عبدالله بن عتاب، وابنه أبا محمد المذكور، والحافظ أبا علي الغساني، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، قد أسندوا الكتاب في فهارسهم، وما تعرَّضوا لشيءٍ مما ذكره من تقدَّم كلامه؛ مِن جهل الكتاب، وانقطاع الرواية فيه، ولا ذكروا ذلك عن أحد))[٥].

وممن أدلى بدلوه في هذه القضية العلامة القاسم بن يوسف التجيبي ودفع القول بعد صحة سماع "الجامع" من مصنفه، بذكره لرواية المحبوبي، والهيثم بن كليب، وأبي محمد القطان وثبوت سماعهم لأبي عيسى، وغيرهم، وأنه لم يقل عن واحد منهم أنه أخذه عن مصنفه إجازة ومناولة[٦].

---

(١) في فهرسته (ص١١٩).

(٢) في برنامجه (ص١٠٣) .

(٣) انظر: ملء العَيبة (١٤٨/٢).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) قوت المغتذي للسيوطي (ص٧).

(٦) انظر: برنامج التجيبي (ص١٠٦-١٠٧).

وصنَّف الحافظ ابنُ رُشيد السبتي (ت٧٢١هـ) كتابه **"الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي"**[١]، الذي يبدو من عنوانه صلته بهذه القضية، وأنه تضمن الرد على أصحاب تلك الدعوى[٢].

المبحث الخامس: نسخه الخطيَّة.

"جامع الترمذي" من الكتب المشهورة، التي تداولها أهل العلم كثيراً، فلا تكاد خزانة من خزائن المخطوطات إلا وتحوي نسخةً أو أكثر من "الجامع".

إلا أن النسخ تتفاوت من حيث قدمها، وسماع العلماء لها، ومن أي الروايات هي.

ويوجد ـ بفضل الله تعالى ـ من "الجامع" نسخٌ متميزة، ووقفتُ على عدد لا بأس به منها، وهي ـ على حسب ترتيب تواريخ نسخها:

١. نسخة مكتبة (لا له لي) التابعة للمكتبة السليمانية باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: الجزء الأول من " الجامع الكبير" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: العلاّمة الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، وعلى النسخة سماعه من أبي الفتح الكَروخي.

ج ـ تاريخ النسخ: يوم الأربعاء، عاشر ربيع الآخر من سنة ٥٣٦هـ.

د ـ خطها: نسخي جميل.

هـ ـ عدد أوراقها: ٣٠٥ ورقة.

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد، يُقدر بنصف الكتاب، ينتهي بالحديث رقم (١٩٤٤) من كتاب البر والصلة.

زـ مِيزَتها: أنها بخط عالم مشهور، عن راويتها الكَروخي.

ويلاحظ أن هناك عدد من الأوراق ليست بخط ابن الجوزي، ألحقت بالنسخة، وقد تعرضت النسخة للرطوبة، فاسودت جوانب من بعض أوراقها.

---

(١) يأتي ذكره في المصنفات المؤلفة حول كتاب "الجامع".

(٢) وقدجمع شتات ما ذكره هؤلاء الحفاظ ـ الباحث محمد صقلي حسيني في رسالته "جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ـ" (ص ٤٦ـ٤٨) وقد أفدت منها في هذا الموضوع.

٢. نسخة المكتبة الظاهرية (الأسد):

أ ـ العنوان المثبت عليها: " الجامع الكبير" تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: أبو جعفر محمد بن محمد بن نصر الاصبهاني، المعروف بالصيرفي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (٥٤٠ هـ) وعليها سماعات كثيرة.

د ـ عدد أوراقها، ومحتواها: تشتمل على (٢٠) جزءاً حديثياً، هي: (الأجزاء ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤،١٥،١٦، ١٨،١٩،٢٠،٢١،٢٢،٢٤).

تبدأ هذه الأجزاء من أول الجامع إلى آخره، إلاّ أنه ينقص منها الأجزاء (رقم: ٤، ٧، ١٧، ٢٣).

والجزء الثامن منها لم يكن بين النسخة، ولكن صورته من مكتبة الملك فهد، عن مكتبة جامعة برنستون، فوجدته بخط نسخة الظاهرية، والناسخ نفسه، وكذا تاريخ النسخ، فالتأم جانب من النسخة، ولله الحمد والمنة.

هـ ـ خطها: نسخي.

و ـ مِيزَتها: ناسخها أحد تلامذة الكَروخي، وقد سمع الكتاب عليه، وفي هوامش بعض الأجزاء إشارة إلى مقابلة هذه النسخة على أصل المؤتمن الساجي، ورواية أبي علي السنجي.

٣. نسخة مكتبة جامعة ليدن بهولندا:

أ ـ العنوان المثبت عليها: السِّفْر الأول من " الجامع الكبير" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

ب ـ ناسخها: أبو بكر محمد بن مخلد التميمي، الاشبيلي، الأندلسي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (٥٤١هـ).

د ـ خطها: أندلسي واضح.

هـ ـ عدد أوراقها: (١٩٥ ورقة).

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد،وهو الثلث الأول من الكتاب، وينتهي بالحديث رقم (١١٧٩) من أبواب الطلاق.

ز ـ مِيزَتها: ناسخها أحد تلامذة الكَروخي، وقد سمع الكتاب عليه، وعلى النسخة خط الكَروخي بتصحيح سماع الناسخ، وعليها سماعات أخرى لعدد من أهل العلم.

٤. نسخة المكتبة الوطنية بفرنسا:

أ ـ العنوان المثبت عليها: " الجامع الكبير" تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله.

ب ـ ناسخها: الشيخ عبدالملك بن أبي القاسم الكَروخي، الهروي (ت ٥٤٨هـ).

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (٥٤٧هـ).

د ـ خطها: نسخي .

هـ ـ عدد أوراقها: تقع في (٢٣٧ ورقة).

و ـ محتواها: النسخة تامة، وعليها سماعات كثيرة.

ز ـ مِيزَتها: أن ناسخها هو صاحب أشهر رواية عند المتأخرين من المشارقة، ونسخها قبل وفاته بسنة واحدة، لعلي بن أحمد بن محمد بن كوثر الغرناطي (ت٥٨٩هـ).

قال أبو جعفر ابن الزبير (ت٧٠٨هـ) واصفاً احتفاء أهل اللأندلس براوي هذه النسخة عن الكَروخي، وبنسخته هذه: أخذ الناس عنه، ورحلوا إليه في كتاب الترمذي؛ لانفراده بالمغرب في وقته بسماعه على أبي الفتح الكَروخي، وهو طريق جليل، عالٍ مسافةً ورتبة، وكان عنده من مصنف الترمذي نسخةٌ بخط شيخه أبي الفتح المذكور، وعليها خطُّه له بسماعه منه، فممن رحل إليه الأستاذ الحافظ أبو محمد عبدالله بن الحسن القرطبي، وأبو علي الرندي، وأبو محمد ابن حوط الله، وأخوه سليمان، وأبو الربيع بن سالم، وغيرهم، وكل هؤلاء أخذ عنه المصنَّف، ولَهِجُوا بروايته، حتى قيَّد في ذلك الحافظ أبو محمد القرطبي يصف جلالة هذا الطريق، ويتكلم على رجاله ـ رجلاً رجلاً، وانتشار الطرقِ إليهم، إلى ما يلائم هذا، مع اتصال التقييد فيه كما يجب اهـ[1].

٥ ـ نسخة مكتبة فيض الله باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل".

---

(١) صلة الصلة (٤/١١٦.١١٧) .

ب ـ ناسخها: محمد بن علي بن حسنون[١].

ج ـ تاريخ النسخ: سنة ٥٨٢ هـ.

د ـ عدد أوراقها: ٢٦٧ ورقة.

هـ ـ محتواها: تبدأ من أول الكتاب إلى آخره، إلا أنَّ فيها عدداً كبيراً من الأوراق أُعيدت كتابتها بخط متأخر.

و ـ خطها: خط أندلسي، إلا الأوراق متأخرة الخط فإنها بخط نسخي مشرقي.

زـ مِيزَتها: وجود العنوان الكامل لاسم الكتاب على النسخة، وأنها من رواية أبي بكر بن العربي، من طريق أبي علي السِّنجي، عن المحبوبي.

وقال ابن العربي: وفي كتاب الدعوات والمناقب أحاديث علّم عليها بقوله ((لا...إلى)، مع كلام أبي عيسى في آخر الكتاب لم تكن في سماع أبي يعلى. فاستظهرت لها برواية أبي القاسم الحسن بن عمر الهوزني خالي رحمه الله، عن أبيه سماعاً، أخبرنا محمد بن منصور الشهرزوري إجازةً، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، [حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي]، حدثنا أبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر المروزي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله[٢].

٦ ـ نسخة مكتبة رئيس الكتاب، التابعة للمكتبة السليمانية :

أ ـ صفحة العنوان الأصلية ساقطة، فلفَّق صاحب النسخة صفحة أخرى بخط حديث، كُتِب عليها: الجزء الأول من كتاب "الجامع الصحيح" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، رواية أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي عنه، رواية أبي محمد بن عبدالجبار بن محمد الجرَّاحي عنه ..إلخ.

وليس الأمر كذلك، فابتداء النسخة بعد البسملة والتبويب: حدثنا أبو النضر عبدالرحمن بن الحسن الشافعي، حدثنا أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف العطار المكي،

---

(١) محمد بن علي بن بن عبدالرحمن بن حسنون أبو بكر الحميري، الكتامي، كان مقرئاً جليلاً، ماهراً ضابطاً مجوداً، عالي الرواية، سمِع من أبي بكر بن العربي، وغيره من علماء الأندلس.

عُمِّر وأسن، حتى بلغ التسعين، توفي سنة ٦٠٤هـ. انظر ترجمته في: التكملة لابن الأبَّار (٢/٩٠)، وتاريخ الإسلام (وفيات ٦٠١-٦١٠هـ) (ص١٦٣)

(٢) برنامج التجيبي (ص١٠٣) وما بين معقوفتين ساقط في مطبوعه، واستدرك من النسخة المذكورة.

حدثنا أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي.

ب ـ ناسخها: هاشم بن أحمد بن عبدالله المعلم[١].

ج ـ تاريخ النسخ: سنة ٥٨٩هـ.

د ـ خطها: نسخي واضح جميل.

هـ ـ عدد أوراقها: (١٨٢ورقة).

و ـ محتواها: تبدأ من أول الكتاب، إلى نهاية أبواب الأحكام مسلسلا كما في المطبوع، ثم يأتي كتاب الشهادات، ثم الديات، ومن كتاب الديات إلى الأشربة متسلسلاً كما في المطبوع، ثم يأتي كتاب الطب إلى آخره، فسقط بين كتاب الأشربة والطب ـ كتاب "البر والصلة".

ز ـ مِيزَتها: أنها من رواية غير مشهورة عن الترمذي ـ وهي رواية أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي عنه.

٧ ـ نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بالخزانة العامة بالرباط:

أ ـ النسخة ناقصة من أولها.

ب ـ ناسخها: سليمان بن داود بن يوسف الأسلمي، المعروف بابن فُرْتُبِيب[٢].

ج ـ تاريخ النسخ: (٥٩٤هـ).

د ـ خطها: أندلسي.

هـ ـ عدد صفحاتها: ٢٤١ صفحة.

و ـ محتواها: تقع في مجلد واحد، وهو النصف الأخير من الكتاب، ويبدأ في أثناء الحديث (رقم ١٩٠٠) إلى نهاية الجامع.

ز ـ مِيزَتها: أنها من رواية أبي علي السِّنجي عن المحبوبي ، كما هو مثبتٌ في آخر النسخة[٣]، ومقابلة على نسخة الصدفي، ونسخة أبي الحسن عباد بن سرحان

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) قال محمد بن محمد بن عبدالملك: بضم الفاء، وسكون الراء وضم التاء المعلوة، وكسر الباء بواحدة، وياء مد، وباء بواحدة، روى عن محمد بن يوسف، وأبي العباس بن سلمة، وله رحلةٌ حج فيها. الذيل والتكملة (٦٩/٤)

(٣) ص٢٣٥.

(ت٥٤٣هـ)[١]، ونسخةٍ أخرى يرمُز لها بـ (عب) وقد أكثر من ذكر الاختلافات بينها وبين ما في المتن، ونقل منها حواشيَ كثيرةً فيها تعليق على بعض رجال الأسانيد، أو الكلمات الغريبة في المتون.

فظهر لي ـ بتوفيق الله تعالى ـ أنه يعني: أصل عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي[٢] (ت٥٢٢هـ)، وهو حافظ متقن ضابط لما كتبه، عالم بالرجال والأسانيد، وله مصنفات في ذلك[٣]، وقد أخذ "الجامع" عن أبي علي الصدفي[٤]، كما إنه ظفِر بأصل أبي بكر محمد بن منصور الشهرزوري، وقد أخذه من أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني، ، فقابل عليه نسخته.

والشهرزوري أخبره بـ "الجامع" أبو بكر أحمد بن إبراهيم المروزي، حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، حدثنا أبو حامد أحمد بن عبدالله التاجر المروزي، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمه الله[٥].

فَجَمَعَتْ نسخته:

رواية السِّنجي عن المحبوبي عن الترمذي.

وبعضاً من رواية الهيثم بن كليب ـ فيما أخذه عن شيخه الصدفي ..

إضافةً إلى رواية أبي حامد التاجر، عن الترمذي التي قابل أصله على فرعٍ منها.

٨ ـ نسخة أخرى من المكتبة الظاهرية:

وتتكون من:

---

(١) كما في هوامش (ص٢٠١،١٩٦).

وعباد بن سرحان المذكور يروي الجامع من طريق ابن الطيوري، ووُصِف بأنه لا يُحسن علم الحديث، فيستبعد أن يكون هو المقصود بالرمز (عب)، ولصاحبه حواشٍ تدل على تعمقٍ في الصناعة. انظر ترجمته في: الصلة لابن بشكُوال (٤٢٨/٢)، وبغية الملتمس (ص٣٨٣)

(٢) انظر المخطوط (ص٢٠١) فقد ذكر أحاديث قال بعدها: ثبتت هذه الأحاديث المكتوبة في هذه الورقة في متن كتاب أبي محمد بن يربوع، من رواية الشهرزوري متصلاً بآخر كتاب الدعوات...ولم يقع جميع ما في هذه الورقة في كتاب الفقيه القاضي أبي علي الصدفي ولا في كتاب أبي الحسن بن سرحان.

(٣) انظر ترجمته في: الصلة لابن بشكُوال (٢٨٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٨٢/١٩).

(٤) كما في هامش "المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي" (ص٢١٦).

(٥) انظر: فهرست ابن خير (ص١٢٠).

المجلد الثاني ورقمه (١٠٢٢):

أ ـ العنوان المثبت عليه: الجزء الثاني من كتاب " الجامع الكبير المسند لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم".

ب ـ ناسخها: موسى بن أحمد بن موسى الشافعي[١].

ج ـ خطها: نسخي.

د ـ تاريخ النسخ: غير مثبت على المخطوط.

هـ ـ عدد أوراقه: ٢٢٨ ورقة.

ز ـ محتواه: يبتدئ بـ "باب ما جاء في المحل والمحلَّلِ له" من أبواب النكاح، عند الحديث رقم (١١١٩)، وينتهي بآخر حديث من أبواب صفة الجنة ورقمه (٢٥٧٢).

وـ ميزتها: قُرِأت على بدر الدين ابن جماعة ـ بقراءة ابنه عز الدين عليه[٢]، وفي حاشيتها إلحاقات واستدراكات وتصحيحات تدل على مقابلة النسخة، وشرح لبعض معاني الحديث، وتراجم لبعض رجال الأسانيد[٣].

ـ المجلد الثالث من نسخة أخرى في المكتبة الظاهرية رقمه (١٠٢٣):

أ ـ العنوان المثبت عليه: الجزء الثالث من كتاب " الجامع الكبير" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الحافظ الترمذي رضي الله عنه.

ب ـ ناسخها: لم أقف على اسمه على النسخة.

ج ـ خطها: نسخي واضح.

د ـ تاريخ النسخ: سمعت النسخة على الحافظ الضياء المقدسي في مجالس آخرها يوم الاثنين ثامن عشر جمادى (كذا دون تعيين أي الجمادين)سنة أربع وثلاثين وستمائة.

هـ ـ عدد أوراقه: ١٥٨ ورقة.

---

(١) انظر: (ق٢٢/أ) .

(٢) انظر: (ق٨٨/أ) .

(٣) اهتممتُ بتصوير هذا المجلد اهتماماً شديداً لأنه ذُكِر في فهرس الظاهرية العام (ص٥٢) أنه نُسخ سنة ٤٨٧هـ، ولما وقفتُ عليها لم أجد تاريخ نسخ مدون عليها، ولا يبدو على النسخة القدم إلى ذلك الحد.

و ـ محتواه: يبتدئ بـ "باب ما جاء أي الشراب كان أحبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" من أبواب الأشربة، الحديث رقم (١٨٩٥)، وينتهي بآخر حديث من أبواب الإيمان ورقمه (٢٦٤٤).

ز ـ ميزتها: أنها نسخة الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ) وقُرِأت عليه، وعليها عدة سماعات لأهل العلم.

وإسنادها قال الحافظ الضياء: أخبرنا الشيخ الإمام العالم الأوحد زين الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن نجا بن غنائم الواعظ الحنبلي قراءة عليه وأنا أسمع من أصل سماعه في شهر رجب من سنة ٥٩٥، قيل له: أخبركم الشيخ أبو صابر عبدالصبور بن عبدالسلام بن أبي الفضل بن أبي منصور الهروي فأقرَّ به، أخبرنا أبو عامر محمود بن القاسم ...الأزدي، أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن محمد بن عبدالله بن أبي الجراح المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن فضيل التاجر المحبوبي، أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رضي الله عنه وأرضاه.

٩. نسخة مكتبة زهير الشاويش ـ الخاصة ـ:

أ ـ العنوان المثبت عليه: المجلد الثاني من كتاب "الجامع" تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى الحافظ الترمذي.

ب ـ ناسخها: أبو بكر بن علي بن أبي الحرم القلانسي، عُرِفَ بابن السرَّاج[1].

ج ـ تاريخ النسخ: يوم الجمعة، سادس عشر، من شهر رمضان، سنة ٧٠٦هـ.

د ـ خطها: نسخي.

هـ ـ عدد أوراقها: الذي وقفتُ عليه من هذه النسخة (ص٤٠٢).

ز ـ محتواها: تبدأ بِـ"باب ما جاء في كلام الحور العين" من كتاب صفة الجنة، الحديث رقم (٢٥٦٤)، وتنتهي بالباب (٢١) من كتاب المناقب، الحديث رقم (٣٧٢٠).

و ـ مِيزَتها: أنها تُروى من طريق متابعٍ للكَروخي في روايته عن شيخه الأزدي، فهي تُروى من طريق نصر بن سيَّار الهروي أخبرنا القاضي أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي،

---

(١) لم أقف على ترجمته، ولوالده ترجمة في الدرر الكامنة (١٣٤/٣) .

أخبرنا عبدالجبار بن محمد، حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر المحبوبي المروزي بمرو، حدثنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

١٠. نسخة مكتبة محمود باشا التابعة للمكتبة السليمانية باستنبول:

أ ـ العنوان المثبت عليها: لاتوجد لوحة عنوان الأصل، وإنما ألحق صاحب النسخة بخط متأخر لوحة عنوان مكتوب عليها: "صحيح الترمذي".

ب ـ ناسخها: محمد بن عبد الكريم بن علي بن جعفر القرشي.

ج ـ تاريخ النسخ: سنة (٦٥٥هـ). ج ـ عدد أوراقها.

د محتواها: النسخة كاملة، من أول الجامع إلى آخره، وتقع في (٣٠٤) ورقة.

هـ ـ خطها: نسخي.

و ـ محتواها: النسخة كاملة.

ز ـ ميزتها: أنها قُرأت على ثلاثة من الحفاظ: المنذري (ت٦٥٦هـ)، والقطب القسطلاني (ت٦٨٦هـ)، والبلقيني (ت٨٠٥هـ).

وعلى النسخة بلاغات السماع على كل واحد منهم[١]، وفي خاتمة النسخة سماعات عن جمع آخرين من أهل العلم.

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ق١٢، ٢٧، ١٩٤، ٦٥) .

المبحث السادس: شروحه، والكتب الأخرى المتعلقة به.

لقي كتاب "الجامع" عنايةً من أهل العلم، فتصدى لشرحه عدد منهم، مع اختلاف مناهجهم في طريقة الشرح، والأمور التي يعتني بها كل شارح منهم دون الآخر، ومن تلك الشروح:

١. **"عارضة الأحوذي شرح كتاب الترمذي"**[(١)] للحافظ لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي (ت٥٤٣هـ). مطبوع[(٢)] ..

وهو شرح متوسط، اعتنى فيه مؤلفه بالنواحي الفقهية، وغريب الحديث، وقلما يتعرض لقضايا الصناعة الحديثية.

٢. **"شرح الترمذي"** للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ).

قال الحافظ ابن حجر: صنَّف شرح الترمذي فأجاد فيه، في نحو عشرين مجلدة[(٣)].

ولم يصِل إلينا من الكتاب إلا "شرح العلل" التي في آخر الجامع، وقطعة يسيرة من كتاب اللباس[(٤)]، ويظهر أن غالب الكتاب قد فُقِد منذ زمن بعيد، قريبٍ من حياة مصنفه، فقد قال يوسف بن عبدالهادي: قد احترق غالبُ ما عمله من "شرح الترمذي" في الفتنة[(٥)].

---

(١) قال ابن خلكان: معنى "عارضة الأحوذي في شرح الترمذي" العارضة: القدرة على الكلام، يُقال: فلان شديد العارضة، إذا كان ذا قدرة على الكلام.

والأحوذي: الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي: المشَمِّر في الأمور القاهر لها، الذي لا يشُذُّ عليه منها شيء.

وهو بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو، وكسر الذال المعجمة، وفي آخره ياء مشددة. وفيات الأعيان (٤٢٤/٣) .

(٢) في عشرة مجلدات مع نص "الجامع"، وطبعته سقيمة لكثرة التصحيفات والسقط، ويحتاج إلى إعادة إخراج على وجه أفضل.

(٣) إنباء الغُمْر (١٧٦/٣) وما هنا هو ما جاء في نسختين منه كما في هامشه، وهو الموافق لما في الجوهر المنضَّد (ص٤٨).

وأما في متن المطبوع فقال: "في نحو عشرة أسفار" وقد يتفاوت حجم الكتاب بحسب نوع الخط ودقته، وكبر الصفحة أو صغرها.

(٤) تقع في سبع ورقات ضمن مجموع في المكتبة الظاهرية رقم ١٢٩ (ق٨٣-٩٠). فهرس مخطوطات الظاهرية ـ المنتخب من مخطوطات الحديث ـ (ص٥٤)

(٥) الجوهر المنضَّد (ص٤٩) .

ومن خلال القطعة التي لا تزال موجودة، يمكن تلخيص منهج ابن رجب في شرحه على النحو التالي:

أ ـ يذكر ابن رجب أحاديث الباب كما هي عند الترمذي.

ب ـ ثم يخرج أحاديث الباب معتنياً ببيان المتابعات القاصرة والتامة.

ج ـ يتكلم على هذه الطرق جرحا وتعديلاً، ويُبيِّن ما فيها من علل إن وجدت على سبيل الاختصار.

د ـ يخرج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقول: وفي الباب، فيعزوها إلى من خرجها من المصنفين، ذاكراً طرفاً من أسانيدها، ويتكلم على مواضع الضعف أو التعليل فيها.

هـ ـ يُضيف إلى ما أشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب، فيذكر ما لم يذكره الترمذي من الصحابة، ثم يُخرج أحاديثهم ويعزوها إلى مصادرها، ويتكلم عليها ببيان ما فيها من علل أو جرحٍ في رواتها.

د ـ ثم يختم الباب بذكر فقه الحديث، وأقوال الفقهاء المتقدمين في ذلك.

وذكر د. همام أن ابن رجب يستخدم هذا المنهج في كشف مصطلاحات الترمذي عندما يقول: حديث حسن، أو حسن صحيح، أو غريب، وذلك لاطلاعه الواسع على طرق الحديث ورواياته[١]، ولم أقف في الورقات المتبقية من هذا الشرح على كلام للحافظ ابن رجب يتعلق بأحكام الترمذي، وإن كان هذا هو المتوقع من مثل الحافظ ابن رجب في عنايته بمصطلاحات المتقدمين.

وعلى كل فإنه قد فُقِدَ علم غزير، بضياع هذا الكتاب النفيس، فلله درُّ ابن رجب من ناقد جهبذ، وشارح بصير.

٣. **"النفح الشذي في شرح جامع الترمذي"** للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليَعْمَري (ت٧٣٤هـ) ـ طُبعت قطعة منه[٢] ..

والظاهر أنه يعني بالفتنة ما عمله تيمورلنك سنة ٨٠٣هـ حينما هجم على دمشق، وعقد مع أهلها صلحاً، ثم غدر بهم فأحرق البلد وعمل بأهلهاً ألونا من الفظائع، والأمور الشنيعة.

انظر تفصيل ذلك في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٢/٢٣١.٢٤٦).

(١) العلل في الحديث (ص٢٦٤.٢٦٥)، وقد أفدتُ منه في بيان طريقة ابن رجب في "شرحه".

(٢) بتحقيق د. أحمد معبد عبدالكريم، ويقع في مجلدين، آخرهما شرح الحديث رقم (١٠).

وقد شرح فيه اليَعْمَري (٣١٦ حديث)؛ من أول الكتاب إلى (باب ما جاء أن الأرض كلَّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام) ورقمه (٢٣٦)، كما ذكر الحافظ العراقي في ابتداء تكملته[١].

إلا أن آخر باب أتم شرحه في النُّسخ الخطية التي بين أيدينا هو (باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء) ورقمه (٢٣١)، وهو يتضمن الحديثين (٣٠٩، وَ٣١٠)، فسقط من النسخ التي وصلتنا أربعة أبواب، تحمل الأرقام: (٢٣٥،٢٣٤،٢٣٣،٢٣٢).

ومنهج اليَعْمَري في كتابه قريب من منهج ابن رجب الآنف الذكر، إلا أنه يُطيل في بيان أحوال بعض الرجال، كما يستفيض في شرح المسائل الفقهية، وبيان الخلاف فيها.

قال الكمال الأُدْفُوي (جعفر بن ثعلب الشافعي: ت٧٤٨هـ): شَرَعَ ـ يعني اليَعْمَري ـ في شرح الترمذي ولو اقتصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد ـ لكمُل، لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يُريد[٢].

٤ ـ "**إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي**" للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ).

توجد قطعة منه مخطوطة[٣]، غالبها بخط المصنف، ويظهر من خلال القراءة في الكتاب أن أكثر مادته مأخوذة من "النفح الشذي" لليعمري، حتى كأنه مختصر منه.

وقد سقط بعض المقدمة من أول النسخة، وتنتهي عند ابتداء باب (ما جاء في كيف الجلوس في التشهد)، الحديث (٢٩٢)، من كتاب (الصلاة).

٥ ـ "**شرح زوائد الترمذي**"[١] للحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) أيضاً.

كما حَقَّقَ قسماً منه د. عبدالرحمن بن صالح محي الدين في رسالته الدكتوراه، التي تقدم بها عام ١٤٠٥هـ، من أول الكتاب إلى نهاية (باب في المذي يُصيب الثوب) (الحديث ١١٥).

(١) تكملة شرح الترمذي (١/ق٢/أ) .

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٤/٢٠٩) .

(٣) في مكتبة (شستربتي) تحت رقم (٥١٨٧)، وقد صورها أخونا الشيخ/ عبدالله الفالح، واطلعت عليها من جهته جزاه الله خيراً.

وهو شرح للأحاديث الزوائد في "جامع الترمذي" على أحاديث الصحيحين، و"سنن أبي داود"، وهو في عِداد المفقود حسب علمي.

٦. "**تكملة شرح الترمذي**" للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٥هـ).

وهو تكملة لشرح اليَعْمَري السابق الذكر، بدأ فيه الحافظ العراقي حيث وقف الحافظ اليَعْمَري، فأوله (باب ما جاء أن الأرض كلَّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام) ويحمل الرقم (٢٣٦)، الحديث ٣١٧، وكتب الحافظ العراقي قُرابة عشرة مجلدات، بلغ فيها إلى (كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشفقة على المسلم)، وآخر حديث شرحه رقم: (١٩٢٩)[٢].

وسار فيه على منهج قريب من منهج الحافظين ابن رجب واليَعْمَري، ومن أهم ميزاته: اعتناؤه بتخريج الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: "وفي الباب"، على وجه يدل على اطلاع واسع، وباع طويل في هذا العلم الشريف.

قال العلامة الشوكاني ـ مطرياً شرح الحافظ العراقي هذا ـ: هو شرح حافل ممتع، فيه فوائد لا توجد في غيره، لا سيما في الكلام على أحاديث الترمذي، وجميعِ ما يُشير إليه في الباب، وفي نقل المذاهب، على نمط غريب، وأسلوب عجيب[٣].

٧. "**قوت المغتذي على جامع الترمذي**" للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ـ مطبوع ..

وهو شرح مختصر كالحاشية، يعتني بمعاني الألفاظ وإعرابها، وضبط بعض الأسماء الواردة في الأسانيد والمتون.

ويُكثر النقل فيه من "العارضة" لابن العربي، وشرح العراقي.

---

(١) انظر: إنباء الغُمْر (٤٣/٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة (٥٦/٤)، وقال ـ بعد ذكره لعدد من مصنفاته منها هذا الكتاب ـ: "ولكن لم يوجد ذلك بعده؛ لأن كتبه احترقت قبل موته بقليل، وراح فيها من الكتب النفيسة الموقوفة وغير الموقوفة شيءٌ كثير".

(٢) وهو لا يزال مخطوطاً، ويعمل عدد من الباحثين في الجامعة الإسلامية في تحقيق قسم كبير منه.

ونسخه الخطية منتشرةٌ في أقطار الدنيا: فتوجد بعض مجلداته في مكتبة (لاله لي) وهي ضمن المكتبة السليمانية في استنبول وأرقامها، وبعضها في المكتبة المحمودية في المدينة النبوية، ومجلد منها في دار الكتب المصرية، وآخر في الخزانة العامة بالرباط.

(٣) البدر الطالع (٣٥٥/١) .

وقدَّم له بمقدمة نفيسة، حوت فوائد تتعلق بشرط الترمذي، ومنزلته عند أهل العلم، ورواته عن مؤلفه، ومصطلحاته.

وقد طُبِع قديماً[١]، ولم أقف عليه مطبوعاً، وبين يديَّ نسخة مصورة عن مخطوطة مكتب عارف حكمت[٢].

٨. "**نفع**[٣] **قوت المغتذي**" لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعوي (ت١٣٠٦هـ) . مطبوع .. وهو اختصار لكتاب السيوطي "قوت المغتذي".

٩. "**تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**" للعلامة عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) . مطبوع ..

وهو شرح حافلٌ، قدم له بمقدمة على نمط "هدي الساري" للحافظ ابن حجر، تكلم فيها على علم الحديث ومصنفاته المختلفة، ثم على ما يتعلق بجامع الترمذي؛ من ترجمة مصنفه، ومنهجه، وفضائل كتابه، ورتبه، وشرطه، وشروحه، ومصطلحاته.

ويبدو أنه لم يطلع إلا على قطعة يسيرة من شرح العراقي، وإلا لاستفاد منه، وأكثر النقل عنه، وهذا قليل الوجود فيه.

ومن أهم مصادره من الشروح: "شرح مسلم" للنووي، و"فتح الباري"، للحافظ ابن حجر، و"نيل الأوطار" للشوكاني.

وفي تخريج الأحاديث "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر.

وفي الرجال: "تهذيب التهذيب"، و"تقريبه".

وفي غريب الحديث:"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي.

---

(١) في الهند طبعة حجرية، بكانبور، سنة ١٢٩٩هـ، مع ثلاثة شروح أخرى هي:

١. شرح فارسي لسراج أحمد سرهندي.

٢. شرح أبي الطيب السندي.

٣. عارضة الأحوذي لابن العربي. انظر: معجم المطبوعات العربية (١٩٧٧/٢) .

(٢) رقمها (١٥٧حديث).

(٣) في تراث المغاربة لمحمد التليدي (ص٢٩١): "نقع" بالقاف، ولكلا الضبطين معنى متجه.

وله اهتمام ببين اختلاف النسخ في إيراد حكم الترمذي، إلا أنه قلما يعتني بتعليل أحكام الترمذي من تصحيح أم تحسين أو استغراب.

١٠. "**الكوكب الدري على جامع الترمذي**" لرشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ)، جمعه من إفاداته تلميذه محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (ت١٣٣٤هـ) . مطبوع في أربعة مجلدات ..

وغالب الشرح يتعلق بمعاني الأحاديث، والنواحي الفقيهة ولم أره تعرض فيه للمسائل الاصطلاحية، والعلل.

١١. "**معارف السنن**" لمحمد يوسف بن محمد زكريا البنوري (ت١٣٩٧هـ)، أفاد فيه من أبحاث شيخه محمد أنور شاه الكشميري (ت١٣٥٢هـ) . طُبِع منه ستة مجلدات، تنتهي عند آخر أبواب الحج ..

ويعتني كذلك بالمسائل الفقهية، وأقوال الفقهاء، وخاصة ما وقع فيه خلاف بين الحنفية والشافعية، وربما تعرض لبعض المسائل الاصطلاحية.

وأما الكتب التي ليست بشروح، ولها تعلق بالجامع فمن الكتب المتقدمة:

١. "**مختصر الأحكام**"[(١)]، وهو مستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣١٢هـ)، طُبِع منه أربعة مجلدات، والبقية يجري طبعها.

٢. "**جزء فيه منتقى من ذم الكلام لما وقع فيه من الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذي**"، انتقاء أبي المِنجَّا عبدالله بن عمر بن علي ابن اللَّتي (ت٦٣٥هـ) مطبوع.

٣ . "**فضائل الكتاب الجامع**" للحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسعردي(ت٦٩٢هـ) . مطبوع ..

وقد خرَّجه الإسعردي من مرويات شيخه الحافظ قطب الدين محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت٦٨٦هـ)، فللإسعردي جمع مادة الكتاب، وللقسطلاَّني رواية تلك المادة بأسانيده.

٣. "**الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي**" للحافظ محمد بن عمر الفِهري، المعروف بابن رُشيد السبتي (ت٧٢١هـ) . في عِداد المفقود ..

---

(١) سُمِّي بذلك لاقتصاره على أحاديث الأحكام دون الفضائل والمناقب في استخراجه على "الجامع".

ذكره الحافظ الذهبي، وقال: يقع في جزءٍ كبير.

وهو رد على دعوى من قال إنه لا يصح سماع أحد لكتاب "الجامع" من مصنفه الإمام أبي عيسى الترمذي[١].

٤. "**الأحاديث المستغربة**" لأبي الخير أحمد ابن الحافظ خليل بن كَيْكَلْدي العلائي (ت٨٠٢هـ) . مخطوط .، منه نسخة في مكتبة (شهيد علي) بتركيا، رقم (٣٥٣).

انتقى فيه الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: "غريب"، أو "حسن غريب".

٥. "**مختصر جامع الترمذي**" لسليمان بن عبدالقوي الطُّوفي (ت٧١٦هـ) . مخطوط .. منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٤٨٧حديث).

٦. "**مختصر جامع الترمذي**" لفخر الدين محمد بن عقيل البالسي، المصري (ت٧٢٩هـ) . مخطوط .. منه نسخة في المكتبة الوطنية بـ (باريس) رقم (٧١٠.٧١).

٧. "**العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب**"[٢] للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) . في عِداد المفقود ..

٨. "**ختم جامع الترمذي**" للعلامة المسنِد عبدالله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ) . مخطوط[٣] .، ذكر فيه أسانيده إلى "الجامع"، وأفاد فيه من مقدمة السيوطي لـ "قوت المغتذي" فذكر فيه القضايا نفسَها التي مر ذكرها عند السيوطي.

٩. "**الرباعيات**"، أي الأسانيد الرباعية في "الجامع"، لم يُذكر المؤلف، منه نسخة في مكتبة جار الله، ضمن السليمانية، في استنبول رقم (٢٨٢)، تقع في (٢٣ ورقة)[٤].

وأما الدراسات المعاصرة فمنها:

١. "**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**" للدكتور نورالدين عتر . مطبوع ..

---

(١) انظر: ما تقدم ص (٦٠).

ورسالة "الحافظ ابن رُشيد السبتي وجهوده في خدمة السنة النبوية" إعداد أخينا عبداللطيف الجيلاني (ص٣٦٨.٣٦٩).

(٢) ذكره الحافظ السخاوي في الجواهر والدرر (٦٦٦/٢).

(٣) منه نسخة مصورة في مجموع في مكتبة الوالد . رحمه الله وغفر له . رقم (١٤١٤).

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي . فهرس علوم القرآن والحديث .(٣٠٤.٣٠٣/١).

٢. "**كشف النقاب عما يقوله الترمذي: وفي الباب**" للدكتور محمد حبيب الله مختار . مطبوع .، ولم يُتمَّه، وقد بلغ فيه إلى (باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود)، من كتاب الصلاة، ولو أنه وقف على شرح الحافظ العراقي لكفاه مؤونةً كبيرة من بحثه هذا.

٣ . "**تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**" للشيخ عبدالفتاح أبي غدة . مطبوع ..

٤ . "**تراث الترمذي العلمي**" للدكتور أكرم العمري . مطبوع ..

٥ . " **الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة**"، للدكتور عبدالرحمن بن صالح محي الدين، مطبوع، وأصله رسالة (ماجستير) في الجامعة الإسلامية، عام ١٤٠١هـ.

ومن الرسائل العلمية التي لم تُنشر:

١. "**المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي**" . دراسة حديثية نقدية .، تقدم بها موسى سكر بوقس الاندونيسي، لنيل شهادة (الماجستير)، من كلية الشريعة، بمكة المكرمة (جامعة أم القرى فيما بعد)، عام ١٣٩٤هـ.

٢. "**سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي**" . جمع ودراسة ونقد وتخريج . رسالة تقدم بها الدكتور يوسف بن محمد الدخيل ، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٣٩٩هـ.

٣ . "**دراسة حول ما يقول فيه الترمذي: حديث صحيح**"، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٠١هـ.

٤. "**الأحاديث الغريبة في جامع الترمذي**"، رسالة تقدم بها محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الدكتوراه)، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٠٥هـ.

٥. "**جامع الترمذي في الدراسات المغربية . رواية ودراية .**" رسالة تقدم بها محمد صقلي حسيني، لنيل دبلوم الدراسات العليا، في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط، عام ١٤٠٩هـ.

٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ ـ **"الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير"**:

وهذا العنوان كتب فيه ستة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسائل لنيل الماجستير، هم: خالد محمد باسمح، وعبدالعزيز بن عبدالله الشايع، وبندر بن عبدالله الشويقي، وأحمد بن محمد المنيعي، وعبدالعزيز بن عبدالله الهليل، وبكر بن محمد بخاري.

أخذ كل واحد منهم أبواباً معينة من "الجامع".

الباب الثاني: في دراسة مصطلح "حسن غريب" نظرياً.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الحديث الحسن.

الفصل الثاني: الحديث الغريب.

الفصل الثالث: الحديث الحسن الغريب عند الإمام أبي عيسى الترمذي.

الفصل الأول : الحديث الحسن.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.

المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً، وشرح المراد بها، والانتقادات عليها

المبحث الأول: تعريف الحسن لغة.

قال أبو الحسين أحمد بن فارس: الحاء، والسين، والنون أصل واحد، فالحُسْن ضد القُبح، يُقال: رجلٌ حَسَنٌ، وامرأة حَسْناء، وحُسَّانة...، والمحاسن من الإنسان وغيره ضد المساوي[١].

وقال الراغب الأصفهاني: الحُسْنُ: عبارة عن كل مُبْهِج، مرغوب فيه.

وذلك ثلاثة أضرب: مستحسن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحِسّ[٢].

وقال الفيروزآبادي: الحُسْن بالضم: الجمال[٣].

وقال الليث: الحَسَنُ: نعتٌ لما حَسُنَ[٤].

وقيل: أصل قولهم: شيءٌ حسَنٌ، إنما هو شيءٌ حَسين، لأنه من حسُن يحسُنُ، كما قالوا: عظُم فهو عظيم، وكرُم فهو كريم، كذلك حسُن فهو حَسينٌ، إلا أنه جاء نادراً[٥].

والحِسان جمع حَسَن، ألحقوها بضدها فقالوا: قِباح، وحِسان[٦].

فيؤخذ مما تقدم أن الحسن صفة مشبَّهة، بمعنى: الجميل، أو المبهِج، أو المرغوب فيه لصفة موجودة فيه.

---

(١) مقاييس اللغة (مادة "حسن"٢/٥٧.٥٨).

(٢) المفردات (مادة "حسن"ص١١٧).

(٣) القاموس المحيط (مادة "حسن"ص١٥٣٥).

(٤) تهذيب اللغة (مادة "حسن"٤/٣١٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (مادة "حسن"٤/٣١٥).

(٦) جمهرة اللغة (مادة "حسن"٢/١٥٦).

المبحث الثاني: تعريفات العلماء للحسن اصطلاحاً وشرح المراد بها، والانتقادات عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفات العلماء للحسن قبل الحافظ ابن الصلاح:

أ ـ تعريف الإمام الترمذي.

عرَّف الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ الحسن فقال: ((وما ذكرنا في هذا الكتاب"حديثٌ حسنٌ" فإنما أردنا حسْنَ إسناده عندنا: كل حديثٍ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً؛ ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن))[١].

وحاصل هذا التعريف أن الإمام الترمذي ذكر ثلاثة شروط للحسن هي:

١ـ ألاَّ يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

٢ـ ألاَّ يكون الحديث شاذاً.

٣ـ أن يروى من غير وجه نحو ذلك.

أما الشرط الأول: وهو ألاَّ يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

فالمتهم بالكذب: هو من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[٢].

فاحترز بهذا الشرط عن المتهم بالكذب، وكذلك الكذاب أو الوضاع ـ من باب الأولـ وهو الذي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمداً، ولو مرةً واحدة[٣].

ويدخل تحت هذا الشرط: الثقة (العدل الضابط)، والعدل الذي قل ضبطه، والراوي السيء الحفظ، والكثير الخطأ، والمختلط، والمجهول، والمستور؛ فإنه يصدق على كل واحد منهم، أنه ليس متهماً بالكذب[٤].

وأخرج الحافظ ابن حجر الثقةَ (العدل الضابط)، والعدلَ الذي قل ضبطه ـ بهذا الشرط، لأنه لا يَكفي لإدخالهما في هذا الشرط ـ مثلُ هذه العبارة.

---

(١) العلل الصغير (في خاتمة الجامع ٥/٧٥٨).

(٢) نزهة النظر (ص٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق، وضوابط الجرح والتعديل (ص١٠٨).

(٤) انظر: شرح العلل (١/٣٨٤)، وفتح المغيث (١/٧٥)، وتوضيح الأفكار (ص١٦٣).

قال الحافظ ابن حجر: قد ميَّز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين:

أحدهما: أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح، بل عن درجة راوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك.

وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفي كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذي عن قوله: ثقات، وهي كلمة واحدة ـ إلى ما قاله إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء في المخاطبات[١].

وأما الشرط الثاني: وهو ألاَّ يكون الحديث شاذاً.

فاحترز به عن الشاذ بنوعيه:

أولهما: مخالفة الراوي لمن هو أحفظ منه.

وثانيهما: تفرد من ليس عنده من الثقة والضبط ما يجبر تفردَه[٢].

ويخرج المنكر بنوعيه[٣]، من باب الأولى.

وأما الشرط الثالث: وهو أن يروى من غير وجه نحو ذلك.

واحترز بهذا الشرط عما لم يرد إلا من وجه واحد؛ فإنه لا يكون حسناً؛ لأن تعدد الروايات يقوِّي ظن الصحة، واتحادها مما يؤثر ضعفا، فإنه إذا روي من وجهين مختلفين، عُلم أنه محفوظ له أصل، إذا لم يكن إحدى الطريقين آخذةً عن الأخرى[٤].

وأخذ الحافظ ابن رجب من قول الإمام الترمذي: ((يُروى من غير وجهٍ نحو ذلك)) وأنه لم يقُل: عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ احتمالَ أن يُحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكونَ معناه يُروى من غير وجهٍ ولو موقوفاً، ليُستدلَّ بذلك على أنَّ هذا المرفوع له أصل يعتضد به[٥].

---

(١) انظر: النكت الوفية (رسالة علمية ص٤٧١-٤٧٢).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٧١)، والاقتراح (ص١٩٧).

(٣) أي ما تفرد به الضعيف، أو خالف فيه من هو أوثق منه، وقد يُطلق المنكر على الشاذ، قال ابن الصلاح: فإنه بمعناه. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٧١-٧٣)

(٤) انظر: النكت للزركشي (١/٣٠٧-٣٠٨).

(٥) انظر: شرح العلل (١/٣٨٧).

واعترِض على تعريف الإمام الترمذي بالآتي:

١. قال الحافظ أبو عبد الله بن المـوَّاق: لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحا حتى يكون رواته غير متهمين بل ثقات، قال: وظهر بهذا أن الحسن عنده صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحاً[١].

٢ ـ يشكل عليه : ما يُقال فيه: إنه حسن، مع أنه ليس له مخرج إلا من وجه واحد[٢].

٣. أن روايته من غير وجه لا يشترط في الصحيح فكيف الحسن[٣]؟

٤. أن قوله: ((ولا يكون شاذاً)) زيادةٌ لا حاجة إليها؛ لأن قوله: ((يروى من غير وجه)) يُغني عنه.

وأجيب عنها بما يأتي: أما الاعتراض الأول: فأجاب عنه الحافظ ابن حجر بما تقدم نقله قريباً، فقال: قد ميز الترمذي الحسن عن الصحيح بشيئين:

أحدهما: أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح، بل عن درجة راوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك.

وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لا بد وأن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفي كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذي عن قوله: ثقات، وهي كلمة واحدة ـ إلى ما قاله إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء في المخاطبات.

الثاني: أن يُروى من غير وجه نحوه اهـ[٤].

وأما الاعتراض الثاني: فلعله يريد اللفظ دون اعتبار الشاهد للمعنى، أي أن التفرد حصل بهذا اللفظ، وإن كان قد رُوي معناه من أوجهٌ أخرى[٥].

---

(١) النكت للزركشي (٣١٠.٣٠٩/١)، والمقنع لابن الملقن (٨٤/١).

(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١٦٨).

(٣) النكت للزركشي (٣٠٨/١).

(٤) انظر: النكت الوفية (رسالة علمية ص٤٧٢.٤٧١).

(٥) انظر: شرح العلل لابن رجب (٣٨٦/١).

وأما الاعتراض الثالث: فذكره الزركشي وأجاب عنه فقال: الظاهر أن الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح، فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع: هذا حديث حسن صحيح غريب، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له العدالة باعتبار فرديته(١).

وأما الاعتراض الرابع: فقال الحافظ ابن حجر: ليس في كلامه تكرار، والشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه، أو أكثر، سواءً تفرد به، أو لم يتفرد، كما صرح به الشافعي.

وقوله: "ويروي من غير وجه" شرط زائد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً، وحمل كلام الترمذي على الأول أولى؛ لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولاسيما في التعاريف(٢).

فالحاصل أن غرض الترمذي إفهام مراده، لا التحديد المنطقي، فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود، ما دام قد فُهِم مراده(٣).

ب ـ **تعريف العلامة أبي سليمان الخطابي:**

تعرَّض الخطابي في مقدمة كتابه "معالم السنن" لتعريف الحديث الصحيح، والحسن، فقال في تعريفه للحديث الحسن: ((الحسن ما عُرف مخرجُه، واشتهر رجالهُ، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء))(٤).

فوصف الحديث الحسن بخمسة أمور:

١ـ أنه ما عُرف مخرجُه.

٢ـ اشتهار رجاله.

٣ـ أنَّ عليه مدارَ أكثر الحديث.

٤ـ أنَّ أكثر العلماء يقبله.

٥ـ أنَّ عامة الفقهاء يستعمله.

---

(١) انظر: النكت للزركشي (٣٠٩/١).

(٢) النكت لابن حجر (٤٠٦/١).

(٣) من كلام ابن الوزير في تنقيح الأنظار (ص٦٦) مع تصرف يسير.

(٤) معالم السنن (مع "مختصر السنن للمنذري" ١١/١).

فأما أولها: وهو أن يُعرفَ مخرجُه.

الظاهر أنه يُريد: ثبوت سماع كل راوٍ عمن فوقه.

ولذلك ذُكِر أنه احترز به عن المنقطع، والمرسل، وحديث المدلِّس إذا لم يُصرح فيه بالسماع، لأنه لا يُدرى من سقط من الإسناد، فلا يُعرف مخرج الحديث، بخلاف من أُبْرِزَ جميع رجاله، فقد عُرف مخرج الحديث من أين[١].

وفسَّر أبو بكر بن العربي ـ وتبعه السخاوي ـ معرفة المخرج: بمعرفة كونه شامياً أو عراقياً، أو مكياً، أو كوفياً، كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه ـ كان مخرجه معروفاً، بخلافه عن غيرهم، وكذلك رواية أبي إسحاق السَّبِيعي عن الكوفيين، وابن شهاب الزهري عن المدنيين، وعطاء (يعني ابن أبي رباح) عن المكيين[٢].

وأما ثانيها: وهو اشتهار رجاله.

قال الحافظ السخاوي: ((اشتهرت رجاله)) بالعدالة، وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف، ولا بد مع هذين الشرطين أن لايكون شاذا ولا معللا.

كما عَرَّف الصحيح بأنه: ما اتصل سنده، وعُدِّلت نقلته، غير متعرض لمزيد؛ ولأجل تعريفه له في "معالمه"[٣] بجانبه ـ نَوَّعَ العبارة، وتعيَّن حمل الاشتهار فيه على المتوسط كما قررته اهـ[٤].

وأما ثالثها: وهو أنَّ عليه مدارَ أكثر الحديث.

فذلك لأن غالب الحديث لا يبلغ رتبة الصحيح[٥].

ونحوه قول البغوي: أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن[٦].

---

(١) انظر: المنهل الروي (ص٣٥)، والنكت للزركشي (١/٣٠٤)، والتقييد والإيضاح (ص٣١).

(٢) انظر: عارضة الأحوذي (١/١٤ـ١٥)، وفتح المغيث (١/٧٢).

(٣) معالم السنن (مع "مختصر السنن للمنذري" ١/١١).

(٤) انظر: فتح المغيث (١/٧٢) .

(٥) النكت للزركشي (١/٣٠٥)، وتدريب الراوي (١/١٦٧).

(٦) مصابيح السنة (١/١١٠) .

وعلى هذا يُحمل قوله: ((الحديث)) على أنه يُريد : الحديث الثابت الذي يصلح للعمل، فإن أكثره أحاديث حسان.

إذ لو أراد مطلق الحديث فالأحاديث الضعيفة والموضوعة أكثر عدداً.

وأما رابعها: وهو أنَّ أكثر العلماء يقبله.

ويُفهم منه أن بعض العلماء ربما تشدد فيه، فرده، كما ذكر ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديث. فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا[١].

وأما خامسها: وهو أنَّ عامة الفقهاء يستعمله.

فيعني بقوله: ((عامة الفقهاء))، أي: معظم الفقهاء يعملون بالحديث الحسن[٢].

وهذان الوصفان الأخيران مال بعض أهل العلم كالزركشي، والحافظ العراقي، والحافظ السخاوي إلى أنهما ليسا من التعريف، وإنما ذُكرا متصلين بالتعريف لتعلقهما به في الجملة لا لأنهما من تتمته[٣].

وذلك لأنهم يعيبون إدخال حكم الشيء في تعريفه.

قال الناظم:

وعندهم من جملة المردودِ أن تدخُلَ الأحكام في الحدودِ[٤]

وخالف فيه البلقيني، فقال: بل هو من جملة الحد؛ لِيَخْرُجَ الصحيحُ الذي دخل فيما قبله، بل والضعيف أيضاً[٥].

واعتُرض على تعريف الخطابي بِـ: أن عبارته ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات، فإن الصحيح أيضا عُرف مخرجه، واشتهر رجاله بالصحة، وكذلك الضعيف بالضعف[٦].

---

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم (١/١٣٣)، كما أفاده محقق "فتح المغيث" (١/٧٩) جزاه الله خيراً.

(٢) انظر: شرح الألفية (١/٩٠).

(٣) انظر: النكت للزركشي (١/٣٠٥)، وشرح الألفية للعراقي (١/٩٠)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٧٩).

(٤) السلم المرونق (مع مجموعة المتون ص٢٧٤) .

(٥) انظر: محاسن الاصطلاح (ص١٠٣)، وتدريب الراوي (١/١٦٧) والعبارة المذكورة كما في التدريب، وأما المحاسن فجاءت مختصرة.

(٦) انظر: الاقتراح (ص١٦٣-١٦٤).

وأما الشق الأول من الاعتراض ـ فيما يظهر لي ـ فإنه وارد على تعريف الخطابي، إذ المقصود من التعريف توضيح المعرَّف بأقرب لفظ، وأجمع عبارة، بحيث يجمع التعريف أهم صفات المعرَّف التي تدل عليه، ويمنع إدخال غيره فيه؛ ليسهل تصوره التصور الصحيح.

وذلك كله مفقود في تعريف الخطابي ـ رحمه الله تعالى وغفر له ..

وأما الشق الثاني فأجيب عنه: بأنه إنما يتوجه الاعتراض عليه، أنْ لو كان عرَّف بالحسن فقط، أما وقد عرَّف بالصحيح أولاً، ثم عرَّف بالحسن، فيتعيَّن حمل كلامه على أنه أراد بقوله: ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله ـ ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويُعرف هذا من مجموع كلامه[١].

٣ ـ تعريف الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي البغدادي، المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، والحافظ أبي الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت٦٣٣هـ).

قال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في تعريف الحسن : ((هو ما فيه ضعف قريبٌ محتمل))[٢].

وأخذه الحافظ ابن دحية فزاد عليه فقال: ((الحسن هو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريبٌ محتمل، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحطُّ إلى درجة الفسق))[٣].

واعتُرض عليهما:

أما تعريف ابن الجوزي:

١ ـ فقال ابن دقيق العيد: إن الضعف المذكور ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميِّز للحقيقة[٤].

وحاول دفع هذا الاعتراض الطيبي فقال: ما ذكره ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف؛ لأن الحسن وسط بينهما، فقوله: قريب، أي: قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل لكون رجاله مستورين[١].

---

(١) قاله الحافظ العلائي كما في النكت للحافظ ابن حجر (٤٠٤/١).

وتقدم ما يدل عليه عند الكلام على قوله: "واشتهر رجاله".

(٢) الموضوعات (٣٥/١) .

(٣) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص١٨٩) .

(٤) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص١٦٩) .

والظاهر من تعريف ابن الجوزي أنه يُعرِّف الحسن لذاته؛ ولذلك لم يذكر في التعريف حاجتَه إلى ما يجبره، ليصحَّ وصفه بالحُسْن.

وأما تعريف ابن دحية فقال الحافظ ابن حجر: هو جيد بالنسبة إلى النظر في الراوي، لكنَّ صحة الحديث وحسنَه ليس تابعاً لحال الراوي فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك؛ من المتابعات والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عُرِّف به الحديث الحسن الذاتي، لا المجبور على رأي الترمذي . والله تعالى أعلم(٢).

ومما يُلاحظ هنا، أن قول ابن دحية: ((لا ينتهي إلى درجة العدالة)) لابد من حمله على أن مراده بالعدالة التعديل الذي بمعنى التوثيق، ليشمل العدالة والضبط، ومقصوده: أن راوي الحسن لا ينتهي إلى درجة التوثيق؛ لقصور في ضبطه لا في عدالته، لأنه إذا اختلت عدالة الراوي كان ذلك ضعفاً شديداً، ينحط به حديثه عن الاحتجاج، بل والاعتبار أيضاً.

المطلب الثاني: تعريف الحافظ ابن الصلاح، وتقسيمه الحسن إلى نوعين، وإفادة العلماء منه، وتقريرهم له.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح . بعد ذكره لتعريف الترمذي، والخطابي، وابن الجوزي:

((كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعا بين أطراف كلامهم، ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لي واتضح: أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ، فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي:لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويَه على مثله،

---

(١) انظر: الخلاصة (ص٤١).

ولو قال "متوسطين"، بدل قوله: "مستورين" لكان أصح.

(٢) النكت (١/٤٠٤-٤٠٥) .

أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً.

وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزَّل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يَقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كل هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا ـ سلامته من أن يكون معللا، وعلى هذا القسم يتنزَّل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يُشكِل، مُعْرِضا عما رأى أنه لا يُشْكِل، أو أنه غفل عن البعض وذَهَل، والله أعلم)).

فتضمن تعريف الحافظ ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ تقسيم الحسن إلى قسمين:

١ـ حسن لغيره.

٢ـ حسن لذاته.

فأما الحسن لغيره فقد اشترط فيه:

١ـ أن يكون راويه مستوراً، لم تتحقق أهليته.

والمستور يُطلق على من جُهِلت حالُه، فلم يُنقل فيه جرح ولا تعديل من معتبر[١]، ولذلك فسَّره بـ: من لم تتحقق أهليته.

٢ـ أن لا يكون مغفلا كثير الخطأ، فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أو بأي سبب مفسِّق.

٣ـ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر.

وهذه الشروط هي ما سبق عند الترمذي تقريباً، فقوله: ((الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور، لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفَّلاً كثيرَ الخطأ، فيما يرويه، ولا هو

---

(١) انظر: فتح المغيث (١/٧٥).

متهم بالكذب في الحديث)) . هو كقول الترمذي: ((كل حديثٍ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)).

وقوله: ((ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِف بأن رُوي مثله، أو نحوه، من وجه آخر أو أكثر))، هو كقول الترمذي: ((ويروى من غير وجه نحو ذلك)).

وقوله: ((حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويَه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً))، أخذه من قول الترمذي: ((ولا يكون الحديث شاذاً)).

ولذلك قال ابن الصلاح: وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزَّل.

ويُلحق بالمستور الذي لم تتحقق أهليته كل من كان بمثابته في كونه غير شديد الضعف، كسيء الحفظ، والمختلط الذي لم يشتد اختلاطه ونحو ذلك.

كما يدخل تحت هذا النوع مرسل التابعي، والمنقطع، والمدلَّس، ونحوها من المنقطعات، لعدم اشتراطه الاتصال.

فلا يرد من أجل هذا قول ابن جماعة: وأما الأول من القسمين:

فيرد عليه الضعيف، والمنقطع، والمرسل الذي في رجاله مستور وروي مثله، أو نحوه من وجه آخر[١].

لأن ابن الصلاح لم يشترط الاتصال، حتى يَخرُجَ المنقطع والمرسل، فهما داخلان فيه.

ثم هو تابع في تعريفه هذا للترمذي . كما تقدم قريباً . والترمذي يحكم للمنقطع إذا رُوِي من وجه آخر بالحُسْن[٢].

واحترز ابن الصلاح بالشرط الثاني: عن حديث المتهم بالكذب، والكذَّاب، وشديد الغفلة، ونحوهم ممن اشتدَّ ضعفه من الرواة.

واحترز بالشرط الثالث: عن الضعيف الذي لم يرِد له متابع ولا شاهد، وعن الشاذ، والمنكر.

---

(١) المنهل الروي (ص٣٦) .

(٢) انظر: النكت للحافظ ابن حجر (٤٠٦/١) .

وعرَّف الحافظ ابن حجر الحسن لغيره بتعريف قريب من تعريف الترمذي وابن الصلاح . مضمناً محصَّل تعريفيهما . فقال: ((ومتى تُوبع السيء الحفظ بمعتبر .كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه . وكذا المختلط الذي لم يتميَّز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلَّس . إذا لم يُعرفِ المحذوف منه . صار حديثهم **حسناً** لا لذاته، بل وصفه بذلك **باعتبار المجموع**))[١].

فأما القسم الثاني: وهو الحسن لذاته فقد اشترط فيه:

١ . أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ويعني به أن يكون عدلاً.

٢ . غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يَقصر عنهم في الحفظ والإتقان.

ويريد به أنه قاصر في ضبطه عن ضبط راوي الصحيح، ولكن لا ينزل إلى درجة الضعيف، الذي يكون تفرده منكراً.

وهذا الشرط هو الذي يكثر اختلاف الأنظار فيه، فراوي الحديث الحسن لذاته، قد نجد بعضَ الأئمة يُقوِّي حديثَه ويُصححه، نظراً لقلة خطأه في جانب صوابه، وبعضهم يرى أنه لا يبلغ مرتبة من يُصحَّح حديثُه فيُضعفه، وقد يختلف فيه نظر إمام واحد في راو واحد فتارة يقويه وتارة يُضعفه، ويشير إلى هذا التردد في الحكم على راوي الحديث الحسن . الحافظ الذهبي بقوله: ((ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديث تردَّد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه، وهذا حقٌّ؛ فإن الحديثَ الحسنَ يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيَه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعفٌ ما؛ إذ الحسن لا ينفكُّ عن ضعفٍ ما، ولو انفكّ عن ذلك لصح باتفاق))[٢].

٣ . عدم الشذوذ، أو النكارة.

وتقدم الكلام عليهما عند تعريف الترمذي.

٤ . ألاَّ يكون معلاً.

---

(١) نزهة النظر (ص١٠٣) .

(٢) الموقظة (ص٢٨.٢٩) .

فاحترز به عن جميع العلل الظاهرة كالانقطاع، والإرسال، أو الخفية كالتدليس، والاضطراب، والقلب، والإدراج ونحو ذلك.

وهذه الشروط الأربع هي شروط الصحيح، إلا في جانب الضبط، ومن أجل هذا حينما أراد الحافظ ابن حجر أن يُعرِّف الحسن لذاته استضاء بتعريف ابن الصلاح هذا، وقال: ((هو الحديث المتصل السند، برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون الحديث معلولاً، ولا شاذاً))[١].

وقال في موضع آخر: ((**فإن خفَّ الضبط، أي قلَّ، مع بقية الشروط المتقدمة في الصحيح فهو الحسن لذاته**))[٢].

وأما قول ابن الصلاح في ختام تعريفه للحسن لذاته: وعلى هذا القسم يتنزَّل كلام الخطابي؛ فذلك لأن الخطابي لم يذكر حاجة هذا النوع لعاضد يعضده، كما في تعريف الترمذي.

وأما دلالة تعريف الخطابي على هذه الشروط بمجموعها ففيه تكلف شديد.

ورأى بعض أهل العلم أن تعريف ابن الصلاح ليس جامعاً مانعاً، وأن فيه إطناباً في العبارة، فآثروا أن يضعوا للحسن تعريفاً موجزاً يجمع نوعيه، ومن تلك التعاريف:

١ ـ تعريف الحافظ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ):

قال: ((ولو قيل: الحسن كل حديث خالٍ عن العلل، وفي سنده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان ـ لكان أجمع لما حددوه، وقريباً مما حاولوه وأخصر منه))[٣].

ولم يرتضِ الحافظ ابن حجر هذا التعريف وقال: ليس يحسُن في حد الحسن؛ لأوجه:

أحدها: أن قيد الاتصال إنما يُشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، وهذا هو الحسن لذاته، وهو الذي لم يتعرضْ الترمذي لوصفه.

بخلاف القسم الثاني الذي وصفه، فلا يُشترط الاتصال في جميع أقسامه.

---

(١) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة (ص٦٣).

(٢) نزهة النظر (ص٦٢).

(٣) المنهل الروي (ص٣٦) .

ثانيها: اقتصاره على رواية المستور مشعرٌ بأن رواية الضعيف السيء الحفظ ومن ذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تُعد حساناً إذا تعددت طرقها، وليس الأمر في تصرّفِ الترمذي كذلك، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعاً.

ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا لأن الضعف الذي في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن، إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يُناقض ذلك اهـ[١].

٢ ـ تعريف الحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ).

قال: ((الحسن هو الذي اتصل سنده، بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب، إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ، والعلة))[٢].

ويرِد عليه الانتقادان الأول والثالث اللذان انتقدهما الحافظ ابن حجر على تعريف ابن جماعة.

وثالث: وهو اضطراب العبارة وقلقها، في قوله: ((الضابط المتقن غير تامهما))، فهذا إثبات لشيء، ثم نفيه في الوقت نفسه، ولو قال: الصدوق خفيف الضبط، أو قليله، أو قاصره، لكان أسلم، وأوضح.

---

(١) انظر: النكت (٤٠٧/١).

(٢) فتح المغيث (٧٩/١).

الفصل الثاني: الحديث الغريب.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.

المبحث الثاني: تعريف الغريب اصطلاحاً.

المبحث الثالث: أنواع الغريب.

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة.

مادة غَرَبَ في معاجم اللغة، كثيرة المعاني، مختلفة الدلالة.

حتى إنَّ ابنَ فارس لم يجرِ في هذه المادة على عادته، في بيان الأصل الذي تدور حوله، واكتفى بقوله: (("غرب" الغين والراء والباء أصل صحيح، وكَلِمُه غير منقاسة، لكنها متجانسة؛ فلذلك كتبناه على جهته، من غير طلب قياسه))[(١)].

ومن خلال النظر في كتب المعاجم، والتأمل في معاني كلمة "غريب"، نجد أنهم يقولون: غَرَبَ، أي: بَعُد، ويقال: اغرُب عني، أي تباعدْ[(٢)].

ومنه قولهم: الغريب، أي: البعيد عن وطنه[(٣)].

وكذلك قولهم: رجل غريب، أي ليس من القوم، ونساء غرائب: أي غير الأقارب[(٤)].

ويقال لكل شيء فيما بين جنسه عديم النظير: غريب[(٥)].

والغريب أيضاً: الغامض من الكلام، لبعده عن الفهم[(٦)].

فنأخذ مما تقدم: أن الغريب من الحديث سمي بذلك إما:

١ ـ لبعد المعرفة به، كما في قولهم: غَرَبَ، أي بَعُد.

٢ ـ أو لغموض مخرجه، كما في قولهم: غريب الكلام، أي: الغامض.

٣ ـ أو أنه مأخوذ من الوحدة والانفراد عن الأهل، والعشيرة، كما في قولهم: رجل غريب، أي ليس من القوم، أو من الوحدة بسبب عدم النظير.

---

(١) مقاييس اللغة (مادة "غرب"٤/٤٢٠).

(٢) الصحاح (مادة "غرب"١/١٩٣).

(٣) انظر: مقاييس اللغة (مادة "غرب"٤/٤٢١)، والمحكم لابن سيده (مادة "غرب"٥/٢٩٩).

(٤) المحكم لابن سيده (مادة "غرب"٥/٢٩٩)، ولسان العرب (مادة "غرب"١/٦٣٩).

(٥) المفردات في غريب القرآن ("غرب" ص٣٦٤).

(٦) انظر: المحكم لابن سيده (مادة "غرب"٥/٢٩٩)، وأساس البلاغة (مادة "غرب" ص٣٢٢).

المبحث الثاني: تعريف الغريب اصطلاحاً.

قبل الدخول في تعريف الغريب، ينبغي الإشارة إلى أن هناك إطلاقاً آخر يذكره أهل العلم يُرادف الغريب، وهو "الفرد".

قال الحافظ ابن حجر: ((الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرةُ الاستعمال وقلتُه؛ فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يُفرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان))[١].

ولذا نجدهم يَعرِضون للكلام على الغريب في نوعين من أنواع علوم الحديث: في نوع "الأفراد"، و نوع "الغريب".

وعرَّف أهل العلم "الغريب"، أو "الفرد" بعبارات متنوعة، ومعناها متقارب ومن ذلك:

قول الحافظ ابن الصلاح: ((الغريب هو الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة.

وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده[٢].

وقال الحافظ ابن دقيق العيد: ((الغريب المطلق: أن ينفرد راوٍ بإسناد كلِّه.

وتارة يكون غريباً عن شخص معيَّن، ويكون معروفاً عن غيره))[٣].

وقال الحافظ ابن جماعة: ((الأفراد قسمان:

أحدهما: فرد عن جميع الرواة.

والثاني: فرد بالنسبة إلى جهة، كقولهم: تفرد به أهل مكة، وأهل الشام، أو تفرد به فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة))[٤].

وقال أيضاً: ((الغريب ما انفرد بروايته، أو برواية زيادة فيه ـ عمَّن يُجمع حديثه كالزهري، في المتن أو السند))[١].

---

(١) نزهة النظر (ص٥٤) .

(٢) علوم الحديث (ص٢٤٤).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص١٩٩).

(٤) المنهل الروي (ص٥١).

وقال الحافظ الذهبي: ((التفرد: يكون لما انفرد به الراوي إسناداً، أو متناً.

ويكون لما تفرد به عن شيخ معيَّن: كما يقال: لم يروِه عن سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك))[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: ((أما الغرابة: فقد تكون في المتن؛ بأن يتفرَّد بروايته راوٍ واحد، أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقُلْها غيره.

وقد تكون الغرابة في الإسناد، كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر أو وجوه، ولكنه بهذا الإسناد غريب))[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: ((الغريب هو ما يتفرد بروايته شخص واحد، في أي موضع وقع التفرد به من السند))[٤].

وقال أيضاً: ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحاب.

أو لا يكون كذلك: بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويَه عن الصحابي أكثرُ من واحد، ثم يَنفرد بروايته عن واحد منهم شخصٌ واحد.

فالأول: الفرد المطلق.

والثاني: الفرد النسبي: سُمِّ بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معيَّن، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً[٥].

فتحصَّل مما سبق أن الغريب ينقسم إلى قسمين رئيسين:

١ ـ الغريب المطلق، أو الفرد المطلق: وهو ما ينفرد به الراوي الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم.

٢ ـ الغريب النسبي، أو الفرد النسبي: أي بالنسبة إلى شخص معين، أو جهة معيَّنة، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً.

---

(١) المصدر السابق (ص٥٥).

(٢) الموقظة (ص٤٣).

(٣) اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث ٢/٤٦٠).

(٤) نزهة النظر (ص٤٧) .

(٥) انظر المصدر السابق (ص٥٢.٥٤).

المبحث الثالث: أنواع الغريب.

١ . أنواع الغريب عند الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ):

لعل أقدم من تكلم على أقسام الغريب، مع التمثيل لها . هو الإمام أبو عيسى الترمذي، فذكر ثلاثة أنواع منها . هي كما جاء في نص كلامه(١)، الذي أسوقه هنا بتمامه، مع شرح الحافظ ابن رجب له(٢)؛ لتعلقه بموضوع هذا البحث، ولأن خيرَ من يُعرِّف بمصطلح هو مطلقه وصاحبه، إذ رب الدار أدرى بما فيها.

وأن أحسن من يشرح كلام الإمام الترمذي في "جامعه" هو الحافظ ابن رجب لخبرته بأحاديثه، فقد شرحها حديثاً حديثاً، وهو أعرف بمصطلحات أبي عيسى، لمروره عليها في أثناء شرحه مصطلحاً مصطلحاً.

قال الإمام الترمذي . رحمه الله تعالى .:

((وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

١. رب حديث يكون غريبا لا يُروى إلا من وجه واحد:

مثل ما حدث حماد بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه، قال: ((قلتُ: يا رسول الله، أما تكون الذَّكاة إلا في الحلْق واللَّبَّة(٣)؟ فقال: لو طَعَنتَ في فَخِذِها أَجزأَ عَنكَ))(٤).

---

(١) في العلل الصغير (مطبوع في خاتمة الجامع٥/٧٥٨-٧٦٣).

(٢) شرح العلل (١/٤١٣-٤٥٠).

(٣) اللَّبَّة . على وزن الحَبَّة .: هي المَنْحر من كل شيء. انظر: النهاية في غريب الحديث (مادة "لبب" ٤/٢٢٣)، ومختار الصحاح (مادة "لبب" ص٥٨٩).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/٣٣٤)، أبو داود (كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذبيحة المتردية٣/٢٥٠ :٢٨٢٥)، والترمذي (كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الذكاة في الحلْق واللَّبَّة ٤/٧٥ :١٤٨١)، والنسائي في سننه الصغرى (كتاب الأضاحي، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها ٧/٢٢٨ :٤٤٠٨)، وابن ماجه (كتاب الذبائح، باب ذكاة الناد من البهائم٢/١٠٦٢ :٣١٨٤) من طرقٍ عن حماد بن سلمة به.

وإسناده ضعيف لجهالة عين أبي العُشراء، قال الميموني: سألتُ أحمد عن حديث أبي العُشَراء في الذكاة، قال: هو عندي غلَط، ولا يُعجبني، ولا أذهب إليه، إلا في موضع ضرورة، وقال: ما أعرف أنه يُروى عن أبي العُشراء حديثٌ غير هذا، يعني حديث الذكاة.

وقال الحافظ الذهبي: لا يُدرى من هو ولا من أبوه، انفرد عنه حماد بن سلمة. ميزان الاعتدال (٤/٥٥١)

فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العُشراء، ولا يعرف لأبي العُشراء عن أبيه إلا هذا الحديث.

وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم، وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا يعرف إلا من حديثه.

فيشتهر الحديث لكثرة من روي عنه، مثل: ما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر: ((أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته)).

وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة(١).

قال الحافظ ابن رجب: ((ذكر الترمذي رحمه الله: أن الغريب عند أهل الحديث يُطلق بمعانٍ:

أحدها: أن يكون الحديث لا يُروى إلا من وجه واحد.

ثم مثله بمثالين، وهما في الحقيقة نوعان:

أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديث أيضاً.

وهذا مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذكاة.

فهذا حديثٌ غريب لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء، ثم اشتهر عن حماد، ورواه عنه خَلْقٌ، فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهوراً عن حماد.

قال الترمذي: ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه غيرُ هذا الحديث.

وقد خرَّج الترمذي في (كتاب الصيد والذبائح) هذا الحديث، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يُعرف لأبي العُشراء عن أبيه غيره.

---

(١) حديث الإمام مالك بن أنس أخرجه في موطإه (كتاب العتق والولاء، باب مصير الولاء لمن أعتق٢/٧٨٢ :٢).

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه ٤/٢٤٢ :٦٧٥٦) من حديث سفيان الثوري.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته٢/١١٤٥ : متابعات الحديث١٦) من حديث عبيدالله، وشعبة، وسفيان الثوري، وابن عيينة.

قال الإمام مسلم: الناس كلهم عيالٌ على عبدالله بن دينار في هذا الحديث.

ولم يقل إنه حسن؛ لما ذكر ههنا أن شرطه في الحسن أن يُروى من غير وجه، وهذا ليس كذلك، فإنه لم يُرو في الذكاة في غير الحلق واللَّبَّة إلا في حال الضرورة غيره.

وحكى أيضاً في كتاب "العلل" عن البخاري أنه قال: لا نعرف لأبي العُشراء شيئاً غير هذا.

النوع الثاني: أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.

ومثله الترمذي بحديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن بيع الولاء وهبته.

فإنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وَهِم، وَغَلِط ... وهو معدود من غرائب الصحيح؛ فإن الشيخين أخرجاه ...)).

ثم قال الإمام الترمذي: ((وربَّ حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث:

وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، قال: ((فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان، على كل حُرٍّ، أو عبدٍ، ذكرٍ، أو أنثى، من المسلمين صاعاً من تمر، وصاعاً من شعير)).

قال: وزاد مالك في هذا الحديث: ((من المسلمين))[(١)].

وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه ((من المسلمين))[(٢)].

---

(١) الموطأ (كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر ١/٢٨٤ :٥٢).

ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ١/٤٦٦ :١٥٠٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير٢/٦٧٧ :١٢).

وتابع مالكاً في هذه الزيادة: عمر بن نافع، عن أبيه، عند البخاري (كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر ١/٤٦٦ :١٥٠٣).

والضحاك (هو ابن عثمان) عند مسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير٢/٦٧٨ :١٦).

(٢) حديث أيوب السختياني: أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ١/٤٦٨ :١٥١١)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير٢/٦٧٧ :١٤)، والترمذي في جامعه (كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر٣/٦١ :٦٧٥).

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به منهم الشافعي، وأحمد بن حنبل، قالا: إذا كان للرجل عبيدٌ غيرُ مسلمين لم يؤدِّ عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه)).

قال الحافظ ابن رجب: ((هذا أيضا نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تُستغرب...)). وأفاض الحافظ ابن رجب في الكلام على زيادة الثقة بما ليس مقصودنا في هذا المقام.

ثم قال الإمام الترمذي: ((ورُبَّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد.

حدثنا أبو كُريب، وأبو هشام الرفاعي، وأبو السائب، والحسين بن الأسود قالوا: حدثنا أبو سلمة، عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدة، عن جده أبي بُرْدة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: ((الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في مِعىً واحد))[1].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده.

وقد روي: من غير وجه عن النبي ﷺ هذا، وإنما يستغرب من حديث أبي موسى.

سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كُريب عن أبي أسامة.

وحديث عبيدالله العمري: أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير ١/٤٦٨ :١٥١٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير٢/٦٧٧ :١٣).

وتابعهما في عدم ذكر هذه زيادة قوله : ((من المسلمين)):

الليث بن سعد فيما أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً من تمر ١/٤٦٧ :١٥٠)، ومسلم في صحيحه (كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير٢/٦٧٧ :١٥).

وكثير بن فرقد عند البيهقي في السنن الكبرى (٤/١٦٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في مِعى واحد ٣/١٦٣٢ :١٨٥) والبزار في مسنده (٨/١٥٣: ٣١٧٥) كلاهما عن أبي كريب.

والبزار في مسنده (٨/١٥٤: ٣١٧٦) أيضاً قال: أخبرناه أبو السائب سلْم بن جنادة بن سلْم به.

وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن أبي موسى إلا من هذا الوجه، وقد رواه عن أبي أسامة غير واحد، والحديث يُعرف بأبي كُريب.

وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كُريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلا من حديث أبي كُريب، عن أبي أسامة، فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يعجب، وقال: ما علمت أن أحدا حدّث هذا غيرَ أبي كريب، وقال محمد: كنا نرى أن أبا كُريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة)).

قال الحافظ ابن رجب: ((هذا نوع آخر من الغريب، وهو أن يكون الحديث يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرقٍ معروفة، ويُروى عن بعض الصحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه.

وقد ذكر الترمذي لهذا النوعين مثالين:

أحدهما: حديث أبي كُريب، عن أبي أسامة ...: ((المؤمن يأكل في مِعى واحد...)).

فهذا المتن معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة، وقد خرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم[١].

وأما حديث أبي موسى هذا فخرَّجه مسلم عن أبي كُريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذَكروا أن أبا كُريب تفرد به، منهم البخاري، وأبو زرعة.

وذُكِر لأبي زرعة من رواه عن أبي أسامة غيرُ أبي كريب؟ فكأنه أشار إلى أنهم أخذوه منه.

وحسين بن الأسود كان يُتهم بسرقة الحديث.

وأبو هشام فيه ضعف أيضاً.

وقد ذكرنا كلام أبي زرعة في هذا في كتاب الأطعمة، وإنكارَه على أبي السائب، وأبي هشام روايته.

وظاهر كلام أحمد يدل على استنكار هذا الحديث أيضاً.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد ـ وذُكِر له حديثُ بُريد هذا ـ فقال أحمد: يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً! أحاديث ضعيفة.

وجعل يُنكر طلب الطرق نحو هذا.

قال: هذا شيء لا ينتفعون به، أو نحو هذا الكلام.

---

(١) انظر: تخريج هذا الحديث عند رقم (١٥١).

وإنما كَرِه أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة، فإنه كان يحث على طلبها، كما ذكرناه عنه في أول الكتاب.

وما حكاه الترمذي عن البخاري هاهنا أنه قال: كنا نرى أن أبا كُريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة ، فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يروِ هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كُريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حال السماع، أو الإملاء، ولذلك لم يروه عن بُريد غيرُ أبي أسامة)).

ثم قال الإمام الترمذي: ((حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد، قالوا: حدثنا شَبَابة بن سَوَّار، حدثنا شعبة عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يَعْمَر: ((أن النبي ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والمزَفَّت[١]))[٢].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحدا حدث به عن شعبةَ غيرَ شَبابة.

وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة ((أنه نهى أن يُنتبذ في الدُّبَّاء والمزَفَّت))[٣]، وحديث شَبَابة إنما يُستغرب، لأنه تفرَّد به عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يَعْمَر عن النبي ﷺ أنه قال: ((الحجُّ عَرَفَة))[١].

---

(١) الدُّبَّاء: القَرْع، كانوا ينتبذون فيها، فتُسرع الشدَّة في الشراب، وتحريم الانتباذ في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ثم نُسخ. والمزفَّت: هو الإناء الذي طُلي بالزفت ثم انتُبِذ فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث (مادة"دبب"٢/٩٦)، و(مادة"زفت"٢/٣٠٤)

(٢) أخرجه النسائي في الصغرى (كتاب الأشربة، باب النهي عن الدباء والمزفَّت ٨/٣٠٥ :٥٦٢٨)، وابن ماجه في سننه (كتاب الأشربة، باب النهي عن نبيذ الأوعية٢/١١٢٧ :٣٤٠٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/٢٩٦)، .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي٤/١٤ :٥٥٩٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ...٣/١٥٧٧ :٣٤) من حديث علي رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي٤/١٤ :٥٥٩٥)، ومسلم في صحيحه (كتاب، الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ...٣/١٥٧٨ :٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب، الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفَّت ...٣/١٥٧٧ :٣٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد)).

قال الحافظ ابن رجب: ((المثال الثاني: حديث شَبَابة، عن شعبة، عن بُكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يَعْمَر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنه نهى عن الدُّبَّاء والمزَفَّت))، فإن نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتباذ في الدباء والمزفَّت، صحيح ثابت عنه، رواه عنه جماعة كثيرون من أصحابه.

وأما رواية عبدالرحمن بن يعمَر عنه فغريبة جداً، ولا يُعرف إلا بهذا الإسناد.

تفرد به شبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء عنه.

وعند شعبة بهذا الإسناد عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((الحج عرفة)) في حديث ذكره، فهذا المتن هو الذي يُعرف بهذا الإسناد.

وأما حديث ((النهي عن الدباء والمزفَّت)) فهو بهذا الإسناد غريب جداً.

وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة: منهم الإمام أحمد[٢]، والبخاري[٣]، وأبو حاتم[٤]، وابن عدي[٥].

وأما ابن المديني فإنه سُئل عنه فقال: لا يُنكر لمن سمِع من شعبة ـ يعني حديثاً كثيرا ـ أن ينفرد بحديث غريب[٦].

وقال أحمد: إنما روى شعبة بهذاالإسناد حديث الحج[١].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٩/٤)، و(٣١٠/٤)، والدارمي في سننه (٣٨٦/١ :١٨٩٤)، والنسائي في سننه الكبرى (٤٦٢/٢ :٤١٧٩)، والدارقطني في سننه (٢٤١/٢) من حديث شعبة.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣١٠/٤)، والترمذي في جامعه (كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع، فقد أدرك الحج ٢٣٧/٣ :٨٨٩)، والنسائي في سننه الصغرى (كتاب مناسك الحج، باب فيمن لم يُدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة٢٦٤/٥ :٣٠٤٤)، وابن ماجه (كتاب المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع١٠٠٣/٢ :٣٠١٥)، والدارقطني في سننه (٢٤٠/٢) من حديث سفيان الثوري.

(٢) يأتي قريباً نقل كلام الإمام.

(٣) كما في العلل الكبير للترمذي (٧٨٧/٢)، قال الترمذي: سألتُ محمداً، فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفْه إلا من حديث شبابة.

(٤) كما في العلل لابنه (٢٧/٢)، وقال: منكر،لم يروه غير شبابة، ولا يُعرف له أصل.

(٥) كما في كامله (١٣٦٥/٤).

(٦) تاريخ بغداد (٢٩٧/٩).

يُشير إلى أنه لا يُعرف بهذا الإسناد غيرُ حديث الحج)).

ثم قال الإمام الترمذي:

((حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو مزاحم، أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ : ((من تَبِع جِنازةً فصلى عليها فله قِيراط، ومن تبِعها حتى يقضى قضاؤها فله قيراطان، قالوا: يا رسول الله ما القيراطان؟ قال: أصغرُهما مثلُ أُحُد))[٢].

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سلام، حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو مزاحم، سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من تَبِعَ جِنازةً فله قِيراط))، فذكر نحوه بمعناه[٣].

قال عبد الله: وأخبرنا مروان، عن معاوية بن سلاَّم، قال: قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهْري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، سمع عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ نحوه[٤].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١٩٦/٢)، وتاريخ بغداد (٢٩٦/٩.٢٩٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥٢١/٢) من طريق هشام (هو الدستوائي)، وعبدالوهاب (هو ابن عطاء) كلاهما عن يحيى بن أبي كثير به.

وتابعهما الأوزاعي عند أبي عوانة في "مستخرجه" (كما في إتحاف المهرة ٢٦٦/١/١٦).

وإسناده ضعيف، فإن أبا مزاحم مجهول، وقال الدارقطني: لا يُعرف، يُترك. انظر: ترجمته في الكنى للبخاري (من التاريخ الكبير ص٧٤)، وسؤالات البرقاني (الترجمة٦١٧)، وتهذيب التهذيب (٥٨٧/٤)

لكن قد رُوي حديث أبي هريرة من طرق صحيحة:

فقد أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان ٣٢/١ :٤٧) من حديث الحسن (هو البصري)، ومحمد (هو ابن سيرين).

وأخرجه في (كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تُدفن٤٠٧/١ :١٣٢٥) من حديث عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم (كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها٦٥٢/٢ :٥٤.٥٢) من حديث عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وسعيد بن المسيب، وأبي صالح، وأبي حازم . أربعتهم عن أبي هريرة.

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥٠/٣) قال: قال عبدالله، وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (كما في إتحاف المهرة ٢٦٦/١/١٦) من طريق محمد بن المبارك، حدثنا معاوية بن سلاَّم به.

ومراد الترمذي بذكر هذين الإسنادين أن الحديث معروف من رواية يحيى بن أبي كثير، عن أبي مزاحم، عن أبي هريرة.

(٤) ذكره البخاري في المصدر السابق.

قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ قال: حديث السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث.

وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن.

قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ؛ وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده؛ لرواية السائب عن عائشة عن النبي)).

قال الحافظ ابن رجب: ((هذا نوع آخر من الغريب، وهو: أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً من رواية صحابي عنه من طريقٍ أو من طرق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

مثل ما ذكره الترمذي هاهنا من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهْري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الحديث إنما يُعرف من رواية عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الحافظ، الذي خرَّجه الترمذي هنا عنه، وذكر أن البخاري كان يُحدِّث به عنه.

وقد ذكره البخاري في "تاريخه" عنه، فقال: قال عبدالله، أخبرنا مروان بن معاوية.. فذكره[١].

وخرَّجه بقيُّ بن مخلد في "مسنده" عن عبدالله الدارمي أيضاً.

وذكر الترمذي عن الدارمي أن أهل العراق كانوا يستغربون من حديثه هذا الحديث.

وحمزة بن سفينة الذي يرويه عن السائب بن يزيد شيخ بصري، ذكره ابن حبان في "الثقات"[٢].

وهذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة، أنها صدَّقت أبا هريرة بما حدَّث به عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث[٣].

وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يُعرف إلا من هذا الوجه اهـ)).

ثم قال الإمام الترمذي:

---

(١) تقدم قريباً عزوه.

(٢) ٦/٢٢٦.

(٣) أخرج حديث عائشة رضي الله عنها الإمام مسلم في صحيحه (٢/٦٥٣ :٥٦).

((حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، حدثنا يحي بن سعيد القطان، حدثنا المغيرة بن أبي قُرَّةَ السَّدُوسِي، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رجل: ((يا رسول الله أعقِلُها وأتوكل؟ أو أطلقها وأتوكل؟ قال: اعقلها وتوكل))[١].

قال عمرو بن علي: قال يحي بن سعيد: هذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه.

وقد روي عن عمرو بن أمية الضَّمْري عن النبي ﷺ نحو هذا[٢])).

قال الحافظ ابن رجب: ((حديث أنس هذا قد خرَّجه الترمذي فيما تقدم، في أواخر الزهد، وسبق هناك ذكره، وذكر حديث عمرو بن أمية الضَّمْري أيضاً، وحديث أنس قد رواه غير واحد عن المغيرة بن أبي قرة، عن أنس، وقد تفرد به المغيرة عنه، ولهذا غرَّبه الترمذي.

وقد قال يحي القطان: هو عندي منكر، فهذا الحديث من الغرائب المنكرة)).

فتحصَّل مما تقدم أن أنواع الحديث الغريب كما ذكرها الإمام الترمذي:

١. أن يكون إسناد الحديث لا يُروى به إلا ذلك الحديث فقط.

٢. أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.

٣ ـ أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تُستغرب.

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل (الحديث١٢)، وأبو الشيخ في الأمثال (الحديث٤٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٩٠/٨)، من طريق أبي حفص عمرو بن علي، عن يحي بن سعيد به.

وأخرجه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٤١٥/٣ : ١١٦١) من طريق خالد بن يحي بن أبي قرة، حدثني عمي المغيرة بن أبي قرة به.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢١٥/٢ :٩٧٠)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢١٠/٢)، وابن حبان في صحيحه (٥١٠/٢: ٧٣١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٩٩٤/٤ :٥٠٠٩)، والحاكم في مستدركه (٦٢٣/٣)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٤١٤.٤١٣/٣ :١١٥٨، ١١٥٩) من طرقٍ عن حاتم بن إسماعيل.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢١٥/٢ :٩٧١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٩٩٤/٤ :٥٠١٠) والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٤١٥/٣ :١١٦٠) من طريق عبدالله بن موسى .كلاهما (حاتم بن إسماعيل، عبدالله بن موسى) عن يعقوب بن عبدالله، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه مرفوعا.

٤. أن يكون الحديث يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرقٍ معروفة، ويُروى عن بعض الصحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه.

٥. أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً من رواية صحابي عنه، من طريقٍ أو من طرق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

٦. الغريب المنكر.

وَرَبْطُ الإمام الترمذي بعضَ أنواع الغريب بالعلل، لعله أفاد شيئاً منه ـ من الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد رُوي عنه، أنه قال: ((إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه:

ـ خطأ.

ـ أو دخل حديث في حديث.

ـ أو خطأ من المحدِّث.

ـ أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد رُوِي عن شعبة وسفيان.

وإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح))[١].

ومن أجل ما تقدم من علاقة كثير من الأحاديث الغريبة عند الإمام الترمذي بالمعل، نجد أن حكمه على الحديث بقوله "غريب" دون أن يقرنه بالصحيح أو الحسن، فإنه يكون بمعنى ضعيف عند الإمام الترمذي، ولذلك جرده من وصف الصحة، أو الحسن، فإن ما لم يكن صحيحاً، ولا حسناً فهو ضعيف.

٢ ـ نوع من الحديث الغريب منقولٌ عن الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ):

نُقِل عن الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده ذكره لنوع من الغريب حيث قال: ((الغريب من الحديث: كحديث الزهري، وقتادة وأشباههما من الأئمة؛ ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى غريبا.

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية (ص١٤٢) بسنده إلى الإمام أحمد.

فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهوراً))[١].

فخص ابن منده الغريب بما إذا روى رجلٌ حديثاً، عن إمام ممن يُجمع حديثه، فانفرد به عن غيره، من تلامذة ذلك الإمام.

وهذا نوع من أنواع الغريب، الذي قد يُعله بعض الأئمة، بتفرد ذلك الراوي، إذ لو كان صحيحاً عن ذلك الإمام لتتابع تلامذته الملازمين له من الحفاظ على روايته، فتفرد واحد ممن هو دونهم يقدح في حديثه.

٣. أنواع الغريب عند أبي عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ):

وأما الحافظ أبو عبدالله الحاكم فذكر نوعين من علوم الحديث يتعلقان بالغريب:

الأول: سماه (معرفة الغريب من الحديث) [٢].

والثاني: (معرفة الأفراد من الأحاديث) [٣].

ويمكن إيجاز الأنواع التي تدخل معنا ضمن غريب الحديث وذكرها تحت هذين النوعين السابقين ـ علىالنحو الآتي:

١ـ غرائب الصحيح[٤].

ويعني بها الأحاديث التي لا تروى إلا بسند واحد، وهي مخرَّجة في الصحيحين أو أحدهما.

وقد أفردها بالجمع الحافظ الضياء المقدسي.

وأشهر أمثلتها: حديث "إنما الأعمال بالنيات " .

٢ـ غرائب الشيوخ[٥].

٣ـ غرائب المتون[١].

---

(١) نقله ابن طاهر في "شروط الأئمة الستة" (ص١٥)، وابن الصلاح في علوم الحديث (ص٢٤٣).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٩٤) .

(٣) المصدر السابق (ص٩٤) .

(٤) المصدر السابق (ص٩٦) .

(٥) قال الحافظ ابن رجب: الشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم: عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره. شرح العلل (٤٦١/١)

٤. ما تفرد بروايته رجل واحد عن إمام من الأئمة.

وهذا النوع هو الذي نقلته عن أبي عبدالله ابن منده قريباً.

٥ . ما تفرد به أهل مدينة واحدة عن صحابي.

٦. أحاديث لأهل المدينة مثلاً تفرد بها عنهم أهل مكة.

قال الحاكم : وهذا نوع يعِزُّ وجوده وفهمه.

وهذا والذي قبله، إنما يكون غريباً إذا كان المتفرد من أهل تلك المدينة واحداً.

ولذلك قال ابن الصلاح: وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد.

٤ . أنواع الغريب عند ابن الصلاح:

قسَّم ابن الصلاح الغريب بحسب اعتبارين:

الاعتبار الأول: بحسب الغرابة المطلقة، والغرابة النسبية، وينقسم إلى:

١. ما هو غريب متنا وإسناداً، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.

٢ . ما هو غريب إسناداً لا متنا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه.

ولا أرى هذا النوع ينعكس فلا يوجد إذا ما هو غريب متنا وليس غريبا إسنادا.

٣ . إذا اشتهر الحديث الفرد، عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريبا مشهورا، وغريبا متنا، وغير غريب إسنادا.

لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فان إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث إنما الأعمال بالنيات، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة، والله أعلم.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٩٥) .

٤ ـ الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده.

الاعتبار الثاني: بحسب الصحة، وعدمها، وينقسم إلى:

١ ـ صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح.

٢ ـ وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب علي الغرائب.

الفصل الثالث: الحديث الحسن الغريب عند الإمام أبي عيسى الترمذي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إشكاله، وأقوال أهل العلم فيه.

المبحث الثاني: بيان المراد به من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها أبو عيسى بذلك.

المبحث الأول: إشكاله، وأقوال أهل العلم فيه.

تقدم بيان أن الحديث الحسن نوعان:

حسن لذاته.

وحسن لغيره.

واجتماع وصف الحسن لذاته مع الوصف بالغرابة لا إشكال فيه؛ لأن الحسن لذاته لا يحتاج إلى عاضد يجبره، فيُروى الحديث من وجه واحد فيكون غريباً، وتتوافر فيه صفات الحسن لذاته التي تقدم ذكرها فيكون حسناً.

ولكنَّ محل الإشكال اجتماع وصف الحسن الذي عرَّفه الترمذي، مع الغرابة؛ لاشتراط الترمذي تعدد طرق الحديث للحكم عليه بالحسن عنده، فكيف يكون حسناً وغريباً في وقت واحد.

فمن أجل ذلك تناول بعض أهل العلم هذا الإشكال، وبيَّنوا كيفية حله.

وممن وقفتُ على كلام له في هذه المسألة: شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن رجب، والعلامة الزركشي، والحافظ ابن حجر، والعلامة البِقَاعي وهذا نقل لأقوالهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قد أنكر بعض الناس على الترمذي هذه القسمة (يعني تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف)، وقالوا: إنه يقول: حسن غريب، والغريب ما انفرد به الواحد ...، وهؤلاء الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله، فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أي من هذا الوجه.

وقد يُصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه.

فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً.

فالترمذي إذا قال: حسن غريب، قد يعني به: أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن[١].

---

(١) علم الحديث (ص٨٢-٨٣) .

وقال أيضاً: وأما الحسن في اصطلاح الترمذي، فهو: ما رُوي من وجهين، وليس في رواته من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة.

فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سمى حسناً ماليس كذلك، مثل حديثٍ يقول فيه: حسن غريب، فإنه لم يروَ إلا من وجه واحد، وقد سماه حسناً.

وقد أُجيب عنه: بأنه قد يكون غريباً لم يُرو إلا عن تابعي واحد، لكن رُوي عنه من وجهين، فصار حسناً؛ لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو في أصله غريب(١).

وقال الحافظ ابن رجب: إن كان (الحديث) مع ذلك (أي مع شروط الحسن الثلاثة) من رواية أهل الصدق الذين في حديثهم وهَمٌ وغلَط ـ إما كثير، أو غالب عليهم ـ فهو حسن، ولو لم يُروَ لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يُروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه.

وعلى هذا فلا يُشكل قوله: "حديث حسن غريب"، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه(٢).

قال الزركشي: واعلم أن هذا السؤال (يعني: السؤال عن كيفية الجمع بين الحسن والصحيح في قوله: "حسن صحيح" مع قصور الحسن) يَرِدُ بعينه في قول الترمذي: "هذا حديث حسن غريب" لأن من شرط الحسن أن يكون معروفا من غير وجه، والغريب: ما انفرد أحد رواته به، وبينهما تنافٍ؟!

وجوابه: أن الغريب يطلق على أقسام:

ـ غريب من جهة المتن.

ـ وغريب من جهة الإسناد.

والمراد هنا الثاني دون الأول؛ لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة، لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي، فبحسب المتن حسن؛ لأنه عرف مخرجه واشتهر، فَوُجِدَ شرط الحسن.

---

(١) علم الحديث (ص١٠١) .

(٢) انظر: شرح العلل (١/٣٨٥ـ٣٨٦).

وبحسب الإسناد غريب لأنه لم يروه عن تلك الجماعة إلا واحد، ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى، وبين الحسن، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن[١].

وقال الحافظ ابن حجر: ((فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يُروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"؟

فالجواب: أن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عرَّف نوعاً خاصاً منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه "حسن" من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث:"حسن"، وفي بعضها "صحيح"، وفي بعضها "غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح"، وفي بعضها "حسن غريب"، وفي بعضها "صحيح غريب"، وفي بعضها "حسن صحيح غريب"، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: "حديثٌ حسنٌ" فإنما أردنا حسْنَ إسناده عندنا: كل حديثٍ يروى، لا يكون راويه متهما بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون الحديث شاذاً، فهو عندنا حديث حسن.

فعُرف بهذا أنه إنما عرَّف الذي يقول فيه: "حسن" فقط، أما ما يقول فيه "حسن صحيح"، أو "حسن غريب"، أو "حسن صحيح غريب"، فلم يعرِّج على تعريفه، كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه: "صحيح" فقط، أو"غريب" فقط[٢]))[٣].

وقال العلامة إبراهيم بن عمر البِقاعي: يَستعمل (أي الترمذي) الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: "حسن غريب"[٤].

وقال بنحو قول العلامة البِقاعي ـ من أهل العلم المعاصرين:

١ ـ الشيخ ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ:

فقد قال في "سلسلة الأحاديث الضعيفة"[٥]: ((جَمْع الترمذي بين لفظتي "غريب"، و"حسن" إنما يعني به في اصطلاحه أنه حسن لذاته، بخلاف ما لو قال: "حديث حسن"

---

(١) النكت للزركشي (٣٧٧/١) .

(٢) الإمام الترمذي بين مراده ومراد المحدثين بالغريب كما تقدم (ص) .

(٣) نزهة النظر (ص٦٤) .

(٤) انظر النكت الوفية (رسالة ص٤٨٧).

(٥) ١٨٥/٢ عند الكلام على الحديث (٧٦٤).

فقط، دون لفظة غريب، فإنه يعني أنه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: "حديث غريب" فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف)).

٢ ـ الدكتور نور الدين عتر:

قال في كتابه "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين"[١]:

((وأما قوله: "حديث حسن غريب" فمما يُشكل من كلامه؛ لأن الترمذي فسَّر الحسن بتعدد الإسناد، والغرابة بالتفرد، فكيف يَجمعُ بينهما في الحكم على حديث واحد وهما متناقضان؟

أُجيب بأن المراد: الغرابة من حيث الإسناد وليست غرابةً مطلقة.

وهو مردود بقوله في بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فهذا تحسين مع التفرد المطلق.

فالجواب ما قاله البقاعي: استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: "حسن غريب" ونحو ذلك، وعرَّف ما رأى أنه مشكل. انتهى

أي أن التعدد يُشترط حيثُ يُفرد الحسن في وصف الحديث فإذا قُيِّد بالغرابة عُلِم أن التعددَ غيرَ ملاحظٍ فيه، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحَسَن فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذي، وحَمْلِ بعضه على بعض)).

---

(١) (ص١٨٦).